الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص سياسات دولية السنة الثالثة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس تخصص سياسيات دولية

تحت عنوان:

السياسية الخارجية في عهد الرئيس بوتفليقة

في الفترة الممتدة بين 1999 - 2014

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

- عمـــارة بركـــات دريسـي علـــي
- عياشـي أحمـــــد

السنة الجامعية

2015 - 2014

شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله

والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد :

فأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف دريسي على قبوله الإشراف

على هذه الدراسة وعلى كل كل المجهودات التي بذلها لتوجيه وتصحيح ومتابعة هذا البحث كما أتوج بالشكر لكل من ساهم في

انجاز هذه الدراسة وساعدنا على إتمامها .

كما أتقدم بالشكر الوفير للوالدين الكريمين والأخوة الأعزاء على ما أمدونا به من دعم وتشجيع لمواصلة درب التعلم.

إهـداء

***إذا كانت الشجرة تهدي ثمرة والعين تهدي دمعة والقلب محبة...**

فاني أهدي ثمرة هذا العمل*

*** إلى فخر اعتزازي و نبع حياتي و إلهامي جدي أمد الله في عمره وجعل نبراسه ينير درب حياتي***

إلى من كانت يداه مبسوطتين لإسعادي وعلمني أصول الحياة

إلى النهر الخالد الذي يبقى متدفقا، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز حفظه الله

***إلى التي كلما ارتقت خطاها أتحسن رضاها ومع كل صلاة أرجو دعواها إلى القلب الدافئ الذي احتضنني ولا**

يزال نبع الحنان وصدر الأمان أمي الغالية*

إلى أعز وأحب الناس، فهم رمز عزتي ومصدر قوتي وأعز ثروة لي في هذا الوجود إخوتي الأعزاء كل باسمه

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والصدق، إلى من سعدت برفقتهم كل الأصدقاء

*** إلى سندي وأملي في الدنيا أساتذتي الكرام ***

عمارة ب

إهــداء

قال تعالى :

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

{الإسراء الآية 23} "صدق الله العظيم"

إلى الوالدين الكريمين

وإلى أستاذي الفاضل

وإلى كل أحبتي وأصدقائي

وإلى شهداء الجزائر

في كل مكان

وإليكم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل

عياشي أ

المقدمة

مقدمة:

تنبع أهمية السياسة الخارجية من كونها تحتل مركزا مهما في السياسة العامة للوحدة الدولية ، إضافة إلى طبيعة فرارات السياسة الخارجية كتلك المتعلقة بالأمن الوطني وسيادة الدولة . لذا تعير معظم الوحدات الدولية السياسة الخارجية أولوية في تحقيق أهدافها العامة في العديد من المجالات ، حيث تلعب السياسة الخارجية النشيطة دورا في تنمية الدولة من خلال دفع الوحدات الدولية لتقديم مساعدات أو دعم لهذه الدولة بهدف كسب موقفها في القضايا الدولية .

كذلك للسياسة الخارجية هدف الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها ، وذلك باتباعها لسياسة خارجية محايدة في قضايا معينة لا تهمها ، كما تؤدي السياسة الخارجية للوحدة الدولية دورا في تأمين مصالحها في الخارج وتتنوع أساليب السياسة الخارجية باختلاف أهدافها المرسومة مثل تأمين المصالح الاقتصادية كالاستثمارات والتجارة ، أو الترويج لفكر معين يخدم مصالح الوحدة الدولية .

وتهدف السياسة الخارجية أيضا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي عن طريق افتعال عدو خارجي أو قضية دولية تستدعي التفاف الشعب حول السلطة السياسية لمواجهة هذا العدو . زيادة على ذلك تمنح السياسة الخارجية المكثفة للدولة مكانة وهيبة ، إذ أن الحضور الدائم والفعال في المؤتمرات الدولية يمكنها من رفع مكانتها الدولية وفرض وجهة نظرها بخصوص القضايا الدولية . كذلك تستعمل السياسة الخارجية قصد تحقيق أهداف السياسة الداخلية حيث يمكن أن يستخدم القائد نشاطه على مستوى السياسة الخارجية بهدف ابراز حنكته السياسية وبالتالي زيادة شعبيته في الداخل وإسكات صوت المعارضين له ، فيستغل القائد منابر الهيئات الدولية باستعراض قدراته على إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للقضايا الدولية دون أن يكون ملزما بتجسيد تلك الحلول .

ويتضح مما سبق أن أهمية العملية السياسة الخارجية ذات علاقة وطيدة بعمل النظام السياسي للدولة بشكل عام ، حيث أن الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون وفقا للظروف التي يوجد فيها هذا النظام ، أي أن القائم على السياسة الخارجية يسعى لإيجاد نوع من التوازن النسبي بين السياستين الداخلية والخارجية وفقا لما تتطلبه هذه الأخيرة والفرص التي يوفرها النظام الدولي ، بحيث أن استقرار الوضع الداخلي يزيد من اهتمام صانع القرار بالسياسة الخارجية قصد دعم الوضع الداخلي وتحسينه من خلال اغتنام الفرص التي تعود على السياسة الداخلية بالنفع ، والعكس صحيح فوجود عدم استقرار داخلي يقلل من توجه صانع القرار نحو السياسة الخارجية ، لذلك فهو ملزم بتحريك الاهتمام النسبي بين السياستين الداخلية والخارجية حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية .

ولما كانت السياسة الخارجية بهذا الحجم من الأهمية والتأثير على مختلف شؤون الدولة ، فإن تحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية وقراراتها المصيرية يبقى من اختصاص القيادة العليا للدولة .

وبناءا على الدور الذي يلعبه القائد السياسي في السياسة الخارجية وعلى المستوى المجتمعي بصفة عامة ، فإن العديد من الدارسين في علم النفس الاجتماعي يؤكدون على أهمية القيادة في المجتمع نظرا لطبيعة التفاعلات الاجتماعية وما بنتج عنها من تصادم لمصالح الأفراد ، لذا كان وجود سلطة عليا تحظى بالولاء الجماعي ، وتعمل على تطبيق قوانين وأعراف المجتمع أمرا ضروريا لاستمرار حياة الجماعة . إذا تعمل القيادة أو الشخصيات المسيطرة على تحقيق استقرار المجتمع من خلال القضاء على عوامل الشقاق والصراع بين أعضاء الجماعة وإعادة التوازن إلى المجتمع زيادة على ذلك يعتبر العديد من الأفراد وجود سلطة عليا يخضعون لها اشباعا لحاجاتهم النفسية المتمثلة في الخضوع وهذا ما يعطي طبيعة العلاقة بين القائد والاتباع نوعا من الحركية والتفاعل . كما تلعب الظروف الاجتماعية دورا في إبراز أهمية القائد حيث أن الأزمات والتوترات السياسية تجعل الناس في أمس الحاجة لمن يأخذ بأيديهم ويخلصهم ممن هم فيه . ومنه فالقيادة تكون أكثر بروزا وطلبا في أوقات الأزمات ، إذ يمثل حضور القائد باعثا على الأمن والاستقرار والتطور نظرا لما يقوم به القائد من تنسيق الجهود ، ودون وجود قائد تسود حالة من الفوضى في تفاعلات أفراد الجماعة التي سوف تنقسم على ذاتها رغم النوايا الطيبة لعناصرها ، بحيث يرى كل منهم طبيعته بأنها المثلى لتحقيق المصالح العامة ، وبالتالي فحضور القائد يعد بمثابة سند نفسي للأتباع .

وتكتسي القيادة أهمية بالغة في إطار الأنظمة الحديثة الديمقراطية والتعددية بصفة عامة نظرا لما تعانيه هذه الأنظمة من التشتت والتباين في أراء الجماعات المختلفة ، وهو ما يصعب عملية اتخاذ القرارات ، وهذا يفتح المجال لبروز أهمية القائد الذي يعمل على صهر الجماعة ضمن توجه موحد يسمح باتخاذ المبادرات الهادفة . كذلك يسعى القائد لمعرفة وتحديد الهدف الرئيسي للجماعة ، ثم البحث عن الطريقة المثلى لتجسيد هذا الهدف وكيفية استثمار الطاقات البشرية من حوله والتنسيق فيما بينها لأجل تحقيق الهدف المشترك .

وأما على المستوى الدولي فقد ازدادت تعقيدات العلاقات الدولية بظهور فواعل جدد كالشركات والوكالات والمنظمات والأفراد ، وسعيها للمشاركة في صناعة السياسة على المستويين الداخلي والخارجي ، حيث يواجه صانع السياسة الخارجية مشكلة في فهم وإدارة قضايا العلاقات الدولية خاصة

وأنها من صنع فاعلين آخرين في النظام الدولي . وفي هذا الخضم يمكن للسلوك القيادي للزعيم أن يكون كحل للتعامل مع هذا المأزق من خلال طبيعة عملية صناعة القرار.

وتزداد أهمية العامل الشخصي أو دور القائد في العمليات السياسية ، وفي السياسة الخارجية أكثر في بلدان العالم النامي وفي النظم الأقل ديمقراطية والأكثر ميولا إلى التسلطية ، حيث ضعف المعارضة ونقص آليات المسائلة السياسية ، وهو ما يقوي دور الرئيس في بلد كالجزائر ويفرض على دارسي السياسة الخارجية الاهتمام بهذا العامل .

ويمثل المدخل العقيدي أحد أهم المداخل النظرية لدراسة السياسة الخارجية باعتباره يركز على دور عقائد وتصورات القائد السياسي ، وكيفية تفاعلها مع مختلف قضايا وأحداث السياسة الخارجية أي محاولة التنبؤ بسلوكات القائد وتفسيرها بناءا على طريقة رؤيته للعالم . كذلك تعتبر المتغيرات الشخصية للقادة السياسيين محددا أساسيا في دراسة تطورات النزاعات والأزمات الدولية التي تعتبر مجالا ملائما لبروز الخصائص الشخصية خاصة في ظل الاهتمام الذي أصبحت تحظى به مسائل الصراع في العالم نظرا للتقدم الهائل في مجال التكنولوجيا العسكرية وحجم الدمار الذي يمكن أن يحدثه أي انفلات امني . زيادة على ذلك فإن من الصعوبات التي تواجه القرارات العقلانية في السياسة الخارجية – خاصة في دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر- هي صعوبة الحصول على المعلومات الكافية وتكلفتها الباهظة التي قد تتعدى الإمكانيات المادية للدولة. وفي إطار كل هذه الظروف العامل الشخصي هو الذي يحسم الموقف في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولة من خلال النسق العقيدي للقائد وتصوراته للقضايا والمشاكل العالقة .

واستنادا إلى ما سبق تحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية من خلال إبراز دور المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2014. قصد الإحاطة بالموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول ، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفهومي والنظري للدراسة أما الفصل الثاني فتم الطرق فيه إلى السياسة الخارجية الجزائرية وأما الفصل الثالث فتم الإشارة بشكل خاص إلى السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى غاية 2014 وذلك من خلال تبيان ظروف نشأته وتطوره ثم أهم محطات نضاله الثوري وعمله السياسي إضافة إلى عمله في مجال صياغة السياسة الخارجية الجزائرية .

أ ـ المشكلة البحثية:

- **كيف يؤثر المتغير الشخصي على صناعة القرار الخارجي للوحدة السياسية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- مامدى قدرة المتغير القيادي على تفسير السياسة الخارجية عامة و سياسة الجزائر خاصة ؟

- هل هناك سمات شخصية تطبع السياسة الخارجية الجزائرية ؟

- كيف أثر التغير في النمط القيادي على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية و ماهي انعكاسات ذلك المتغير القيادي على فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ؟

مجالات الدراسة:

المجال الزماني :يتحدد المجال الزماني للدراسة من سنة 1999 و التي تمثل سنة وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر،وتمتد فترة البحث إلى غاية سنة 2014.

المجال المكاني و الموضوعي :يتضمن المجال المكاني للدراسة الساحة الدولية ،ويمكن تحديد المجال الجغرافي للسياسة الخارجية الجزائرية في إطار منطقة المغرب العربي، والوطن العربي ، و الأمة الإسلامية ، و القارة الإفريقية ، و الفضاء الأوروبي المتوسطي ، و بلدان العالم الثالث و دول الجنوب التي تسعى لتحقيق التقدم و كذا جميع القوى العالمية المناهضة للعنف بكل أشكالها ، و التي ترمي لتعميم السلم و العدل و التقدم في العالم .و أما المجال الموضوعي فهو يتضمن سياسة الجزائر الخارجية في بعادها السياسية .

فرضيات الدراسة :كإجابة أولية عن التساؤلات المطروحة سلفا نقدم الفرضيات التالية:

1-كلما زاد تجذر النسق العقدي لدى القائد برز تأثيره في أنماط السلوك الخارجي.

2-إن لتصورات القائد دورا في تحديد مضامين السياسة الخارجية.

3-كلما زادت خبرة صانع السياسة الخارجية زاد مستوى تأثيره فيها.

4-كلما زاد اهتمام القائد بقضايا السياسة الخارجية زاد تأثيره فيها.

5-كلما زادت صلاحيات القائد في السياسة الخارجية، زاد بروز خصائصه الشخصية على توجهات السياسة الخارجية.

6- إن زيادة حساسية القائد اتجاه البيئة الدولية ، يقلل من تأثيره في توجهات السياسة الخارجية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تهدف هذه الدراسة - بشكل أولي - لإشباع الرغبات العلمية للباحث من خلال الإحاطة بالموضوع و تحقيق قدر معين من المعرفة الأكاديمية حول السياسة الخارجية الجزائرية ، و كذلك التمرن على إسقاط حالة من الواقع السياسي ضمن إطار نظري معين و المتمثل في المدخل القيادي لتحليل السياسة الخارجية مع الإشارة إلى ما يمثله هذا المدخل من تجاوز للتحليل النسقي ، من خلال محاولة النفاذ إلى داخل العلبة السوداء للنظام السياسي ، و تفسير كيفية تفاعل صانع السياسة الخارجية مع معطيات البيئة .زيادة على ذلك تسعى هذه الدراسة على غرار باقي الدراسات و البحوث إلى تحقيق تراكم معرفي بصفة عامة ، و إضافة مرجع جديد في ميدان السياسة الخارجية الجزائرية يكون سندا للباحثين في هذا المجال.

الأهمية العملية: تساعد هذه الدراسة - من الجانب العملي - على إعطاء صورة عن السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقد من الزمن (2009-2014) و هذا يعطي للقائمين عليها إمكانية استخلاص العبر مما سبق و تقويمها في المستقبل.

أدبيات الدراسة:

هناك محاولات عدة لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية و من هذه الأدبيات:

1-صالح بن القبي في كتاب بعنوان الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى و تعرض الكاتب إلى أهم محطات الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال حتى سنة 1998 ، كذلك تطرق الكاتب إلى أهمية الخبرة و الممارسة في القيام بالعمل الدبلوماسي بما يخدم مصالح الدولة .لكن هذا الكتاب اقتصر على عامل الخبرة في الجانب الدبلوماسي من السياسة الخارجية الجزائرية ، و لم يتعرض إلى أثر العوامل الشخصية في تحديد معالم السياسة الخارجية.

2-كتاب الدكتور خميس حزام والي بعنوان إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، إذ عالج الكاتب مشكلة الشرعية في النظام السياسي الجزائري المشتتة بين الحزب و الجيش و الرئاسة .و رغم إحصاء المؤلف للصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية منذ الاستقلال و إلى غاية التعديل الدستوري لسنة 1996 ، إلا أن الكاتب لم يتعرض للخصائص الشخصية للقائد و أثرها في صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

3-يحي ح .زوبير في دارسة لها بعنوان" جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا " ضمن كتاب آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية و التطور لمحرره محمد بجاوي ، حيث حاول الكاتب تقسيم السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 1992 إلى أربع مراحل استنادا إلى أهم الأحداث الداخلية ، كما أشار إلى التحسن الملحوظ في السياسة الخارجية الجزائرية منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة إلا أن الدراسة لم تتبع السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، كما أن الكاتب لم يوضح أثر المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية.

خالد شايب في كتاب له بعنوان بوتفليقة الرئيس و إنجازاتها التحدي ، حيث تطرق الكاتب إلى أهم إنجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مختلف الأصعدة و المستويات .أما بخصوص السياسة الخارجية الجزائرية فقد أشار المؤلف إلى العمل الدبلوماسي للرئيس في إطار اتحاد المغرب العربي، إضافة إلى تحسن العلاقات الجزائرية مع كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن الكاتب لم يبرز دور المتغير القيادي في تطوير هذه العلاقات.

5-محمد بوعشة في كتابه حول الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية -الإرترية ، حيث ركز الكاتب على أحد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية ألا و هي الدبلوماسية من خلال حالة واحدة تمثلت في الوساطة قصد تسوية النزاع الحدودي بين أثيوبيا و إرتريا.

كذلك أشار الكاتب إلى ارتباط الدبلوماسية الجزائرية بشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رغم التحولات الديمقراطية المعلن عنها في الجزائر مثل التعددية الحزبية و التمثيل النيابي للشعب بغرض إشراكه في سياسة الدولة خصوصا فيما يتعلق بأمنها و مصالحها الحيوية، غير أن المؤلف لم يوضح الدوافع و التصورات الشخصية للرئيس و أثرها في بلورة سلوك السياسة الخارجية الجزائرية.

منهج الدراسة:

1-أسلوب تحليل المضمون: اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى بهدف قراءة الأفكار و الخصائص النفسية و الدوافع و السمات القيادية في خطابات و رسائل و تصريحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، إضافة إلى محاولة بحث شخصيته و معرفة أهم أفكاره و أهدافه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .إذن يهدف هذا المنهج للإحاطة بأبرز السمات الشخصية للرئيس من خلال بعض خطاباته و

تصريحاتالتي خضعت للتحليل ، و ذلك لإبراز الخصائص القيادية للرئيس بوتفليقة ، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الخارجية الجزائرية طيلة فترة الدراسة.

-تعريف أسلوب تحليل المضمون: قدم" بيرلسون "سنة 1952 تعريفا لتحليل المضمون على " أنه أسلوب أو أداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفا كميا و موضوعيا و منظما."

كذلك يمكن تعريف أسلوب تحليل المضمون باعتباره " التحليل الذي يتناول الخصائص اللغوية و الرمزية للمادة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق ، و أنه يسعى لتحويل المضمون إلى مادة قابلة للتلخيص و المقارنة و القياس الكمي ، و تحليل المضمون يقوم على أساس تكرارات ورود هذه الخصائص بطريقة نظامية.[1]

-خطوات تطبيق منهج تحليل المضمون: قصد الوصول إلى نتائج أكثر دقة وبعيدة عن كل تحيز من جانب الباحث تتطلب عملية تحليل المضمون اتباع الخطوات التالية:

1-تحديد مشكلة البحث و إطاره النظري : و في هذه الدراسة تتمثل المشكلة البحثية في محاولة الكشف عن العلاقة بين أهم السمات الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة من جهة ، و بعض أفكاره و توجهاتها على مستوى السياسة الخارجية من جهة أخرى ، بمعنى كيف تؤثر الخصائص الشخصية للرئيس بوتفليقة في توجيها سياسة الجزائر الخارجية؟

2-اختيار العينة البحثية : تتمثل العينة في هذا البحث في عدد من خطابات و تصريحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي ألقاها بصفة شخصية ، أو الرسائل التي تليت بواسطة ممثلين عنه في مختلف التجمعات و المحافل الداخلية أو الدولية .و قصد تغطية شاملة لجميع مجالات و ظروف مادة التحليل فإنه تم مراعاة الجانب الموضوعي ، و الزماني في اختيار عينة البحث.[2]

3-اختيار فئات البحث : لا توجد فئات بحث نمطية يمكن اعتمادها عند استخدام أسلوب تحليل المضمون و إنما الباحث هو الذي يتولى تحديد فئات بحثية تتناسب مع طبيعة المادة المدروسة ، و عموما يمكن تقسيم فئات البحث إلى نوعين رئيسيين هما:

[1] عبد الغفار رشاد القصيبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط 2، 2006) ص ص157-158.
[2] المرجع نفسه، ص 161.

*فئة الموضوع : و تتضمن محتوى المادة الاتصالية أو " ماذا قيل؟ " ، إذ تسعى لتحليل النص من حيث الكلمات و الأفكار و المعاني ، إضافة إلى تحديد المواقف و الاتجاهات حيال قضية معينة ، و كذا الأهداف و الغايات المرجوة ، ثم محاولة استنتاج الدوافع و القيم الكامنة وراء هذه المواقف و الاتجاهات . و تتضمن فئة الموضوع فئتين فرعيتين هما: -فئة الغايات و الوسائل : هناك العديد من الغايات التي قد يستهدفها المرسل كالبحث عن القوة أو الأمن أو الحرية أو العدالة... الخ ، و التي يستنتجها الباحث من خلال تحليل محتوى النص .أما الوسائل فتشمل الأسلوب المعتمد قصد تحقيق الغاية ، و تختلف الأساليب بين الحوار و الإقناع و طرح أفكار جديدة و حتى الصراع في بعض الأحيان.

- فئة الاتجاه و كثافة الاتجاه : و تسعى لتوضيح موقف صاحب الرسالة اتجاه موضوع معين أو قضية ما و الاتجاه قد يتراوح بين التأييد أو الرفض أو الحياد ، و يكون الاتجاه مستندا إلى معايير أخلاقية أو سياسية أو إيديولوجية أو دينية...الخ .أما كثافة الاتجاه فتعني مدى تأييد أو معارضة المرسل(صاحب النص) للقضية محل النقاش ، حيث قد تتباين الكثافة بين الشدة و الضعف و الاعتدال.

-فئة الشخصيات : و يقصد بها الفاعلين ذوي التأثير في توجيه الأحداث و الذين يكونون موضع التركيز في المادة الاتصالية ، كذلك تتم الإشارة إلى أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الشخصيات كأن يكونون رؤساء دول أو رجال أعمال أو مفكرين... الخ.

*فئة الشكل أو" كيف قيل؟ : "تولي الدراسات في تحليل المحتوى أهمية كبيرة للشكل الذي تصاغ فيه المادة محل الدراسة و التحليل .و تتمثل فئة الشكل في هذه الدراسة في جملة الخطابات و التصريحات و الرسائل التي ألقاها أو أدلى بها أو بعثها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار مختلف التجمعات و اللقاءات المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، كما تراعي فئة الشكل السياق الزماني و المكاني المخصص لتنفيذ العملية الاتصالية و مدى ملاءمة الظروف السائدة لتمرير الرسالة مثل منابر المنظمات الدولية أو الملتقيات العلمية أو الزيارات الرسمية... الخ . كذلك يكون التركيز في هذه الفئة على طبيعة اللغة المستخدمة من قبل المرسل بهدف التعبير عن أفكاره ، إذ يتباين الأسلوب اللغوي في خطابات الرئيس بين اللغة الفصحى و اللغة العامية و المصطلحات العلمية الدقيقة.[1]

[1] عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سابق، ص ص 168-169.

4- اختيار وحدة التحليل:

تختلف وحدة التحليل المعتمدة بحسب طبيعة النص أو المادة المراد دراستها، حيث تعتمد وحدة الكلمة في بعض الأحيان،كما قد تكون وحدة التحليل عبارة عن فكرة محددة، أو شخصية معينة.

- وحدة الكلمة: تعد ذات أهمية بالغة في علم "سيميولوجيا اللغة" لأنها تمثل رمزا دلاليا في المنظومة الغوية يسعى لتعبير عن معنى محدد مثل استخدام لفظ الأنا "أنا" لتأكيد سمة الاعتداد بالذات والثقة العالية بالنفس. وتعني وحدة الكلمة اختيار الباحث لمصطلح معين ذو دلالة معنوية سواء كانت فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية..... الخ.

حيث يتم اختيار بعض المفردات التي وردت ضمن خطب الرئيس بوتفليقة بهدف تحديد ميولته وتوجهاته حيال قضية معينة، وذلك بعد تحديد المؤشرات التي تدل عليها تلك المفردات والكلمات، وتؤكد توجها محددا في مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.....الخ،وتسعى هذه الدراسة إلى اعتماد بعض من وحدات الموضوع ذات الدلالة المتماثلة التي وردت في خطب ورسائل الرئيس بوتفليقة طيلة فترة الدراسة.

وحدة الشخصية: حيث يولي الباحث أهمية كبيرة لدور الشخصيات الواردة في الخطاب أو التي توجه إليها الرسائل، مع محاولة إبراز أهم خصائص هذه الشخصيات ضمن مجتمعه الكلي، وكذلك التعرف على المتغيرات المؤثرة في هذه الشخصيات.[1]

5- تتمثل المرحلة الخامسة في محاولة صياغة مضمون المادة المدروسة في شكل أرقام ونسب مئوية متباينة، تبين حجم تكرار وحدة البحث ضمن الرسالة.

6- تسعى المرحلة السادسة لإجراء مقارنة بين الأرقام والنسب المئوية التي تم التوصل إليها.

7- تتمثل في محاولة كتابة تقرير نهائي يوضح العلاقة المستخلصة من قراءة الأرقام والنسب المئوية، وتكون صياغة التقرير في شكل أسلوب أدبي قابل للفهم ويعكس نتائج متوصل إليها.[2]

[1] مصطفى حميد الطائي، وأبوبكر خير ميلاد، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، 2007)، ص ص 136-137.

[2] القصيبي، مرجع سابق، ص 161.

3-منهج دراسة الحالة:

اعتمدت الدراسة كذلك على منهج دراسة الحالة باعتباره المنهج الملائم لدراسة أثر المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث يسعى هذا المنهج للتركيز على ظاهرة أو وحدة معينة سواء كانت فردا أو مجتمعا أو نظاما ، من خلال الإحاطة بجميع جوانبها و جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأنها.

و يستخدم هذا المنهج في دراسة الحالات الفريدة أو التي يصعب قياسها على حالات أخرى.

كما ينصب منهج دراسة الحالة على تتبع تطور الظاهرة محل الدراسة ، إضافة إلى تحليل كل أشكال التفاعلات بين عناصرها خلال فترة محددة من الزمن .و بما أن الحالات المدروسة تتباين بين النجاح و الفشل فمنهج دراسة الحالة يعتبر أداة فعالة لاستخلاص العبر و المبادئ الحسنة قصد تبنيها و العمل بها ، أو الحذر من التجارب السيئة و تجنبها في المستقبل.

هناك العديد من محاولات الباحثين بهدف إعطاء تعريف لمنهج دراسة الحالة ، لكن هذه التعاريف تتباين حسب الخلفيات الثقافية و الأهداف العلمية المرجوة من تطبيق هذا المنهج ، و من هذه التعاريف نجد تعريف "غود "و" سكاتس "اللذان عرفا منهج دراسة الحالة بأنه " المنهج الذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ...و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة ، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها و ذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها." كذلك يعرف منهج دراسة الحالة على أنه نوع من الدراسة الوصفية الهادفة لجمع قدر معين من الحقائق و الصفات الدقيقة و الفريدة بخصوص الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة .و هناك من عرفه بأنه منهج يمكن من خلاله تشكيل صورة دقيقة وشاملة حول الوحدة المدروسة عن طريق جمع البيانات و تحليلها. أما" قنديلجي "فعرف منهج دراسة الحالة باعتباره " دراسة معمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار."

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض العناصر الخاصة بمنهج دراسة الحالة و المتمثلة فيما يلي:

-يدرس المنهج الحالات في شكل أنظمة أو جماعات أو أفراد.

-يمكن للوحدات الصغيرة أن تكون جزءا من ضمن وحدات أكبر في دراسة معينة كما يمكن أن تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى.

-لا يقتصر منهج دراسة الحالة على الوصف الخارجي بل يتعداه إلى التغلغل في أعماق الظاهرة و يسعى المنهج لاكتشاف علاقات سببية بين أجزاء الظاهرة محل الدراسة ، أو توضيح مختلف عناصرها. [1]

[1] عمار الطيب كشرود ، **البحث العلمي و مناهجه في العلوم الاجتماعية و السلوكية** (عمان : دار المناهج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2007)، ص ص281 279 .

المقاربات والنماذج :

-نموذج هرسي للقيادة : ويعتمد نظرة موقفية للقيادة ، حيث أن الموقف وسلوك الأتباع هما اللذان يحددان السلوك الأنسب للقائد

- نموذج العمل المركز للقيادة : قدم جون آيدر هذا النموذج لتبسيط متغيرات التفاعل الانساني من خلال مخطط لثلاث دوائر متقاطعة مشكلة من القضية والموضوع والشخص . ويعد المخطط وسيلة فعالة لفهم علاقة القائد بالوظيفة

-نظرية ماكس فيبر في القيادة : حيث كانت القيادة في سياق معالجته للسلطة عموما ، حيث قسم هذه

الأخيرة إلى ثلاث مستويات ، فالأول يحوي أنظمة قبلية تعود فيه السلطة للتقاليد في حين تستند إلى القانون وأنظمته في المستوى الثالث في السلطة ، أما السلطة في مجتمعات الوسطية تلعب فيها شخصية القائد أساس للسلطة.[1]

[1] - محجوب ، مرجع سابق ، ص. 242-245.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول : الإطار المفهومي .

أ - مفهوم السياسة الخارجية :

لا يتفق الدارسون في مجال العلوم السياسية حول تعريف موحد للسياسة الخارجية ، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث درجة التدقيق أو العموم في تحديد مفهومها . وورد في موسوعة السياسة تعرفا للسياسة الخارجية على نحو ركز على المهام المنوطة بها باعتبار السياسة الخارجية تسعى " لتنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية" .[1]

ويعرف "مارسيل ميرال " أن السياسة الخارجية باعتبارها جزء من السياسة العامة للحكومة يشمل قرارت وأفعال موجهة نحو الخارج بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة في ما وراء حدودها الجغرافية" .[2]

ومن جهته قدم "شارلز هيرمان" تعريفا للسياسة الخارجية يمزج بين سلوكات وتصرفات الدول والسياسة الخارجية حيث يقول ان هذه الأخيرة تتكون من جملة من سلوكات وتصرفات رسمية يقوم بها ممثلو الدولة الرسميون، وفي السياق نفسه عرف "باتريك مورجان" السياسة الخارجية باعتبارها سلوكات رسمية يقوم بها صانعو القرار الحكوميون أو من ينوب عنهم وذلك بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين ، ويؤكد "مازن الرمضاني " على دور صانع القرار في السياسة الخارجية إذا يعرفها على أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار " .[3]

ومن جهة أخرى " ريتشارد سنايدر" _في تعريفه للسياسة الخارجية_ أهمية للأشخاص الرسميين القائمين على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التي تعتبر محصلة لقرارات هؤلاء الأشخاص ، إذا فإن السياسة الخارجية " هي المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواءا من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها ". كذلك نوه "ليبمان" إلى أهمية القائد في نشاط السياسة الخارجية باعتباره يلعب دور الوسيط بين البيئتين الداخلية والخارجية ، وكذلك يعمل القائد على نقل التزامات البيئة الخارجية إلى التزامات على مستوى البيئة الداخلية .[4]

1 - عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج.3 ، مادة (السياسة الخارجية) (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ،1990)، ص.386.
2 - توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط.3 ، 2006) ، ص.15.
3 - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل ، .2، 2001) ، ص.09.
4 - أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008) ، ص. 21.

ب -مفهوم القيادة :

أشارت موسوعة السياسة في تعريف القيادة على أنها " صفة تدل على أهلية وموهبة في تسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة "[1]

والقيادة حسب "هيرمن" معناها الطريقة التي يتعامل بها القائد مع أولئك الذين من حوله سواءا كانوا قادة آخرين أو ملاحظين أو مؤسسات بصفة تجعلهم تابعين له ، إضافة إلى الكيفية التي يؤسس بها القائد لقواعد ومبادئ هذا التفاعل وكيف يوجهه ويستخدمه لصالحه .[2]

هناك ثلاث اتجاهات رئيسية في تحديد مفهوم القيادة ، يعتمد الأول على مكانة الفرد أو مركزه الاجتماعي كأن يشغل الشخص منصبا في السلطة ، أما الثاني فيركز على السمعة الحسنة للشخص والتي تقوي نفوذه داخل المجتمع ، في حين يولي الاتجاه الثالث أهمية لدور الشخص في صنع القرارات وتنفيذها.[3]

ويقول "بافلاس" في تعريف القيادة بأنها عملية سيكولوجية وليست مركزا أو مكانة وقوة فحسب وإنما هي محصلة تفاعل اجتماعي فيه يتفق نشاط الموجه الذي يكون له أثره على نفوس الأفراد والجماعات وإذ يكون للقيادة رد فعلها في عمليات الانتاج ونجاح المشروعات .

كذلك حاول "كوبر مجو" إعطاء تعريف للقيادة مع التركيز على جانبها التفاعلي حيث عبر عن القيادة بوجود عامل جذب بين الأتباع والقائد الذي يدفعهم في إنجاز أهداف معينة .

كذلك اكد كل من "بافلاي" و "كوبر" على الطابع الديناميكي لظاهرة القيادة وأن هدا الطابع هو الذي يثبت فعالية الشخص القائد .[4]

والقيادة عموما هي ظاهرة اجتماعية تنشأ في جماعة تربطها علاقات معينة ، وهي ضرورية حيوية بالنسبة للأفراد حتى قبل أن يمكنوا من المشاركة في اختيار ممثليهم أو قادتهم . بصغة أخرى فإن الحياة الاجتماعية هي ضرب من القيادة والتبعية في مختلف مناحيها ، وهذا ما يجعل من الصعوبة بما كان تقديم تعريف دقيق محدد للقيادة ، وأن أية محاولة لذلك قد تضفي على القيادة نوعا من الصرامة والشدة . وكتعريف شامل للقيادة يمكن القول أنها فن فرض الهيمنة من قبل فرد على الجماعة وحثها على العمل بما يحقق الأهداف ذات المصالح المشتركة .

مما سبق يمكن القول أن عملية التأثير هي الهدف الأسمى لأصحاب النمط القيادي ، والتأثير لا يعني فقط إشباع الحاجات الذاتية للقائد كالتسلط وإنما هو تحقيق لحاجات الأتباع والقائد على حد سواء ، فعلى الرغم من التناقض الذي قد يبدو بينهما (أي القائد والأتباع) إلى أنه في الحقيقة لا يمكن لأحدهما الاستمرار دون الآخر حيث لا يحقق القائد

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج.4 ، مادة (قيادة) (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ،1990) ، ص.883.

[2]- Margaret G.Hermann, "Assessing Leadership Style: Trait analysis", in Jerrold(ed) op.cit, p p 178-212.

[3] -سلوى شعراوي جمعة ، **الدبلوماسية المصرية في عهد السبعينيات دراسة في موضوع الزعامة** ، تر .عطا عبد الوهاب (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1،1988) ص.22.

[4] -النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص .170.

مكانة القيادة من غير وجود أتباع وبذلك تصبح مهمته الرئيسية هي صنع الأتباع ، كذلك العامة بحاجة لقائد يتولى أمورها ويحقق لها نوعا من الحماية والاستقرار ، ومن هذا السياق يقول " غوستاف لوبون" في كتابه " سيكولوجية الجماهير" أن الجماهير عبارة عن قطيع لا يستطيع الاستغناء عن السيد . إذن فالجماهير على استعداد لمبايعة من بإمكانه أن يعكس تطلعاتها وأهدافها .[1]

ج- أنواع القيادة :

يمكن تقسيم القيادة حسب طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع إلى نوعين رئيسيين هما :

1 القيادة القصرية أو الجبرية : يتميز القائد في هذا النمط باحتكار شبه كلي للسلطات والصلاحيات إد يشرف القائد بطريقة مباشرة على إنجاز جميع المهام ولا يفوض حتى أدنى سلطته لأي أحد من الأتباع حيث يصوغ القائد الخطط والاستراتجيات دون اشراك أو استشارة مرؤوسيه ، فهو إذن يعتمد أسلوب العمل المركزي المطلق طريقة له لممارسة السلطة .[2]

كذلك يفرض القائد إرادته على من تحت حكمه مستندا في ذلك على سلطته فقط حيث يلبي التابعين أوامر القائد على الخوف من العقاب ودون أية قناعة بالأوامر والتوجيهات .

لهذا النوع من القيادة عدة نتائج سلبية منها :

-ينمي لدى الأفراد شعور بعدم الرضا تجاه القائد وأوامره .

-يخلق نوعا من أعداء التابعين تجاه القائد .

-يولد هذا النوع من القيادة حالة من السلبية لدى التابعين حيث يصبحون لا يقدمون إلا الجهد القليل الذي يحول دون تعرضهم للعقاب .[3]

2 القيادة الطوعية أو الديمقراطية : يعمل القائد على إشراك مرؤوسيه من خلال استشارتهم والتفويض السلطات لهم بغية القيام ببعض المهام ، حيث أن السياسة العامة للوحدة السياسية تتحدد عن طريق المناقشة الجماعية ثم الإتفاق على سياسات معينة ، ويبقى دور القائد يتمثل في السعي لبلورة آراء الجماعة وصياغتها في شكل قرارات قابلة للتطبيق .[4]

يحصل القائد في هذا النوع من القيادة على طاعة التابعين له نتيجة لإقناعهم بالأوامر وبطبيعة الهدف المنشود وتقوم القيادة الطوعية أساسا على حنكة القائد وخبرته وقدراته المعرفية والعلمية التي تسمح له بتحقيق الاحترام في أوساط الجماعة . ولهذا النوع من القيادة عدة مزايا منها :

---

[1] - منى خويص ،**وجوه القائد** (بيروت : دار الساقي ، ط1 ، 2005) ، ص.16-19.
[2] - زيد منير عبودي، **القيادة ودورها في العملية الإدارية** (عمان : دار البداية ، ط1، 2007) ، ص. 153.
3-bouchareb , **op.sit**.,p.14.
[4] - عبودي ، **المرجع السابق** ، ص.153.

-يخلق لدى الأفراد التابعين إحساسا بالرضا ، كما يساهم في رفع معنوياتهم .

-ينمي روح المسؤولية لدى التابعية ويرفع من كفاءتهم الإنتاجية ويزيد من استعداداتهم للتضحية في سبيل الجماعة .

-يرفع من معنى الحرية لدى الأفراد ويحفزهم على الإخلاص للقائد.

د- تعريف القائد :

عرف "كورتوا" القائد بأنه " ذلك الشخص الذي يعرف كيف يجعل الناس يحبونه ، ويمتون إليه باطاعة ، فهو الذي يوجب الاحترام وليس الذي يفرض الاحترام" . كذلك يمكن القول أن القائد هو الذي بمقدوره معرفة ما تصبوا إليه الجماعة وكيفية تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف العامة .[1]

كذلك أعطى " هومانز" تعريفا للزعيم بأنه الشخص الأمثل الذي يسعى نحو تحقيق القيم والأهداف التي تتطلع إليها الجماعة ، وهو باعتباره أفضل الأفراد لهذه المهمة فإنهم ينجذبون إليه ويدينون له بالطاعة والولاء .

كذلك قدم " كاتل " تعريفا للزعيم بأنه ذلك الشخص المتميز داخل الجماعة والذي يكون له تأثير واضح على عناصرها يمكنه من إحداث التغيير في الأوضاع القائمة أما " ماكس فيبر" فحاول إعطاء تعريف للزعيم الذي يعتبره الممثل الرئيسي المعترف به للجماعة أمام الجماعات الأخرى ، كما أنه يضع السياسة العامة للدولة ، وبالتالي فهو مركز الحياة الاجتماعية .

إذن هناك عدة تعاريف متباينة للزعيم او القائد لكن يمكن القول أنه ذلك الشخص الذي تتوفر فيه صفات معينة كالذكاء والشجاعة تؤهله لأن يتولى القيام على شؤون الجماعة التي ينتمي إليها من خلال التأثير فيها والسيطرة عليها.[2]

لكن هناك من الدارسين من اشتراط في علاقة القائد تجاه الجماعة عدة عناصر هي:

-المبادأة : أي سيطرة وتحكم القائد في زمام الأمور أو الموقف .

-العضوية : وتعني ضرورة اختلاط القائد بأفراد الجماعة .

-التمثيل : وهو تمثيل القائد لجماعته وأفكارها واستماتته في الدفاع عنها .

- التكامل : ويقصد به سعي القائد للحفاظ على وحدة الجماعة وتخفيف الصراع بين أفرادها .

التنظيم : أي عمل القائد على توزيع المهام بين أفراد الجماعة وفقا لما يحقق الأهداف المشتركة .

-السيطرة والرقابة : وتتطلب قدرة القائد على الحد من سلوك أو آراء أعضاء الجماعة .

1-R.Bolden and all **, AReview of leadership Theory and cometency frameworks**(hill: centre of leadrship studies university of exeter, 2003) , p .37.

[2] - جورج كورتوا ، **الطريق إلى القيادة وتنمية الشخصية** ، تر . سالم العيسى (دمشق : دار علاء الدين ، ط.1، 1999) ، ص.07.

-الاتصال: وتضمن عملية الاتصال تبادل المعلومات والأفكار بين القائد والتابعين له في مختلف الظروف.[1]

المبحث الثاني : الإطار النظري.

تولي الدراسات الحديثة في تحليل السياسة الخارجية أهمية بالغة لدور وأثر شخصية صانع القرار باعتبار أن القادة هم الذين يتصرفون باسم الشعب ولصالح الدولة ، وبالتالي فإن فهم سلوك السياسة الخارجية يتطلب ضرورة الإطاحة بقيم وعقائد و تصورات صناع القرار داخل النظام السياسي للدولة ، ومنه لا يمكن إهمال دور العامل الشخصي للقادة في فهم تفاعلات المجتمع الدولي المعاصر بصفة عامة والسياسة الخارجية الجزائرية على وجه التحديد وذلك لا يتأتى إلا بالاستعانة بالمدخل القيادي لتحليل السياسة الخارجية .[2]

أ - **التطور التاريخي للمدخل القيادي :**

تطرق العديد من المفكرين السياسيين لظاهرة القيادة ، حيث تحدث "أفلاطون" عن موضوع الزعامة من خلال أن الحاكم يجب أن لا يقتصر علمه على عادات لمجتمع ورغباته وإنما أيضا يفترض فيه معرفته بالخير العام وكيفية تطبيقه ، وكذا سبل تقويه أعضاء المجتمع على فعل الخير ، وتنشئة صغارهم على ذلك حيث فصل "أفلاطون " في كتابه " الجمهورية " حول كيفية تنشئة الحكام والقادة ، ومن جهته أشار"أرسطو" إلى أهمية العقيدة والعلاقات الخاصة في تكوين شخصية الفرد ، ومن ثم توجيه سلوكه الاجتماعي والسياسي كما نوه "أرسطو " بدور عاطفة تقدير الذات للفرد في تحديد مكانته الاجتماعية والقيادية أما في الموروث الثقافي الاسلامي فقد عالج كل من "الفرابي و "ابن خلدون" أثر العامل النفسي والفطري والفرد على الحياة الاجتماعية ، كما حاولا المفكران إحصاء أهم السمات الشخصية التي ينبغي ان يتصف بها القائد في المجتمع .

وخلال القرن العشرين حاول بعض الدارسين وضع أسس تخصص جديد يهدف إلى توضيح أثر العقائد الفردية للقادة في العلاقات الدولية ، وكان ذلك عن طريق استحداث علم النفس السياسي خلال الثلاثنيات من القرن العشرين ، حيث تميزت المحاولات الأولى لهذا العلم خلال الفترة الممتدة لسنة 1930 إلى بداية الخمسينيات بالسعي نحو تطبيق مفاهيم علم النفس في الدراسات السياسية وبالتحديد في قضايا الحرب والسلم ، أما المرحلة الثانية الذي امتدت من منتصف الخمسينيات إلى 1960 والتي تزامنت مع المرحلة السلوكية في العلوم الاجتماعية فقد طورت أسلوب التحليل الكمي في دراسات علم النفس السياسي ، كذلك ركزت هذه المرحلة على دراسة أثر عقائد و تصورات صناع السياسة الخارجية إضافة إلى دور الإعلام والدعاية على إدراك الأفراد بشأن قضايا السياسة الخارجية .

خلال المرحلة الثالثة الممتدة منذ بداية السبعينيات وإلى غاية يومنا هذا ، حاولت العديد من الدراسات إبراز كيفية تعامل الأفراد أو القادة مع المعلومات الواردة من البيئة من خلال ما يعرف " بالنسق العقيدي "

[1] - محمد عبده محجوب ، **التنشئة الاجتماعية** (الأزاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2005) ، ص.207.
[2] - سعد حقي ، **المرجع السابق** ، ص.185.

ب -محتوى المدخل القيادي:

يسعى المدخل القيادي في تحليل السياسة الخارجية لتوظيف العوامل النفسية للقائد السياسي بهدف تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة أو أية وحدة دولية ، أي محاولة كشف العلاقة بين القواعد النفسية المتمثلة في عقائد وتصورات القائد وقيمه وتأثيرها في الحياة السياسية ، حيث يقول " بارتر راند راسل" بوجود علاقة بين ظاهرة السلطة والرغبة في ممارستها ، وتعزى هذه الرغبة إلى عدة عوامل نفسية كالثقة الكبيرة في النفس ، وحب الهيمنة والشهرة ، كذلك أكد " ليبيت" من خلال دراسة ميدانية حول أثر القيادة في المجتمع أن " من يتمتع بالقوة والسلطة والتأثير هو الذي يكون قدوة للآخرين ومثلا أعلى فيقلدوه الغالبية لأنه أكثر امتثالا وتقبلا لمعايير الجماعة" ، لكن البعض يعترض على شرط القوة في من يتولى القيادة لآن هذه الأخيرة هي التي تمكنه من السلطة وتعطيه قوة أكبر[1].

إذن يرتكز هذا المدخل على دراسة المحددات الشخصية للقائد السياسي وأثرها في بلورة السياسة الخارجية للدولة ، وذلك باعتبار أن استقبال المعلومات من قبل القائد وفهمه لموقف معين إنما يقوم على تصوراته ونسقه العقيدي ، إضافة إلى مهارات القائد في التعامل مع التعقيد وعدم اليقين والتركيب وكذا تناقض المعطيات بخصوص الموقف الدولي ، وبالتالي فالقائد السياسي يكون هو المؤهل لحل المشكلات التي تعترض الشعب [2].

وباعتبار الأفراد هم الذين يصنعون سياسات الأمم وينفذونها ، فقد تعكس ميولا تهم في مجال العلاقات الشخصية على شؤون السياسة الخارجية ، وبالتالي تكون توجهات هذه الأخيرة مفتتحة أو انعزالية بحسب شخصية القائم عليها [3].

وتتحدد رؤية القائد للتحديات على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية انطلاقا من إدراكاته وتصوراته التي تمثل قاعدة في بناء مختلف الإستراتيجيات والتحركات المستعجلة للحكومة والتي تتوافق دوما مع رؤية القائد لما يجب فعله وما يمكن تحقيقه لأجل الحفاظ على منصبه القيادي ، وتبرز تصورات القائد على خبرته وأهدافه المسطرة ونسقه العقيدي بخصوص العالم وكذا كيفية إدراكه للنسق السياسي ، ويمكن تقسيم القادة إلى نوعين رئيسين حيث يرى بعض القادة أن العالم عبارة عن فوضى ناتجة عن تصادم مصالح الوحدات المشكلة له ، وأن حالة السلم والاستقرار ما هي إلا حالة عابرة وسرعان ما تعود العلاقات إلى حالتها الأصلية أو حالة التنافس بشتى الوسائل بين الدول ، ويركز القادة الذين ينطلقون من هذا التصور للعلاقات الدولية على طبيعة ميزان القوى ويكون اهتمامهم منصبا على التهديدات التي قد تؤثر على قوة دولهم ومكانتها ضمن النسق الدولي خاصة في الميدان العسكري ، كما يكون هؤلاء القادة أكثر ميولا للدخول في حروب عسكرية . ومن أشهر رواد هذا التوجه على المستوى التنظيري " جون فاسكاز"

[1] - النعيمي ، المرجع السابق ، ص.177-180.

2-O.Holsit, " theory of international relation" , www.uwm.edu/(31/05/2015)

[3] - " سايمنتن دين كينيث" ، العبقرية والابداع والقيادة ، تر . شاكر عبد الحميد ، عالم المعرفة ، ع. 176(أوت 1993) ، ص.92.

ومن جهة أخرى يرى كل من " بروس روسيت" و"جون أوين" و "إيدوأوران" أن القادة ذوي التصورات الديمقراطية والليبرالية يكونون أبعد في سلوكاتهم عن الأعمال العدوانية باعتبار أن توجهاتهم تهدف إلى تطوير العمل المشترك في العلاقات الدولية . [1]

ويمثل قائد الدولة قمة الهرم في التنظيم السياسي ، وبالتالي فهو يلعب دور كبير في تحديد توجهات سياستها الخارجية ومن هذا المنطلق يسعى المدخل العقيدي للتركيز على القائد السياسي ودراسة أهم خصائصة الشخصية ، وكيفية تأثيرها على مخرجات السياسة الخارجية للدولة . وتزداد هيمنة المحددات الشخصية للقائد على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية استنادا إلى خبرته في مجال الشؤون الخارجية ومدى اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية وكذا درجة حساسيته أو استجابته للبيئة الدولية . ورغم تأكيد الدارسين في مجال علم النفس السياسي على محدودية دور الخصائص الشخصية للقائد _ مقارنة مع باقي المحددات _ في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى أنهم يجمعون على أهمية هذا الدور إذا ما قورن بأي من المحددات الأخرى ونظرا لعدة عراقيل بيروقراطية وإيديولوجية تحد كلها من إمكانية بروز عقائد وتصورات القائد في توجهات السياسة الخارجية ، يهدف المدخل العقيدي لتحديد الظروف التي تكون أكثر موائمة لطغيان المتغيرات الشخصية للقائد على مستوى السياسة الخارجية. حيث تشير معظم الدراسات إلى العلاقة الموجودة بين الخصائص الشخصية للقائد السياسي ومخرجات السياسة الخارجية ، كذلك أكد الباحثون على اهمية التكوين والتنشئة خلال سنوات الطفولة لدى القائد في تحديد سلوكه السياسي واسلوبه في اتخاذ قرار . لذا تعتبر الخصائص الشخصية للقائد السياسي متغيرا وسيطا في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية . [2]

وفي السياق نفسه يري "روبرت جيرفيس" أن عملية فهم السياسة الخارجية تتطلب تجاوز ما يعرف بالعلبة السوداء للنظام السياسي في الدولة ، والبحث في تفاعلات صناعة القرار السياسي وبالتحديد التركيز على دراسة أهداف وعقائد وتصورات صناع القرار ، كما يؤكد "جير فيس" أن اعتماد المتغير النفسي لتحليل السياسة الخارجية لا يعني الابتعاد عن الطابع العقلاني باعتبار أن أهم النظريات التي ترفع شعار العقلانية في تفسير السياسة الخارجية وعلى رأسها نظريات اللعب تركز معظم تحليلها على عنصر الفرد وأسلوبه في اختيار أحد البدائل الواردة بخصوص قضية أو موقف ما في السياسة الخارجية . لكن نظريات اللعب لا تشرح كيفية تأثير التكوين النفسي للفرد بتحديد البديل المثل في عملية صناعة القرار ، ومنه تبرز أهمية الاستعانة بعلم النفس السياسي قصد الوصول إلى نتائج أكثر دقة .

ومنه يمكن القول أن السياسة الخارجية من صنع الإنسان ، أي أن الأفراد الذين يحتلون مراكز القيادة هم الذين يحددون مخرجات السياسة الخارجية ، وبالتالي فالمدخل العقيدي في تحليل السياسة الخارجية يهدف لبناء نسق

1- joe d hagan and margaret G. hermann , " international decision making ; leadership matters" **foreign policy,** no.110(spring 1998) ,p124-133.

2- margaret G. hermann, " effects of personal characterisitics of political leaders on foreign policy" , in maurice A. east (ed) , **why nations act , theoretical perspectives for comparative foreign policy studies** (california : sage publications , 1978) ; p49-65.

معلوماتي حول البيئة النفسية للقائد السياسي ، ثم محاولة تركيز التحليل على أثر هذا المتغير في تحديد توجهات السياسة الخارجية.

أي أن هذا المدخل يركز على معارف القائد وتجاربه السابقة إضافة إلى رغباته واهتماماته التي يكون لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدولة .[1]

ويهدف المدخل العقيدي في تحليل السياسة الخارجية لتفسير المواقف والسلوكات التي يتمناها القادة باعتبارها أكثر مواءمة في نظرهم ، إذن يقوم هذا المدخل أساسا على جملة القيم والرغبات والادراكات والمعتقدات التي تتشكل لدى القائد مع مرور الزمن .

ونظرا للدور الأساسي للصور في تحديد طبيعة القرار السياسي ، فإن درجة الصواب في هذا الأخير متوقفة على مدى مطابقة هذه الصور للواقع . وهذا يعني أن البحث عن قرارات سليمة في السياسة الخارجية للدولة يستلزم تكيف صناع القرار الرئيسي حسب الواقع ، إلا أن هذا الأمر يبقى صعب المنال في ظل ندرة وعدم استقرار المعلومات وتضاربها في البيئة الدولية من جهة ن وكذا تجذر المعتقدات لدى صناع القرار من جهة أخرى وهو ما ينتج غالبا أخطاء جوهرية في تقدير المواقف وفي هذا الصدد يقول "روبرت جيرفيس" " إن البشر مفطورون على رؤية ما ينتظرون رؤيته " لكن عموما هناك استعداد فطري لدى صناع القرار لتبني المعلومات الأولى من حيث ورودها أو ما يعرف " بمبدأ الثبات " ، كما يسعى صناع القرار دوما إلى الحفاظ على قدر من الاتساق بين نسقه العقيدي والواقع .[2]

ولقد أكدت العديد من الدراسات أثر العوامل الشخصية في تحديد سلوكه السياسي على المستوى الخارجي حيث أجرى "لويد إيتردج" على ست وثلاثين قائدا سياسيا أمريكيا خلال الفترة 1898 إلى 1968 واستنتج من خلالها دور العوامل الشخصية في توجيه سلوك السياسة الخارجية للدولة حيث يكون هذا الأخير تبعا لطبيعة شخصية القائد ، كما صنف "إيتردج" شخصيات القادة حسب مميزاتهم النفسية كما يلي:

- **الشخصية التسلطية :** تتميز بنزعة التعصب القومي ، كما أن الشخص التسلطي يسعى للسيطرة على أتباعه وبفضل الحلول المحددة ، وترى هذه الشخصية العالم منقسم إلى أصدقاء وأعداء .
- **الشخصية المنغلقة :** هي ذات عقائد ثابتة ترفض كل من يتعارض معها، حيث أنها ترى العلاقات الدولية عبارة عن مؤامرة، وبالتالي فهي قليلا ما تنجح في التوصل لفهم منطقي للبدائل المحتملة بخصوص موقف معين لذا فالشخصية المنغلقة تكون أكثر ميولا لاستعمال القوة.

1-Holsti **, op. cit** .

2-Tanguy struye de swielande, " l' influence de la variable conective dans le processus décisionnel de l'administration BUSH (2001-2005) " **, les cahiers du R.M.E.S**., vol .04 , no.01(eté2007) , p.02-16

- **الشخصية الهادفة لتحقيق الذات:** يعتبر تحقيق الذات عاملا مهما في تحديد أثر الشخصية القيادية في السياسة الخارجية، حيث أن الشخصية التي تشعر بتحقيق الذات تكون أكثر ليونة ففي التعامل مع القضايا الدولية، في حين يكون القائد أكثر تعصبا في مواقفه المتعلقة بالسياسة الخارجية، كلما أحس بنقص في تحقيق الذات.[1] ولتأتي بذلك أجرت "مارجريت هيرمان" دراسة تطبيقية على خمسة وأربعين قائدا سياسيا من دول مختلفة، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن تحقيق الذات بالنسبة للقائد يجعله يتبع سلوكا تشاركيا وتعاونيا في السياسة الخارجية، وعلى العكس يميل القائد نحو التوجه المستقل في السياسة الخارجية للدول، وعدم الدخول في ارتباطات مع باقي الوحدات الدولية، إذا شعر بنقص في تحقيق الذات.[2]

ويهدف إبراز دور في التوجهات الشخصية للقائد في صياغة الاستراتيجيات المتبعة على مستوى السياسة الخارجية، أجرت "هيرمان" دراسة صنفت من خلالها شخصيات القادة _ حسب توجهاتهم وكيفية تجسيدها من خلال السياسة الخارجية_ إلى ستة أنواع حيث أن كل نوع هو ناتج عن دوافع ورغبات وتصورات وإدراكات وخصائص تميز القائد. هذه التوجهات في السياسة الخارجية هي ناتجة بدرجة أولى عن المكونات النفسية والأدبية للقائد وكذا تصوراته لدور دولته في السياسة الدولية، ومنه ربطت الدراسة بين مخرجات السياسة الخارجية للدولة.

سواء تمثلت في سلوكات عدوانية أو استعدادات لإقامة علاقات سلمية وشخصية للقائد السياسي. ويتميز كل صنف من القادة حسب "هيرمان" بنظرة معينة للعالم الخارجي وكذلك طريقة متميزة في الحصول على المعلومات والتعامل مع القضايا والأحداث، وكان تصنيفها لشخصيات القادة كالآتي:

1 -**شخصية توسعية :** وتهتم بمراقبة أكبر قدر ممكن من الأقاليم والموارد أو الشعوب، وتتميز بدافع القوة والوطنية والثقة بالنفس والشك في الآخر .
2 -**شخصية نشيطة ومستقلة :** تهتم هذه الشخصية بالمشاركة في التجمعات الدولية لكنها تحاول فرض توجهاتها الخاصة ، كما تأبى الدخول في علاقات تبعية مع أية دولة أخرى ، يتصف هذا الصنف من الشخصيات بدوافع كحب تحقيق التكامل والاندماج الدوليين وفقا لتصوراته الشخصية.
3 -**شخصية مهيمنة:** تهدف إلى التاثير على سلوكات السياسة الخارجية للدول الأخرى من خلال محاولة لعب دور القائد في القضايا الاقليمية أو الدولية ، وهذا نتاج اهتمامها بالقضايا الدولية وكذا بنية نسقها العقيدي القائم على إمكانية التحكم في المواقف ، والثقة الكبيرة بالنفس .
4 -شخصية الوسيط أو المنسق : تسعى لتحقيق التوافق بين التوجهات المختلفة بين الدول بواسطة محاولة حل المشاكل العالقة على المستوى الدولي ، تولي هذه الشخصية اهتماما للعلاقات الشخصية التي من خلالها يمكن تطوير التكامل الدولي.

[1] - روبرت أ.دال، التحليل السياسي الحديث ، تر . علاء أبو زيد (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر . ، ط. 5 ، 1993) ، ص . 145-146.
[2] - السيد سليم ، المرجع السابق ، ص . 384-390.

5 -**شخصية انتهازية :** تهتم باغتنام الفرص من الظروف السائدة وتولي أهمية فقط للمطلب والفرص الراهنة بحسب ما يقتضيه عامل المنفعة ، هي شخصية ذات توجهات دولية وتعتمد بشكل كبير على نسقها العقيدي في تفسير الأحداث والمواقف .

6 -**شخصية تطورية :** تعمل على تحسين العلاقات التعاونية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية من خلال الالتزام بتقديم الدعم للآخر والاستفادة منه ، لهذه الشخصية توجهات دولية في ميدان التكامل الدولي ، ولها ثقة بالنفس كما تعتمد على جملة إدراكاتها في فهم إدارة العلاقات الدولية .[1]

ج- مكونات البيئة النفسية لصانع القرار السياسي :

يقصد بالبيئة النفسية للقائد كمتغير وسيط في تحليل السياسة الخارجية ذلك السلوك المؤسس على نسق من الرغبات والتفضيلات والأهداف و المعتقدات الشخصية التي تشكل الخصوصيات الفردية للقائد أو صانع القرار الذي يؤثر على سلوك دولته في السياسة الخارجية ومن اهم العوامل النفسية المحددة لشخصية القائد في السياسة الخارجية نجد : [2]

1 - العقيدة : هي " حكم احتمالي ذاتي نص عليه صراحة أو ضمنيا في شكل تأكيد أو مقولة ، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوم ظاهرة أو أسلوبا للعمل "

وتهدف العقيدة للوصف أو التقويم أو التوصية لانتهاج سلوك معين ، كذلك تتميز العقيدة بالطابع الاحتمالي وتختلف العقائد عن الأفكار التي قد يمتلكها الفرد دون أن يترجمها في شكل سلوك معين ، وتشكل العقائد بترابطها في ذهن الفرد نسقا عقائديا وتجدر الاشارة هنا بأن هذا النسق العقيدي يختلف عن الإيديولوجيات التي تعطي صورة مثالية عن المجتمع في حين لا تسعى العقيدة لتقديم نموذج للعالم المثالي كما أن القائد يمكن أن لا يكون مؤمنا بأية إيديولوجية ، إلا أنه يمتلك نسقا عقائديا محددا . [3] ويستقبل القائد كما هائلا من المعلومات من البيئة بحيث لا يستطيع التعامل معها بإمكاناته الحسية والشعورية المحدودة ، لذا فهو يلجأ للاستعانة بنسقه العقائدي الخاص المكون حول القضايا والمواقف المختلفة ، كذلك يساعد النسق العقيدي القائد على ترتيب المعلومات الواردة من البيئة الخارجية والتعامل معها من حيث قبولها أو رفضها بحسب ما يتناسب وعقائده الخاصة . حيث يجمع الدارسون على الدور الكبير الذي تلعبه العقائد في الميدان السياسي ،وبهدف إيجاد نوع من التحليل الذي يركز على هذا الدور يجب دراسة عملية صانعة القرار في السياسية الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الخارجية ، لأن القادة أو الرؤساء يضعون بدائل السياسة الخارجية بناءا على أسلوب فهمهم لطبيعة العالم الخارجي ، كما أنهم يختارون البديل الذي يحقق حسب عقائدهم أكبر قدر من المنفعة . إذا فالعقائد تمثل متغيرا مستقلا بالنسبة لقرارات السياسة الخارجية .[4]

2- M.Jerrlod, psychological assessment of political leaders(U.S.A: the university of michgan press ,2003), p46-47.

[2] - سعد حقي ، **المرجع السابق** ، ص.99.

[3]- السيد سليم ، المرجع السابق ، ص . 397-398.

3- robert jervis , " post- cold war politics , and psychology". Political psychology , vol.15, no.04(dec.1994);p.769-777

كذلك ركزت العديد من الدراسات السياسية على تحقيق العقائد الشخصية من حيث المضمون والبنية ونسبة ثباتها وتغيرها عبر الزمن وتؤثر جملة العقائد إلى توجهات صانع القرار باعتبارها تحدد طريقة تلقي وتقيم المعلومات الواردة من البيئة بشأن قضية ما ، وكذا تعريف وتحديد وتقييم الموارد المتاحة ومن ثم تحديد التصرف أو السلوك ، ومنه يمكن القول أن النسق العقيدي للقائد السياسي يؤثر بصفة مباشرة في مختلف مراحل عملية صناعة القرار السياسي وبالتالي يكون للنسق العقيدي الأثر البالغ في تحديد مخرجات السياسة الخارجية للدولة .[1]

2 - الإدراك : هو " تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين " ، فهو إذن جملة

الصور التي يملكها الفرد بخصوص قضية معينة .[2] ويساعد الإدراك القائد السياسي في عملية إنتقاء المعلومات الواردة إليه من البيئة حيث يؤكد "ألكسندر جورج " أن القائد يعمل على تصنيف البيئة الدولية اعتمادا على مجموعة تصورات والقواعد التي تجذرت في ذهنه والتي يستعملها لتقييم المواقف الجديدة . من جهته يشير " روبرت أكسلرد" إلى أن القائد يسعى لبناء خارطة ادراك تضم التصورات والأحكام المسبقة والتفسيرات الشخصية للدروس التاريخية ويتصرف القائد السياسي بناءا على هذه الخارطة في صناعة القرارات السياسية الخارجية .[3]

ويلعب الادراك دورا في تحديد استجابة القائد السياسي للمحفزات التي تصدر عن البيئة الخارجية ، باعتبار الادراك يمثل متغيرا وسيطا بين المثيرات التي ينتجها موقف دولي معين والاستجابة التي يتتبعها القائد . وللإدراك عناصر أساسية وهي – أهمية الحافز الخارجي : يعني مدى إدراك القائد السياسي في أهمية المواقف أو القضايا الخارجية ، حيث أن زيادة إدراك القائد لأهمية الأحداث التي قد تؤثر على الاستراتيجية بصفة شخصية ، أو أنه سوف يدركها لصالح الأجهزة البيروقراطية المتخصصة للدولة . ويصدق إدراك القائد على الوحدات الدولية تماما كما هو بالنسبة للوقائع فالقائد السياسي يميل للتعامل مع سلوكات وحدات أخرى ليس لها أثر على أهدافه–

-عنصر الزمن : ويقصد به إدراك القائد السياسي للوقت وأهميته في التعامل مع الموقف الخارجي حيث أن إدراك القائد للوقت ليس في صالحه بخصوص قضية معينة فإنه سوف يلجأ إلى الدخول في مواجهة مع الطرف الآخر باعتبار أن سلوكات هذا الأخير تشكل تهديدا لمصالح القائد أو دولته ، أما إذا اعتقد القائد أن الوقت لا يشكل ضغطا على مصالحه في الموقف الدولي فإنه يعمد إلى تأجيله وتفادي الصدام مع الآخر .

-سوء الإدراك : "وهو عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي . ويؤثر النسق العقيدي في طبيعة الإدراك حيث أن هذا الأخير قد يكون خطأ يؤدي لانتهاج سياسة خارجية فاشلة نتيجة لجمود النسق العقيدي للقائد . لذا يؤكد " ألكسندر جورج" أنه بغية التقليل من الوقوع في

[1] - rosati ,op, cit .p49-69.,

[2] - السيد سليم ، **المرجع السابق** ، ص.405-406.

2- holisti,**op.cit**

سوء الإدراك أن يعين ضمن هيئة صناعة القرار في السياسة الخارجية من يتولى نهمة شرح أهداف الطرف الدولي والدفاع عنها .[1]

ونظرا للأهمية العلمية والعملية لعنصر الإدراك حاولت "مارجريت" قياس الإدراك من خلال حساب نسبة تعقيد بعض الكلمات والعبارات بعد أن صنفتها إلى ذات تعقيد مرتفع وأخرى منخفض . ويعتبر الإدراك بالنسبة للقائد كمساعد لفهم مدى تأثيره في البيئة الخارجية وتأثره بها من خلال التغذية الاسترجاعية ، أي إدراكه لرد فعل الأمم الأخرى.[2]

3 - **التصورات :** تعني ذلك الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع ، إذن فالتصورات هي جملة الأفكار الأولية والعامة للقائد السياسي حول موضوع معين تحدث نتيجة لخبرة طويلة مما يعني عدم سطحية هذه الانطباعات . وفي تأثير التصور على قرارات القائد في السياسية الخارجية يقول "بولدنج " أن من يصنعون القرارات لا يتصرفون بناءا عن الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عن ما يعنيه ذلك ، ولكن بناءا على تصوراتهم للموقف . ويتضمن التصور نظرة القائد لدولته ومكانتها في العالم وما إذا كانت تساهم في تعزيز التعاون الدولي أو تسعى لتأجيج الصراعات ، كذلك يشمل التصور الإطار الإقليمي والثقافي والإيديولوجي والديني والإثني الذي من خلاله يمكن للدولة تحقيق مصالحها . ومن أمثلة أثر التصور في السياسة الخارجية ما يعرف" بالتصورات المتبادلة " ، أي تصور كل الأطراف أ طرفين للآخر بأنه عدو وبالتالي فكل سلوكاته عدوانية ، لكن المشكل بخصوص دور التصور في تحديد السياسة الخارجية للقائد يكمن في ضبط عناصر التصورات في ما إذا كانت تصورات القـــــــائد السياسي بخصوص العدو وقوته أم أنها تصورات حـــول طبيعة النسق الـــدولي وتفـاعلاته بصفة عامة .[3]

4 - **الدوافع :** ليس من السهولة بإمكان تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها ، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالبا لا يكونون على وعي بتلك الدوافع ، ويزداد البحث عن دوافع صانعي القرار صعوبة لإستحالة الحصول على بيانات نفسية عن القائد ، فمن غير المحتمل أن يخضع القادة لاختبارات نفسية ولا حتى التحليل النفسي ، ولذلك يجب الاستعانة بالتحليل اللغوي لخطب القائد .[4]

والدوافع هي المؤثرات التي تحفز القدرات الفردية الكامنة على الحركة والفعل . رغم أن جميع القادة يسعون دون استثناء لتحصيل القوة ، إلا أنهم يعملون و يتحركون تبعا لدوافع متباينة ، حيث يحرص بعض القادة إلى إحراز القوة لصالحه الشخصي ، اما البعض الآخر فيعمل على تحقيق أكبر دعم جماهيري ممكن قصد بلوغ الشهرة ، لكن تبقى معرفة الدوافع الحقيقية للقائد على درجة عالية من الصعوبة ، إذ لا يتوقف الأمر على محاولة الربط بين بعض الدوافع ، وتصرفات القائد ، وباعتبار ظان هذه السلوكات تكون في حد ذاتها ناتجة عن دوافع خارجة عن إدراك

---

[1] - **المرجع نفسه** ، ص.420-422.

4-jerrold,**op.cit**,p.40.

[3] - السيد سليم ، **المرجع السابق** ، ص.423-424.

[4] - لويد جينسن ، **تفسير السياسة الخارجية**،تر.محمد بن أحمد مفتي ومحمد السليم سيد (الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، ط.1، 1989) ، ص.22.

القائد ، ولهذا تتم عادة عملية قياس الدوافع بصفة غير مباشرة أي من خلال التحليل اللغوي لعينة من خطابات وتصريحات القائد السياسي .[1]

- **أهم الدوافع الكامنة وراء سلوك القائد في السياسة الخارجية :**

بينت الدراسات والنظريات في علم النفس مجموعة من الدوافع أو الأهداف قصد تفسير السلوك السياسي للقادة ، حيث جمع " فرويد " كل الدوافع البشرية في صنفين رئيسيين هما " دوافع الحب " أو " غرائز الحياة" و " دوافع العدوان " أو " غرائز الموت" . كما أجرى " موري" دراسة ميدانية على مجموعة من الطلبة والمراهقين بهدف اكتشاف أهم الدوافع أو الحاجات التي تكون أساس سلوكاتهم ولخصت الدراسة إلى نتائج تضمنت نوعين رئيسيين من الدوافع هما " البحث عن التناسق الاجتماعي " و " ضمان البقاء للفرد" .

عموما يمكن القول بوجود ثلاثة دوافع أساسية وهي :

- الحاجة إلى القوة : تعتبر من أهم الدوافع المحركة للسلوك الانساني حيث بينت دراسات علم النفس الاجتماعي أن الأفراد الراغبين في إحراز القوة يكون في أغلب الأحيان أكثر حبا للسيطرة على الغير وبالتالي أكثر تطلعا إلى المراكز القيادية . ويكون البحث عن تحقيق القوة نتيجة لظروف وعلاقات اجتماعية أثرت سلبا على التكوين النفسي للفرد خاصة أثناء مرحلة الطفولة ، فالسيطرة الأبوية داخل الأسرة – مثلا- أو العيوب الجسدية والخلقية تدفع الفرد نحو البحث عن القوة قصد تعويض الحرمان من الحنان الأسري ، وكذا انتزاع احترام الآخرين وتقديرهم له .[2]

ويظهر دافع البحث عن تحقيق القوة في الخطاب عندما تتضمن أفكار النص هيمنة وتأثير من طرف شخص معين ، أو جماعة أو أمة معينة على شخص آخر أو أمة أخرى ، إضافة إلى اشتمال النص على عبارات البحث عن القوة كالتأثير والتهديد والمكانة .....إلخ .، ويسعى الأفراد لاستعمال هذه العبارات بكثرة قصد البحث عن الشهرة ، أو بهدف فرض السيطرة على الأتباع أو أفراد الجماعة . هذ في ما يخص الجانب الايجابي أما الجانب السلبي لهذا الدافع على سلوك الانسان فيكون في حالة غياب روح المسؤولية لديه ، أو الإتسامة بضعف السيطرة على الذات ، حيث يحرص هذا النوع من الأفراد على الظهور فقط عند تحقيق نجاحات بعكس حالات الفشل ، كذلك يولي هذا الصنف من القادة أهمية كبيرة للتعامل النفسي أثناء اتخاذ القرارات ، كما يتميز الفرد الباحث عن القوة بالمغامرة والعنف اللغوي والجسدي خاصة العلاقات الحميمية .[3]

-تحقيق الذات : ويبرز دافعها لدى الأفراد في النص اللغوي من خلال تكراره لعبارات الامتياز و التفضيل أو الاستحسان ، وكذا محاولة إظهار المهارات الفردية والأعمال الإبداعية . ويتميز عادة الشخص الذي يسير وفقا لدوافع تحقيق الذات بنجاحات اقتصادية ، كما يكون على كفاءة عالية في التعامل مع المستجدات وتسيير الوقت ، ويفضل هذا

---

[1] - David G.winter,"measuring the motives of political Acters at dustance", in Jorld (ed.),**op.cit**.,p153-158.

[2] - جنسن ، **المرجع السابق** ،ص.23-24.

2-Winter , **op.cit**, p.153-158.

الصنف من الناس السفر والترحال ، كذلك لا يرتبط تحقيق الذات بالمستوى الأكاديمي أو العلمي المحصل بالنسبة للقائد . [1]

-**تحقيق الانتماء والرغبة في الإنجاز :** تكون الشخصية المدفوعة بتحقيق الإنتماء على عكس الشخصية الباحثة عن تحقيق الذات ، حيث يتوجه الشخص لإقامة علاقات اتصال مع من حوله والعالم الخارجي من خلال نسج علاقات صداقة مع الذين يعتقد الشخص أنهم يقاسمونه التصورات ذاتها ، كما يكون الشخص في سعي مستمر للبحث عن السند الاجتماعي لتحقيق طموحاته ، ويتمتع هذا الصنف من القادة بقدرة التكيف مع الظروف ، كما أنهم يسعون لفرض تصوراتهم الشخصية على العلاقات الاجتماعية وتدهور كفاءات القائد الباحث عن تحقيق الانتماء في المواقف التنافسية نظرا لإيلائه أهمية بالغة للعلاقات البينية وضرورة الحفاظ عليها ، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحهم الشخصية أو القومية . كذلك من بين الدوافع التي تحمل الانسان على التصرف وفقا لتوجه معين نجد الرغبة في الإنجاز أذ أن الشخص قد يقدم على المخاطر في سبيل تحقيق إنجاز ما ، لكنه قد يتخلى عن هدف الإنجاز إن كان في ذلك مخاطرة بالغة . أيضا يعتبر البحث عن الانتماء من أهم الدوافع للسلوك الإنساني حيث يسعى الشخص لإحراز أكبر قدر من دعم الآخرين له وذلك من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات السياسية ويقلل هذا الدافع من تركيز القائد السياسي على القضايا ، للاهتمام البالغ الذي يوليه المستشارين والأتباع وتوصلت دراسة أجراها " ماك ليلاند" حول دوافع القوة والانتماء داخل المجتمع بصفة عامة إلا أن المجتمع أو الدولة التي يسيطر عليها دافع الرغبة في الانجاز يكون أكثر استعدادا للدخول في حروب والعكس صحيح باعتبار أن الدول التي يغطي عليها مجتمعها دافع البحث عن الانتماء تكون سياستها الخارجية عموما ذات طابع سلمي . [2]

وقصد توضيح أسلوب التفاعل بين دوافع القائد وطبيعة المواقف في قضايا السياسة الخارجية سطرت" ماجرجيت هيرمان " جدولا يوضح أهم السمات التي يمكن تمييز سلوك السياسة الخارجية للدولة بناءا على دوافع القائد السياسي من حيث تركيزه على القضايا أو العلاقات السياسية ودرجة انفتاحه أو انغلاقه تجاه البيئة الدولية من جهة أخرى ، إضافة إلى تصوره حول النظام الدولي باعتباره يمثل عائقا أو فرصة للتحرك السياسي . [3]
وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1 في الملاحق .

3-loc.cit .

[2] - جنسن ، **المرجع السابق** ، ص.23-24.

2-Hermann ," assessing leadership style: trait analysis ", **op.cit**., p.178-212 .

القيم:

هي " مفاهيم تعبر عن تصور الفرد لما يعتبره الحياة المثالية أو الحياة المرغوبة"، مثل السلام والحرية والعدالة والمساواة.[1]

تساعد القيم المشكلة لدى المجتمع والفرد على فهم السياسة الخارجية للدولة، باعتبار أن جملة الأهداف المسطرة من قبل صانعي القرار تتحول عبر الزمن إلى قيم ومحددات للهوية الوطنية لا يمكن التنازل عنها وتسهل التضحية من أجلها، ومنه فالقيم الشخصية للقائد السياسي يمكن أن تصنع فارقا في إدارة السياسة الخارجية إذا توفرت الظروف الدولية الملائمة، ومن أمثلة ذلك نهاية الحرب الباردة نتيجة لوصول شخصية "غورباتشوف" المتزنة إلى سدة الحكم في الإتحاد السوفياتي.[2]

5 - الثقة بالنفس:

تعني اعتقاد راسخ لدى الفرد بأهميته الذاتية ضمن جماعة، وكذا قدرته على التصرف بالشكل المناسب مع القضايا والأفراد في إطار البيئة التي يحيى فيها، حيث يعمل الفرد على تطوير عامل الثقة للنفس لديه من خلال تقييم ذاته مقارنة مع الآخرين وتجاربهم، وتلعب الثقة بالنفس دورا فعالا في تحديد توجه الفرد حيال القضايا السياسية.[3]

يعمل احترام الذات إلى توجيه سلوك وقرارات صانع القرار في السياسة الخارجية نحو نمط معين فصانع القرار الذي يشعر باحترام ذاته وتقديرها نظرا لتوافره على الحاجات الفيزيولوجية والنفسية الضرورية التي تساعده على تكوينه الشخصي المتزن يكن أقل عدوانية في سلوكه السياسي، أما القائد الذي يشعر بنقص في تقدير الذات، فهو عادة ما يلجأ إلى السلوك العدواني بغية انتزاع تقدير الغير له. كذلك أبرز الدراسات في علم النفس الاجتماعي أن القادة يشعرون في تقدير الذات يفضلون اللجوء إلى المساواة التنافسية في مختلف القضايا الدولية أي أنهم ينظرون إلى العلاقات الدولية باعتبارها لعبة صفرية، وبذلك تكون أغلب قراراتهم السياسية بعيدة عن التسويات والاتفاقيات، منن جهة أخرى يدفع الشعور بانخفاض تقدير الذات لدى القائد السياسي نحو الإفراط في القلق بحثا عن تعويض ذلك النقص وبالتالي يزداد احتمال الرد العدواني، والقرارات المتطرفة اتجاه القضايا السياسية الخارجية.[4]

د- العوامل البيولوجية كمحدد في تفسير السياسة الخارجية:

يرى بعض الدارسين أمثال "لورنز" و"أروري" و"موريس" أن الجانب البيولوجي للإنسان يعد أفضل محدد لدراسة سلوكاته، باعتبار أن الإنسان مفطور على التصرف بشكل معين وتعتبر صفة العدوانية أكثر مواءمة لتفسير السلوك الإنساني في ميدان العلاقات الدولية، حيث أن للبشر دوافع عدوانية حملتهم على تطوير وسائل وأدوات قصد القضاء على بني جنسهم، وباعتبار الطبيعة العدوانية التي يتميز بها البشر، فإنه من المستحيل حسب "لورنز"

---

[1] - السيد سليم ، **المرجع السابق** ، ص . 399.

2-Jervis ,o**p.cit.,** p.769-777.

3-Hermann ," assessing leadership style: trait analysis ", **op.cit**., p.178-212.

[4] - جنسن ، **المرجع السابق** ، ص. 28-29.

التخلص من نزعة العدوان عن طريق التعليم أو تخفيض درجة الإحباط لدى الإنسان، كذلك أكد "فرويد" هذا التوجه عندما اعتبر أن أعمال التقتيل الوحشية التي يرتكبها الإنسان في حق بني جنسه أثناء الحروب هي الأقرب إلى طبيعة البشر من السلوك السلمي المتحضر.

ومن جهته حاول "دولارد" عام 1939 إيجاد تفسير واقعي للنزعة العدوانية لدى البشر من خلال ربطها بتجارب الإحباط في حياة الأفراد والجماعات، حيث يكون السلوك العدواني هو الأكثر احتمالا إثر حالات الإحباط .

ورغم أن بعض الباحثين سعوا لإبراز أوجه متعددة في السلوك الإنساني حيال الفشل والإحباط إلا أن البشر بصفة عامة يبدون استعدادا مسبقا للعدوان قصد التخلص من الإحباط.

ويرجع بعض الدارسين أمثال "باندوا" السلوك العدواني الإنساني إلى جملة من الخبرات الفردية في الماضي التي علمته أن يتصرف بطريقة عدوانية إثر حالات الإحباط ، وذلك باعتبار أن السلوك العدواني مثل بقية السلوك الإنساني يمكن اكتسابه بواسطة التعلم ، كذلك أكد "زيلمان " أن النزعة العدوانية لدى الفرد يمكن اكتسابها وتقويتها أو إضعافها والتخلص منها من خلال برامج التعليم والتنشئة ، وعليه يمكن القول أن السلوك العدواني عند الانسان هو تصرف مكتسب من البيئة التي عاش فيها منذ طفولته. إذا تفسح نظرية التعلم هذه المجال أمام إمكانية إقامة علاقات دولية على أسس سلمية وحضارية ، أي تحديد توجهات سليمة للسياسة الخارجية من خلال ترسيخ ثقافة التفاعل بيني داخلي سلمي [1] .

وفي السياق نفسه حاول بعض الدارسين تفسير الدوافع البيولوجية بناءا على تجارب الفرد خلال مراحل حياته المتقدمة ، حيث يؤكد "هارولد لاسويل" أن الشخص الذي يسعى إلى السلطة إنما يقوم بذلك بغية تعويض الحرمان النفسي الذي عاناه أثناء مرحلة طفولته . فالطفل الذي افتقد الاحترام والحنان الأسري في سن الطفولة يشعر بنقص في تقدير ذاته ، وبالتالي سوف يعمل في ما بعد على التخلص من هذا النقص من خلال السعي نحو القوة والنفوذ باعتبارهما سيمكنانه من كسب حب وتقدير الغير له . [2]

هـ- العوامل التي تزيد من تأثير شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية :

رغم العراقيل البيروقراطية والاييولوجية ، وطبيعة الدور ، والتقاليد التي قد تحد من تأثير العوامل الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية ، إلا أن الواقع يثبت أن السمات والمعتقدات وتصورات صانع القرار الرئيسي تلعب دورا هاما في بلورة قرارات السياسة الخارجية ، وذلك باعتبار أن الدولة ليست سوى مؤسسات قانونية مجردة تتولى جماعة بشرية معينة باتخاذ القرارات السياسية باسمها . ويتفاوت تأثير العوامل الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية تبعا لعدة عوامل منها :

[1] - **المرجع نفسه** ، ص.19-22

[2] - دال ، **المرجع السابق** ، ص.145-146.

1 - **اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية :** أي كلما زاد اهتمام صانع القرار بقضايا السياسة الخارجية ، زاد تأثيره فيها ، وبالتالي إمكانية طغيان توجهاته الشخصية على قرارات السياسة الخارجية .[1]

ويتباين الأفراد في درجة الاهتمام بالحياة السياسية ، والرغبة في ممارسة السلطة ، فعلى الرغم من تأثير المركز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تحديد توجهه نحو العمل السياسي ، غير أن الأشخاص الذين يملكون مؤهلات ثقافية متساوية ويتمتعون بمراتب اجتماعية متقاربة ، يظهرون مواقف متباينة بخصوص الاهتمام بممارسة السلطة والسعي نحو النفوذ السياسي وذلك راجع حسب علماء علم النفس الاجتماعي إلى دوافع احتياجات ورغبات نفسية لا يدركها هؤلاء الأفراد تماما .[2]

2- خبرة القائد في ميدان السياسة الخارجية : مثل أن يمارس القائد السياسي نشاطا على المستوى الخارجي كأن يكون وزيرا للخارجية أو سفيرا أو عضوا ضمن منظمة دولية ما ، جميع هذه المسارات المهنية تؤهل القائد على التعامل مع البيئة الخارجية بناءا على الخبرات والتجارب المحصلة والتي من خلالها يمكن وضع خيارات السياسة الخارجية وتحديد التوجهات والمواقف حيال القضايا الدولية باعتبار القائد على علم مسبق بالخيارات والمواقف التي قد تحقق نتائج إيجابية لفائدة الدولة ، والتي قد تضر بمصالحها وتقلل من مكانتها الدولية ، أي أن الوظيفة تمثل بانسبة للقائد مخزونا معرفيا يمكن الاستعانة به في إدارة الشؤون الخارجية للدولة وكلما طالت مدة شغل القائد لأحد المناصب السالفة الذكر ، زاد ميله نحو قضايا السياسة الخارجي

3- الحساسية للبيئة (التفاعل مع البيئة) : تعني تلك الاستعدادات التي يمتلكها الفرد بالتجاوب مع مؤشرات وحوافز البيئة التي يعمل فيها وتلعب خاصية الحساسية تجاه البيئة دورا مهما في ضبط طبيعة العلاقة بين بقية الخصائص الشخصية للقائد والسياسة الخارجية للدولة أي مدى تأثير البيئة الخارجية في رسم أو إعادة رسم توجهات وأهداف السياسة الخارجية ، حث يعمل القائد على تكييف نسقه العقيدي وأهداف السياسة الخارجية تبعا لمعطيات البيئة وكذا متطلبات النسق الدولي .[3]

4- مرونة القائد : يتطلب الأمر عموما ثبات واستقرار السياسة الخارجية للدولة ، لكن هذا لا يتعارض مع صفة المرونة التي تشكل ميزة هامة للسياسة الخارجية ، والتي يقصد بها درجة استعداد القائد لتغيير مواقفه في السياسة الخارجية حسب طبيعة الأوضاع والمعلومات الواردة بشرط أن يكون هذا التغيير في التوجهات بهدف نحقيق مصالح خارجية للدولة وليس بدافع شخصي من السياسة الخارجية .

5- طريقة الوصول إلى السلطة : أي كأن يكون القائد قد وصل للسلطة عن طريق انقلاب عسكري من خلال فوز انتخابي ساحق ، يعقبه انتشار واسع القائد في السياسة الخارجية وهو ما تسميه ما تسميه "ماجرجيت هيرمان" ، وبفترة " شهر العسل " وتتفاوت هذه الفترة في الطول والقصر حسب طبيعة النظام السياسي إذ لا تتعدى اثنتي عشر

[1] - جنسن ، **المرجع السابق** ، ص.15-19.
[2] - عياصرة ومحمد بن نبي أحمد ، **المرجع السابق** ، ص . 28-29
[3] - Hermann ," effects of personal characterstics of political leaders on foriengn policy", **op.cit**., p.49-65.

شهرا في الأنظمة الديمقراطية ونظرا لسلطة القائد شبه المطلق خلال هذه المرحلة فإن طغيان دوافعه وعقائده الشخصية يكون أكثر احتمالا .[1]

6-درجة تطور الدولة : فالعوامل الشخصية للقائد السياسي تبرز بشكل كبير في ظل الضعف المؤسساتي التي تتميز به الدول النامية ، أما في الدول المتقدمة فإن نضج المؤسسات النيابية ، وأحزاب المعارضة يحد من ظهور التوجهات الشخصية للقائد في قرارات السياسة الخارجية .

7-طبيعة قضايا السياسة الخارجية : حيث أن المواقف غير الروتينية في السياسة الخارجية عإعلان الحروب والأزمات الدولية وعقد التحالفات مثلا تفرض على الدولة اختزال المسار الديمقراطي والتنظيمي لصناعة القرار في السياسة الخارجية ، لما يقلل من عدد المشاركين في هذه القرارات ، وهو ما يعزز بروز العوامل الشخصية لصالح القرار الرئيسي

8-زمن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية : في حين يزداد عدد المهتمين بقضايا السياسة الخارجية الراهنة لأنها تؤثر بصفة مباشرة على مصائرهم ، فإن درجة الاهتمام تقل بخصوص مسائل المستقبل البعيد نظرا لعدم اهتمام الرأي العام بها .

9-حساسية الموقف الدولي : حيث أن المواقف الدولية التي تتعلق ببقاء كيان الدولة مثلا ، أو المكانة التاريخية للقائد السياسي تفرض عليه الابتعاد عن دوافعه الشخصية و الاستعانة بآراء الآخرين وإشراكهم في قرارات السياسة الخارجية.[2] وقصد توضيح العلاقة بين العوامل التي تزيد من تأثير شخصية صانع القرار (أنظر المخططين رقم 2-3 في في الملاحق

و- التأثير المتبادل بين القائد السياسي و البيئة :

1-تأثر القائد ببيئته : يلعب السياق السياسي والاجتماعي دورا أساسيا في تشكيل قيم وتوجهات الفرد عموما والقائد السياسي على وجه التحديد ، وذلك من خلال عملية التربية السياسية أو التنشئة السياسية بصفة عامة حيث يعرف " فريد جرينستين" هذه الأخيرة باعتبارها " التلقين الرسمي وغير الرسمي ، المخطط والغير مخطط للمعارف والقيم والسلوكات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية " كما يرى كل من " هوسين " و "بوست ليفت " أن التنشئة السياسية تعني " أشكال مختلفة من التربية السياسية الشكلية والغير شكلية للقيم والمعارف السياسية وذلك في كل مراحل حياة الفرد" وتهدف التنشئة السياسية إلى الحفاظ على وضع سياسي قائم أو محاولة تغير الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة . وتتضمن التنشئة السياسية أربعة مجالات أساسية هي:

1-الثقافة السياسية : وتشمل كل ما يتلقاه الفرد من معلومات ومفاهيم تمكنه من التكيف مع النظام السياسي والبيئة

2-مهارات التفكير السياسي: وتعني تنمية القدرات العقلية للفرد بهدف الوصول به إلى مستوى معين من التحليل والنقد وإبداء الرأي بغية الندماج في الحياة السياسية

[1] - السيد سليم ، **المرجع السابق** ، ص. 376-384.
[2] - جنسن، **المرجع السابق** ، ص. 15-19.

3-الاتجاهات السياسية : وهي غرس توجه سياسي معين لدى الفرد كي يساعده على اتخاذ موقف محدد بخصوص القضايا والأحداث التي تواجهه

4-مهارات المشاركة السياسية : ويقصد بها تنمية مهارات الاتصال والحوار لدى الفرد بحيث يصبح قادرا على التأثير في الغير .[1]

بين بعض الدارسين أمثال "تيكنير " و "روسيت" أن البيئة التي يحي فيها القائد منذ ولادته أثر بالغ في تشكيل توجهات سياسية مثل الدين والثقافة وطبيعة النظام السياسي كذلك تتحد نظرة القائد للعالم استنادا إلى البيئة الاجتماعية وخاصة العلاقات العائلية ، إذ يتأثر الأبناء لتصرف الآباء واستجابتهم تجاه الأحداث السياسية في زمنهم[2] .

حيث تعتبر الأسرة البيئة الاجتماعية الأولى التي يتلقى فيها الفرد تنشئته السياسية فالآسرة باعتبارها مصدر اشباع الحاجات الضرورية للفرد في بداية حياته ، إضافة إلى طبيعة العلاقات الانفعالية التي تربط الفرد بالأسرة وتؤثر على السلوك السياسي للشخص في المستقبل من خلال التلقين المباشر للقيم من طرف الوالدين أو عن طريق الملاحظة والتقليد من قبل الأبناء وهذا ما يفسر وجود تطابق في أغلب الأحيان بين التوجهات السياسية و القيم الخاصة بين الأبناء والآباء إضافة إلى إمكانية انعكاس طبيعة العلاقات الأسرية على البيئة النفسية للفرد ، فهذه الأخيرة مثلا قد تتميز بقيم الإكراه أو الخضوع إن كان الأب متسلطا على أفراد الأسرة .[3]

وتلعب السرة دورا هاما في تحديد توجه سياسي معين للفرد من خلال تنميتها لوعيه وتفكيره السياسي ، كما أن الجو العام داخل الأسرة وطبيعة العلاقات بين أفرادها يساعدان على تكوين تفكير سياسي وعقائدي محدد ، وهذا ما أشار إليه "ريتشارد ميرليرمان" وتجدر الإشارة هنا إلى أي نقص أو غياب لدور الأسرة في رسم التوجه السياسي للفرد يفتح المجال أمام تنظيمات اجتماعية أخرى لأداء هذا الدور .[4]

وترتبط الحياة السياسية في مرحلة الطفولة بمشاعر عاطفية غامضة تجاه رموز سياسية كالعلم والأمة مثلا وتكون عادة هذه المشاعر ذات علاقة بتوجهات دينية . أما في مرحلة الطفولة المتقدمة فإن الفرد يصبح قادرا على تجاوز عواطفه وبناء تصور مجرد للعلاقات السياسية والاجتماعية . ومن خلال مرحلة المراهقة يعمل الطفل على دعم تصوراته عن البيئة الاجتماعية والسياسية بإطار معرفي ومفاهيمي محدد .[5]

إذن فالتوجهات الاجتماعية والسياسية كالقومية والإنتماءات الحزبية يكون اكتسابها خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة من حياة الفرد، وتكون هذه التوجهات أكثر تجذرا وقدرة على مقاومة التغيرات ولها إمكانية التكيف مع جميع مستجدات حياة الشخص .[6]

وقد انتهت دراسة ميدانية قام بها "ني نورمان " ومجموعة باحثين آخرين في سنة1969 إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط قوية بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد واهتمامه بمشاركة في الحياة السياسية ، حيث أنه كلما

---

[1] - سمير خطاب ، **التنشئة السياسية والقيم** (القاهرة : إيترك للنشر والتوزيع ، ط.1 ،2004) ، ص.38-42.

2-Hagan and hermann **.op.cit** , p .124-133.

[3] - خطاب ، **المرجع السابق** ، ص. 48-49.

[4] - " ريتشارد داوسون " وآخرون ، **التنشئة السياسية** ، تر. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد زاهر بشير المغيري (بن غازي : منشورات جامعة قار يونس ، ط.2، 1998) ، ص. 173-177.

[5] - **المرجع نفسه** ، ص. 73-83

[6] - **المرجع نفسه** ، ص.69.

زادت المكانة الاقتصادية والاجتماعية للشخص كان أكثر فعالية في العملية السياسية. أيضا اكتشفت دراسة " توسمان " في سنة 1970 عن طبيعة العلاقة بين المناخ السياسي للأسرة وتوجهات الأبناء حيث كان هناك ارتباط نسبي بين هذه الأخيرة والتيارات السياسية للآباء في حين لم تثبت الدراسة وجود مثل هذه الارتباطات بين الأبناء والأمهات .[1]

قام "هيروسي" هو الآخر عام 1978 بدراسة لمعرف العلاقة السببية بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو المشاركة السياسية ، وأوضح البحث أن الدوافع الأساسية للمشاركة السياسية تتمثل في مستوى التعليم ونوع الوظيفة .[2]

ومن جهة أخرى تشكل التركيبات الاجتماعية خارج الأسرة محددا مهما في تكوين الذات السياسية لدى الشخص ،حيث أن التصنيفات الاجتماعية والانتماءات تمنحه نموذجا للتعامل مع الأحداث والمواقف السياسية وبالتالي فتركيبة هذه النماذج تعود لطبيعة أو تجمع رئيسي خارج نطاق الأسرة ، فإن كان يتسم بالاختلاف وعدم التجانس سوف يمنح الفرد قدرة عى التكيف مع المواقف ، أما إن كان هذا التجمع عبارة عن كتلة واحدة متجانسة فسينعكس على شخصية في شكل تصلب وجمود فكري . [3]

وهنا نشير إلى دور المدرسة التي تعد أحد أهم مؤسسات النظام السياسي لغرس قيم وافكار سياسية معينة لدى النشئ ونظرا لطول المدة الزمنية التي يقضيها الطفل داخل المدرسة ، فهو يعمل على تكيف برامج التدريس حسب ما يتماشى وأهدافه المسطرة .[4]

تبنى "كيرت ليفين" مسألة الآثار التي تنتجها الجماعة على نعايير واتجاهات للفرد ، حيث لا يمكن للفرد أن يخرج عن قيم الجماعة ويخالفها لأن ذلك يجعله منحرفا في نظرها وقد أكد الباحثان الفرنسيان "موسكوفيتش" و " زافالوني " فرضية تأثير الجماعة على الفرد من خلال تكوينه العقيدي والنفسي .[5]

فجماعات الرفاق التي تتكون من افراد متقاربين في السن والوظيفة والمستوى الاجتماعي لها تأثير على التوجهات السياسية للفرد نظرا لطبيعة العلاقة القائمة بين اعضاء الجماعة والمتمثلة في التكافؤ والندية وتساهم جماعة الرفاق على تعزيز الثقافة السياسية التي تلقاها الفرد من الأسرة ، كما تسعى لغرس قيم ومفاهيم جديدة لدى الفرد .[6]

لكن هذا لا ينفي إمكانية احتفاظ الفرد بما أسماه " هولاندر " "حق عدم المسايرة " أي أن الشخص يبقى على تصوراته الخاصة رغم عدم مطابقتها لتوجهات الجماعة ، وذهب "بيلس " إلى أبعد من ذلك عندما قال : " إن القادة تدفعهم رغبة قوية في السيطرة على نشاطات الآخرين مع تحرير أنفسهم من السيطرة الخارجية " . وهذا يعني أن الفرد بإمكانه التأثير في الجماعة إذا كان يرى فيها فرصة لفرض معاييره ، وليست عائقا تحد من تطلعاته .[7]

كذلك توصلت دراسة أجاها "باركر" في سنة 1963 إلى ان الأفراد الذين يمارسون نشاطا سياسيا محددا أكثر جمودا من أولئك الذين لا يمارسون أي نشاط من هذا النوع، كما أوضحت نتائج دراسة أخرى قام بها " باي" في عام

---

[1] - رشاد على عبد العزيز موسى ، **علم النفس السياسي** (جامعة الأزهر : دار الفكر العربي ، ط.1، 2001) ، ص.24-25.
[2] - المرجع نفسه ، ص.32.
[3] - داوسن ، المرجع السابق ،ص. 207-208.
[4] - خطاب ، المرجع السابق ،ص.50.
[5] - ويليام لامبرت و ويلاس لامبرت،علم النفس الاجتماعي ، تر. سلوى الملى و عثمان محمد نجاتي (القاهرة : دار الشروق ، ط2، 1993) ،ص.187.
[6] - خطاب ن المرجع السابق ، ص.54.
[7] - لامبرت ، المرجع السابق ، ص.194-195.

1967 التأثير الايجابي لممارسة النشاط السياسي على شخصية الفرد خاصة من ناحية نفسية وفكرية والقدرة على التكيف والتفاهم مع الآخر. [1]

ويمثل الدين تلك اللبنة الفوقية التي تضمن للإنسان بقاءه ضمن المجتمع ، حيث نشر كل من" ميشلات " و "سيمون" كتابا تحت عنوان "أعمال هرقل " في بداية الستينات من القرن العشرين وبين البحث طبيعة العلاقة بين عامل الدين والسلوكات السياسية للفرد ، وبصفة أدق فإن درجة التدين تقود إلى انتهاج الفرد لسياسات محافظة وبناءا على هذه النتائج حاول الباحثان إقامة نسق رمزي يكون مزود بمعلومات عن العالم والقادة ، ويمكن من خلال هذا النسق فهم السياسة الخارجية .[2]

2- تأثير القائد في بيئته :

باعتبار القائد هو الفاعل المركزي على مستوى السياستين الداخلية والخارجية ، فهو أذن يربط بين ضغوط ومتطلبات البيئة الداخلية من جهة وتحديات البيئة الخارجية من جهة أخرى ، لذا يجب على القائد تحقيق دعم جماهيري وامتصاص ضغط المعارضة لإثبات شرعيته السياسية . ومن خلال التركيز على الاستراتيجية المتبعة من قبل القائد لتحقيق المطالب الداخلية يمكن فهم درجة تأثير البيئة الداخلية على توجهات السياسة الخارجية للدولة ، حيث أن القائد الذي يخشى تأثير المعارضة على استقرار النظام السياسي الداخلي يمنحها المشاركة في صياغة السياسة الخارجية للدولة التي تكون أقل استجابة للبيئة الخارجية وأقل خطرا على استقرار النظام الدولي لكن القائد في ظل الأنظمة غير الديمقراطية بإمكانه عزل السياسة الخارجية عن مطالب البيئة الداخلية ، وبالتالي تكون الميولات الشخصية للقائد أكثر بروزا ضمن توجهات السياسة الخارجية لدولته .[3]

يصل العديد من القادة إلى السلطة وهم يحملون أهدافا تصب في مصلحة الشعب ويأكدون على تصور ديمقراطي لتطبيقها ، لكن بقائها في الحكم وما يرافق ذلك من احتكار للسلطة وتركيزها في يد الرئيس يجعل كلمة هذا الأخير هي العليا في رسم أهداف السياسة العامة وتنفيذها ، إذن فالأغلبية الكبرى من الزعماء وقادة الحركات السياسية في مختلف البلاد قد يبدئ حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية نزعة التضحية في سبيل مبادئ صممو أن يحيو من أجلها وأن ينفو في سبيلها ، إذا تولو سلطان الحكم وجمـــــــــــــعو الســلـــــطة المطلقة بين أيديهم أصبـــحت كلمتهم هي العليا . [4]

تشكل الأفكار التي يطرحها القائد أحد أهم العناصر التي تعزز قدراته التأثيرية في من حوله من الجماهير ، لكن يشترط في هذه الأفكار أن تعكس أمال وطموحات العامة حتى تؤدي دور التأثير في الأتباع ، كذلك لا يمكن للأفكار أن تلعب هذا الدور إلا إذا كان القائد ذاته مؤمنا بها ، وهذا ما يغطيها دافعا أثناء صياغة تلك الأفكار وطرحها أمام الجماهير التي تنجذب إليها وتتبناها وتدافع عنها ياعتبارها تمثل تصوراتها وقناعتها المشتركة ، لذلك عادة ما تصاغ أفكار القادة النابغة من عقائدهم الخاصة في شكل شعارات واسعة المعاني كالحرية والعدالة بغية أن تجد نطاقا رحبا لتفسيرها بحسب توجهات الأفراد في جماعة .

وعموما هناك تطابق بين أفكار الجماعة والقائد باعتباره أحد أفرادها ويتأثر بقيمها .[5]

ومما سبق تطفو مشكلة حول ما يصنع الأفكار هل هو القائد أم جماهير ؟ قد يبدو للوهلة الأولى أن القائد ينتج أفكارا يتجاوب معها الأتباع لأنهم يرون في تحققها مصلحتهم العامة لكن إذا تأملنا عملية التفاعل بين القائد والجماهير نجد

---

[1] - علي عبد العزيز موسى ، **المرجع السابق** ، ص.24.

2-Kristof talin, valeurs relegirsuse et univers politiques(canada : les presses de L' université LA VAL, 2006).p.15-16.

3-Hagan and hermann .op.cit , p .124-133.

[4] - محمد اسماعيل فضل الله ، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**(أزاريطة : دار الجامعة الجديدة ،2008)،ص.51-52.

[5] - خويص ، **مرجع سابق** ، ص.50-51.

أن هذه الأخيرة هي التي تصنع أفكار معينة يقوم القائد ببلورتها وصياغتها بشكل يجعلها قابلة لأن تجسد في الواقع ، والدليل على ذلك أنه قد يحدث أن تنقلب الرعية ضد القائد وتقوم باسقاطه حيث عبر " ليون تيلتسيوي " عن هذه الفكرة في كتابه الحرب والسلام حيث قال : " حسبنا أن نعمق في جوهر أية حادثة تاريخية لإدراك جوهرها الذي يكمن في نشاط الجماهير التي تشارك فيها كي نقتنع بأن إرادة البطل التاريخي لا تتحكم في نشاط الجماهير بل تخضع هي للسيطرة دائما " .[1]

وتستدعي معرفة دور المتغير القيادي في السياسية الخارجية معرفة وتحديد الفاعل الرئيسي في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية ، ويختلف هذا الفاعل بحسب طبيعة الأنظمة السياسية حيث أنه في النظام السياسي الذي يهيمن عليه فرد واحد يكون تركيز الباحث منصبا على تصورات وتفضيلات هذا الشخص ، إضافة إلى نظرته إلى العالم وأساليب تفاعله مع الآخرين ، لكن عندما تكون وحدة صناعة قرار في السياسة الخارجية عبارة عن جماعة واحدة مشكلة فتوجيه التركيز يكون نحو تفاعلات داخل الجماعة ، وفي ما إذا كانت هذه النظرة مشتركة للجماعة في خصوص قضايا السياسة الخارجية . أما في حالة تشكل وحدة صناعة القرار نتيجة تحالف بين قوى معينة فإن تركيز الباحث سوف يهدف إلى تحديد الفاعل المحوري ومدى قدرته على تكيف آراء الآخرين وفقا لتوجهاته بشأن قضايا السياسية الخارجية . غير أنه في الواقع حتى في ظل الأنظمة التي يكون فيها فرد واحد مسيطر على السلطة بما فيها توجهات السياسة الخارجية فإنه يلجا في غالب الأحيان إلى استشارة بعض حلفائه وأتباعه لأن ذلك سوف يساعده على امتصاص المعارضة وبالتالي البقاء في السلطة لمدة أطول .[2]

وهو ما يعني وجود شخصيات متعددة ذات تصورات متباينة تقوم بتوجيه سلوك الدولة في السياسة الخارجية بناءا على تحالف أو إجماع معين وفي هذه الحالة يرى الدارسون ضرورة فهم تفكير الجماعة لأن الانصهار التام بين أفراده يعطي تصورا مشتركا للعلاقات الدولية وبالتالي توجه محدد في السياسية الخارجية للدولة أما في حالة عدم وجود هذا الانصهار في الرأى فيتطلب الأمر فهم قواعد اللعبة في تفاعلات الجماعة وعلاقة البروقراطيات وبالتالي التركيز على العنصر أو الشخص المهيمن داخل الجماعة ومنه تحديد الطرف الأكثر تأثيرا على توجهات السياسة الخارجية كذلك يمكن الاستعانة بطبيعة القضايا الدولية مثل أن تكون اقتصادية أو أمنية أو إنسانية قصد التعرف على الجهة أو المؤسسة الأكثر مساهمة في صياغة توجهات السياسة الخارجية .[3]

وبناءا عليه يمكن القول أن نفسية القائد السياسي تلعب دورا في تحديد وتحليل البدائل المتاحة بشأن موقف أو قضية معينة ، فعلى الرغم من خضوع القائد لقواعد مؤسساتية وتنظيمية محددة ، إلا أن هذا لا يمنعه من إضفاء معاني خاصة أو شخصية على تلك الأهداف السياسية والاجتماعية وأن يفرض وجهة نظره بخصوص آليات وطرق تجسيدها ، حيث تلعب شخصية القائد دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية للدولة بصيغة معينة ، كما أن تعدد الشخصيات أو القادة السياسيين لا يلغي بعضهم عقائد وتصورات الآخرين وإنما القائد الأعلى هو من يقوم باختيار مساعديه ومستشاريه من بين أولئك الذين يقاسمونه العقائد والتصورات نفسها بخصوص السياسة الخارجية .

ومما سبق يتبين أن للقائد السياسي دورا في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدولة ، لكن درجة التأثير تتبين حسب المواقف السياسية ، والسياق الدولي الذي تجري فيه إضافة إلى البيئة النفسية للقائد .[4]

ي- أهم نظريات ونماذج القيادة : هناك العديد من النظريات والنماذج التي حاولت تفسير ظاهرة القيادة ومن أهمها نذكر :

1 - نظرية السمات : إبثقت هذه النظرية عن نظرية الرجل العظيم في تفسير ظاهرة القيادة وتركز هذه

---

[1] - **المرجع نفسه** ، ص.141-145.

3-Hagan and hermann .op.cit , p .124-133.

4-loc.cit .

[4] - السيد سليم ، المرجع السابق ، ص.373-376.

النظرية على جملة الخصائص النفسية والعقلية وحتى الجسدية للقائد باعتبارها هي التي تؤهله لتولي رعاية الجماعة وقيادتها ومن هذه السمات الذكاء والمستوى العلمي والخبرة ومنه فالقيادة هي صفة خاصة ببعض الأشخاص دون غيرهم وتتطور هذه الصفة بمرور الانسان بخبرات ومواقف معينة .[1]

2 - نظيرة المواقف : لا تشترط هذه النظرية توفر سمات محددة كي يصبح الانسان قائدا ، وإنما المجال

مفتوح أمام جميع أفراد الجماعة لتقلد مناصب القيادة من خلال تولي زمام الأمور في موقف معين تتعرض له الجماعة وبالتالي فالقائد قد يكون في وقت الحرب ولا يصبح في حالة السلم كذلك نظرا لتغير المواقف.[2]

3 - النظرية المشتركة : تحاول هذه النظرية الجمع بين النظريتين السابقتين حيث أن الرجل الذي لا يتوفر

على مجموعة خصائص تميزه عن غيره لا يستطيع أن يظهر في المواقف التي تصادفها الجماعة ، ومنه فتولي القيادة من طرف الفرد في ظروف ومواقف معينة تتطلب التمييز ببعض السمات الخاصة .

4 - النظرية الوظيفية : تعتبر هذه النظرية ظاهرة القيادة مجرد عمل فني لمساعدة الجماعة على بلوغ أهدافها

ومن روادها " جيمس فريزر " الذي رد أهمية القيادة في الجماعة إلى جملة الوظائف التي يؤديها القائد لفائدة الجماعة وبغية تحقيق أهداف الجماعة ، وبالتالي يصبح القائد كذلك باعتبار الوظائف التي يقوم بها ، ومنه فالقيادة ماهية إلا وظيفة يتقلدها أقدر أفراد الجماعة على أدائها .

5 - نظرية ماكس فيبر في القيادة : حيث كانت القيادة في سياق معالجته للسلطة عموما ، حيث قسم هذه

الأخيرة إلى ثلاث مستويات ، فالأول يحوي أنظمة قبلية تعود فيه السلطة للتقاليد في حين تستند إلى القانون وأنظمته في المستوى الثالث في السلطة ، أما السلطة في مجتمعات الوسطية تلعب فيها شخصية القائد أساس للسلطة.[3]

6 - النظرية التفاعلية : تقول النظرية أن ظاهرة القيادة هي نتاج تفاعل عدد من المتغيرات تشمل القائد

وشخصيته ونشاطه داخل الجماعة إضافة إلى اتجاهات الجماهير ومطالبهم وكل هذه العناصر تشكل ظاهرة القيادة.[4]

7 - نموذج هرسي للقيادة : ويعتمد نظرة موقفية للقيادة ، حيث أن الموقف وسلوك الأتباع هما اللذان يحددان السلوك الأنسب للقائد ، ويقوم النموذج على ثلاث نقاط رئيسية

-سلوك القضية : ويعني درجة ميل القائد نحو إسناد الواجبات للأفراد أو المجموعة ، وهذا السلوك يتضمن حث الأتباع على ما يفعلون وكيف يفعلونه ، وتحديد زمان ومكان التنفيذ ولأجل من يكون هذا الفعل .

-سلوك العلاقة : وهي اعتماد القائد على أسلوب ثنائي أو متعدد قصد الاتصال مع الأتباع، كما يتضمن الاستماع لأجل تسهيل ودعم سلوك الأتباع ، وهذا هو الأسلوب المتبع عادة من قبل القائد بهدف تحقيق سند جماهيري .

-النضج : يقصد بها قدرة الشخص على تحمل المسؤولية والسيطرة على سلوكياته وتختلف درجة نضج الأفراد حسب طبيعة القضايا الموكلة إليه وتناسقها مع قدرتهم الشخصية .

8- نموذج العمل المركز للقيادة : قدم جون آيدر هذا النموذج لتبسيط متغيرات التفاعل الانساني من خلال مخطط لثلاث دوائر متقاطعة مشكلة من القضية والموضوع والشخص . ويعد المخطط وسيلة فعالة لفهم علاقة القائد بالوظيفة

---

[1] - النعيمي ، المرجع السابق ، ص.181.
[2] - المرجع نفسه ، ص.181
[3] - محجوب ، مرجع سابق ، ص. 242-245.
[4] - المرجع نفسه ، ص. 182.

التي يؤديها ، حيث يحاول القائد أن ينسق بين العناصر الثلاثة في تفاعلها حسب ما تقتضيه ظروف كل موقف . إذن يسعى القائد لإدراة كل قطاع من المخطط المكون مما يلي :

- **القضية :** حيث يحدد القائد المشكلة ويضع الخطة ويحشر الموارد المتاحة ، كما يراقب العمل ويحاول التغلب على العقبات ، وتعديل الخطة إن استدعى الأمر ذلك .
- **الموضوع :** يقوم القائد بعدة أعمال كالحفاظ على النظام ، ودعم وتشجيع اقتراحات الأتباع وتوجيهها إضافة إلى ضمان الاتصال مع الجماعة وتطويرها .
- الفرد : يتمثل عمل القائد في تثمين المبادرات الشخصية وتشجيعها ، زيادة على التعرف على المشاكل الفردية ومحاولة إزالتها . [1]

1-Bolden , op.cit ., p 09-11.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي السياسة الخارجية الجزائرية .

الفصل الثاني :الإطار المفاهيمي السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية

تحدد السياسة الخارجية وترسم معالمها عن طريق عدة محددات، تؤثر بدرجات متفاوتة على رسم معالم هذه السياسة، وهذه المحددات هي مجموعة من العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية، المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي يتقيد بها صانع القرار إذ تمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته، [1] ومن المحددات التي تساهم في بلورة السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

أ - الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة وبحكم أهمية موقعها أثرت في العلاقات الدولية، تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع، فالموقع يؤثر على السياسة الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة ضد أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية - في أغلب الحالات – حسب موقعها الإقليمي، كما يؤثر موقع الدولة على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان، فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسيا في أمنها المائي والغذائي، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر.[2]

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19-37 شمالا، مساحتها 2381741 كم^2 يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم،

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص 317.
[2] السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت، دار الجيل، 2001)، ص ص 150-152.

أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1622 كم على خط الساحل و1800 على خط تندوف غدامس، وتحيط بالجزائر عدة دول فمن الشرق تحدها تونس على 965 كم وليبيا بـ 982 كم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كم والصحراء الغربية بـ 42 كم ومن الجنوب النيجر ب، 956 كم ومالي بـ 1376 كم وموريتانيا بـ 463 كم ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل دوله 1200 كم، كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية بـ 12 ميلا بحريا، كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلا بحريا كنطاق للصيد البحري، يبلغ طول حدود الجزائر البرية 6.343 كم تتوزع كالتالي:[1]

جدول يبين طول حدود الجزائر مع الدول المجاورة لها

اسم الدولة	طول الحدود (كم)
المغرب	1559
مالي	1376
ليبيا	982
تونس	965
النيجر	956
موريتانيا	463
الصحراء الغربية	42

Source: Hecine Labdalaoui, La Gestion des Frontières en Algérie, Institut Universitaire Européenne, Florance Italie, 2008, PP, 2.3

مما تقدم يتضح أن لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية، تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وجوا وبحرا.

[1]Annuaire statistique de l'Algérie, **office national des statistiques**, Alger, 2005, pp 51.

كما تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي مساحة بعد تقسيم السودان، وتمثل 40% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي ما يجعلها محط أنظار الجميع، بالإضافة للمشاكل الحدودية التي تميز أغلب دول القارة والتي لا تشكل الجزائر منها الاستثناء، فهذا يجعلها معنية مباشرة بكل ما يدور بهذه البلدان بحكم الجوار، ومن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوره المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا، والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي، والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية.

ب -المساحة والتضاريس:

إن اتساع المساحة الجغرافية المقدر بـ 2381741 كم^2 يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارج، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا[1]، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن[2]، كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر دعم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية[3]، والجزائر كذلك تتمتع بسلسلة جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **"إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية"**، في: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، 'الجزائر، وزارة المجاهدين، 2007)، ص ص 28-29.

[2] **المرجع نفسه**، ص 29.

[3] السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

العوامل الاقتصادية: تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبء عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول[1]، فالجزائر تحتوي على عدة ثروات طبيعية أغلبها طاقوية ومن بين هذه الموارد نجد: موارد طاقوية (البترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت، الفوسفات، الزئبق، والزنك)، والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن والجوت)، بالإضافة إلى توفر طاقة بديلة نظيفة حيث تمتلك الجزائر 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية، حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات الشمسية، وتعد هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، وتمتاز هذه الحقول بقدرة شمسية تصل إلى حدود 3.900 سا/سنويا، واستنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمس بـ 2.550 ساعة في الشمال و 3.819 ساعة في الصحراء، بما يمكن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق يتراوح بين 1.700 و2.650 كيلوواط في الساعة لكل متر مربع.[2] كما تتوفر الجزائر أيضا على قدر ضخم من المياه الجوفية، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار طاقوي مستقبلي.

والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد.[3]

إلا أن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في

[1] ميلود لعطري، **"الإطار المفهوماتي والنظري في تحليل السياسة الخارجية، رسالة ماجيستير** ، (دراسة غير منشورة، الجزائر، 2006)، ص 17.
[2] أسامة أ، "استغلال الطاقات المتجددة لا يزال متعثرا في الجزائر"، جريدة السلام، 2012/10/01، ص 3.
[3] السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، [1] فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا – مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة – لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها، فالعوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي.

ب - **مستوى التحديث:** مستوى التحديث هو مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك خام اليورانيوم، ويشبه "كارل دويتش" تلك الدول بالأفيال فالأفيال تمتلك أحجاما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز، ولكنها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنية، كمهارة وضع الخيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية، حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداما رشيدا كما هو الحال في اليابان. [2]
فمستوى التحديث يسمح للدولة باستثمار مواردها الاقتصادية في كافة مجالات التطوير، وخصوصا في المجال العسكري، فقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر الحديث جميع المفاهيم الإستراتيجية والكلاسيكية وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري المتطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى[3]، كما أن دخول العالم عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم "كرة المضرب" سيرا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي تكون من الآن فصاعدا موقعا استراتيجيا موحدا، وقد خلق توازن الرعب وإستراتيجية

[1] علي الدين هلال ومسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، القاهرة (مركز دراسات الوحدة العربي)، ص 27.
[2] السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.
[3] عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص ص 31-32.

القمع والردع سلاما من نوع جديد، ولهذا فالموارد تحدد حجم المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تتبع سياسات خارجية فعالة في القضايا المثارة في النسق الدولي على عكس الدول المتخلفة وهذا بحكم ندرة المهارات الفنية.

بالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي[1]، فهذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي، بحيث لا يمكن لها تزويد جيشها بأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية، كما لا يمكنها من المشاركة في تجهيز قوات إفريقية لحفظ السلام، وهذا ما يفسر طلب الجزائر من جنوب إفريقيا تجهيز قوات حفظ السلام الإفريقية التي تم إرسالها إلى الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على اتفاق السلام الموقع بين أطراف الصراع.

كما أن المستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، وبذلك لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديث اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ماعدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض المجالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى بعض الأفارقة، بحيث تعتبر في مجال التعليم العالي قبلة للعديد من الدول الإفريقية وبشكل أقل من ذلك في مجال المحروقات وخدمات التدريب لبعض الجيوش الإفريقية، ومجالات أخرى، لا توجد إلا في عدد قليل من الدول الإفريقية منها الجزائر مثل خدمات صيانة الطيران المدني، ما يفسر سلوك الجزائر عندما خصصت 10 ملايين دولار للتنمية في دارفور موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، وهذا هو الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه وقد قدمت فيه الكثير من أجل تكوين إطارات إفريقية في المجالات المذكورة سابقا[2]، لأن معظم الدول الإفريقية من الدول الأكثر تخلفا في العالم، ولهذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول في مستوى التحديث تسجل فارقا هاما عنهم. وللتخفيف من آثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزع الدول الصغيرة نحو إتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة، فقد وجد "موريس ايست" أن 54% من السلوك السياسي الخارجي للدول الصغرى يتم بالاشتراك مع دولتين أو ثلاث دول أخرى على الأقل. أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 34% فقط، كذلك تفضل الدول الصغرى التعامل مع الدول الأخرى في إطار المنظمات

[1] علي الدين هلال ونفين مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.
[2] منى قابيل وهيثم نوري، **"مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور"**، **"الشروق اليومي"** ، 22 مارس 2010.

تمكنها من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف، كما أنها توفر لها منبرا عالميا لإيضاح وجهات نظرها.[1]

لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

المطلب الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية

أ ـ **النسق الفكري:** تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.[2]

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية، التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العالم الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح لإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن ثقافة السياسة للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية

[1] السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.
[2] ، **مرجع نفسه** ، ص ص 204-205.

في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو.[1]

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والاثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني – المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية – يزخر بالمثل العليا التي تعد حافزا قويا لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الأهداف الخمسة الكبرى للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت مت أجل حماية الأبرياء، أيا كانت معتقداتهم رتب له الدين الإسلامي الحنيف أفضل الشهادة، كما رتب حماية الأبرياء في سلم الواجبات الملحة على كل من له قدرة على ذلك، ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرت الشريعة الإسلامية القيام به أفضل من الصيام والصلاة، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها، مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائما يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات إفريقية إلى بؤر التوتر[2]، وهو الموقف نفسه عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو ما يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث منحت مؤخرا لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ حتى بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها.

ب- التجانس الاجتماعي:

[1] ب بوعلام، **"الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، "الجيش، ع 331، 2007**، ص ص 52-55.
[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976.

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية كلغة رسمية، بالإضافة إلى الأمازيغية كلغة وطنية وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.[1]

ج- **السكان**: تحظى أهمية السكان في قوة الدولة بقبول عام من علماء العلاقات الدولية ونقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة، وهنا يجب أن تراعي العوامل الكمية والكيفية في العامل الديمغرافي، إذ بلغ عدد سكان الجزائر حسب نتائج إحصائيات جانفي 2011 بـ 36.3 مليون ووصل 37.1 مليون مع مطلع سنة 2012.

د- **النسق الدولي:** يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول "لويد جنسن" أنه لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها، الداخلية.[2]

فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول

[1] محمد بن أحمد مفتي وآخرون، **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989، ص68.
[2] محمد بن أحمد مفتي وآخرون، **نفس المرجع**، ص ص 309-308

المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة.

ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي، [1] وهذا ما يفسر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام 1774 حتى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، في ذلك يقول "هيلموت شيل": لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها.

وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي استطاع _برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية_ أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة، هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدرتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة.

وبما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية، فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر قدرة الجزائر في ظل نظام الثنائية القطبية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا.

وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث، سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الإتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة

[1] السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

الخارجية الجزائرية تنكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا، إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

المطلب الرابع: المحددات العسكرية

تلعب المحددات العسكرية دورا هاما في مجال السياسة الخارجية للدول، حيث أن الكثير من النظريات ركزت على القوة العسكرية كمرتكز رئيسي لقوة الدولة وبقائها، فالقيادة الجزائرية تعتمد في مواجهة التهديدات على نظرية التجول إلى الجيش الصغير الذكي بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي في ضمان الأمن لبلدانها، وفي سبيل تبني هذه السياسة تم اعتماد مبدأ مقارب للنموذج الإسرائيلي والسويدي القاضي بالاعتماد على القوة الجوية كدرع حام للوطن، وتم تعديل هذا المبدأ بالاهتمام بنفس الدرجة بسلاح البحرية على أساس أن الخطر الذي يهدد الجزائر يأتي من البحر، وهو نفس الخطأ الذي كلف الجزائر الاحتلال وتعطيل الدور الحضاري للجزائر لمدة 132 سنة.

لذلك تعمد الجزائر إلى تدعيم البحرية بوسائل قتال متطورة تشمل الغواصات الحاملة للصواريخ الجوالة لنقل الصراع إلى عمق العدو والفرقاطات والكورفينات المتكاملة بتجهيزها بوسائل دفاع سطح/سطح وسطح/جو متقدمة مع دعمها بسلاح طيران بحرية متفوق، يعتمد على الطائرات والحوامات وطائرات الاستطلاع والرصد والتشويش، [1] مع الاعتماد على الأقمار الصناعية في المراقبة والاستشعار عن بعد، ويكمل هذه المنظومة أنظمة دفاع ساحلي صاروخية بعيدة المدى بما يضمن إبعاد السفن المعادية عن الموانئ الجزائرية، وتوفير حماية وتغطية مناسبة لأنابيب نقل النفط والغاز الممتدة في البحر.

على الصعيد الإفريقي تطمح الجزائر للعب دور محوري في مجال حفظ الأمن في القارة الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي، بحكم إمكانياتها، وحسب خطاب الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في مؤتمر القمة للإتحاد الإفريقي المنعقد مؤخرا في "أديس أبابا" فإنه حان الوقت لإفريقيا أن تعتمد على

[1] مجلة الجيش، **العدد 461، ديسمبر 2000**، ص 13.

نفسها بعيدا عن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتجسيدا لهذا الخطاب أخذت القوات الجوية الجزائرية على عاتقها نشر القوات الإفريقية في الصومال ودارفور، وضمان الدعم اللوجيستيكي لأفرادها، حيث شارك ضباط جزائريون عام 2008، ضمن دفعة من الضباط الأجانب في تكوين عسكري في "نيروبي" على يد خبراء عسكريين "كنديين" للإشراف على عمليات حفظ السلام والأمن في إقليم دارفور بالسودان، علما أن الجزائر تتبنى موقفا بعدم المشاركة العسكرية في بؤر النزاع عبر العالم.

وصرح العقيد في الجيش الكندي "مايك كاهان" حسب بيان سابق نشرته اللجنة العليا التابعة لوزارة الدفاع الكندية بأن التدريبات الخاصة موجهة تحديدا لتلقين الضباط المعنيين الشروط الأساسية للمساهمة في عملية حفظ السلام، لا سيما في الوسط القتالي وجددت الجزائر دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الإتحاد الإفريقي لفرض السلم في دارفور السودانية، والمساهمة في تسوية الأزمة التي تعرفها المنطقة بشكل نهائي.

وأكد رئيس أركان القوات البرية العميد " قدور بن جميل" أن إنشاء إقليم شمال إفريقيا يتطلب مساهمة الدول الأعضاء منها الجزائر، في التشكيلات المكونة لها لحفظ السلام في القارة الإفريقية، مضيفا أن التدابير المتخذة من طرف الجيش الوطني الشعبي لضمان تكوين نوعي للأفراد المعنيين تكتسي أهمية بالغة.[1]

ومن المنتظر أن يقيم لواء شمال إفريقيا ثلاثة مراكز للتكوين بامتياز، أحدهما تتكفل به الجزائر، كما أوضح العقيد "بن جميل" أن هذه المكونات المتمثلة في لواء المشاة، عنصر التخطيط، أمانة تنفيذية، عنصر جوي متكون من حوامات، قواعد لوجيستيكية، وتشكيلات أخرى مثل مكون الشرطة، المكون المجني، ملاحظين عسكريين ومراكز للتكوين بامتياز، أنشئت في إطار نشاطات ومهام هذه القوة وهيئاتها بما يتماشى والقواعد والمعايير المعمول بها في الإتحاد الإفريقي وتدابير مذكرة التفاهم المصادق عليها من طرف أغلبية دول الإقليم، وقد خصص الجيش الوطني الشعبي جناحا بالمدرسة الوطنية التحضيرية "بالرويبة" في الناحية العسكرية الأولى، يتم من خلاله تكوين الإطارات العليا، من مدنيين وعسكريين، للعمل ضمن هذه القوة، كما أعلنت الجزائر موافقتها على احتضان قاعدة تدريب

[1] رتيبة بوعدمة، **"الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام"**، من الموقع الالكتروني:.http://www.elbiladonline.net/modules..ticles&sid=6453. (25.04.2011) pp1-8

القوات العسكرية المشكلة للواء شمال إفريقيا التابع للإتحاد خلال الاجتماع الثاني لوزراء دفاع شمال إفريقيا وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية.

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن الجزائر ووفقا للدستور تمتنع عن إرسال قواتها العسكرية خارج الأراضي الجزائرية وتبقي فقط على الدور اللوجيستيكي وهذا ما يضعف دورها خاصة في ظل الأزمات التي تمس أمنها وأمن مواطنيها مثل قضية خطف السفير الجزائري في مالي وعجز الجيش الجزائري عن التدخل العسكري وفقا للدستور.[1]

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبرز منذ الوهلة الأولى مجموعة معطيات أثرت على المبادئ المتبناة في السياسة الخارجية الجزائرية، وتتمثل هذه الأخيرة في الموقع الجغرافي الهام الذي سمح للجزائر بأن تكون بوابة للعالم العربي وإفريقيا على السواء، إضافة إلى قربها من أوربا وإطلالها على المتوسط جعلها تطور علاقات اقتصادية وسياسية مع العديد من الدول.

إن الجزائر قد حرصت منذ تاريخ استقلالها عام 1962، على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية، ودبلوماسية تتجنب الضجيج والشعارات مع التزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة، مما أكبسها مكانة دولية مميزة، كما نصت مواثيق الثورة الجزائرية منذ إعلان نوفمبر 1954 إلى ميثاق الصومام سنة 1956، وميثاق طرابلس في جوان 1962، على المبادئ الخارجية للجزائر المستقلة، مما يجعل السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بحنكة وقدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الجزائر معروفة بأنها من بين دول العالم التي تلتزم بالشرعية الدولية، لأن السياسة المطبقة في الجزائر تتطابق مع متطلبات الشرعية الدولية، سواء فيما تعلق بتعزيز حقوق الإنسان أو غيرها من الحقوق.

كما تعكس السياسة الخارجية الجزائرية بدرجة عالية من التواصل والاستمرارية وإن حصل تغير أو تغيير فهو يحصل في الأدوات والتكتيكات المتبعة في تحقيق أهدافها وفقا لظروف ومقتضيات الواقع الجديد من حولها، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه عددا من التحديات في الفترة الحالية، أبرزها ما يتعلق بالقدرة على مواجهة الضغط الذي تعرضت له أيام العشرية الحمراء أو السوداء كما يسميها الكثير من السياسيين في بلادنا، وهذا ما يجعلنا نقول إن السياسة الخارجية الجزائرية أصبحت

[1] المرجع نفسه.

سياسة دفاعية، فالتحرك الجزائري يخضع حاليا لمعادلة دفع البلاء وليس ممارسة دور يتفق مع نفوذ الجزائر، أي سياسة اعتزالية، حيث استغنت الجزائر عن العديد من الحلفاء والأصدقاء، ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة بل وتركت حتى القضايا القريبة منها دون أن تتدخل فيها، أي أصبحت سياسة ردود أفعال أكثر من كونها مبنية على استراتيجية واضحة أو قائمة على المبادرة، في حين كانت من قبل سياسة إستراتيجية تقوم على ثوابت معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية، وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار ودعم العلاقات العربية والإسلامية والإفريقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، ومع هذا تبقى السياسة الجزائرية تتميز ببعد مهم وخاص هو البعد الإنساني الذي يظهر من خلال مشاركتها المتعددة في لعب دور فعال في الأزمات والكوارث التي تواجهها العديد من الدول سواء العربية أو الغربية أو الآسيوية أو الإفريقية.

وترتكز السياسة الخارجية الجزائرية كما حددها القانون الأساسي للدولة، علة تدعيم أواصر الصداقة مع كافة الدول، والسعي إلى إقامة علاقات معها مبنية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل المنازعات بالطرق السلمية وهذه المجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93.

المطلب الأول: المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية

تحقيق الاستقلال الوطني: نصت المادة 91 من الدستور الجزائري لعام 1976، على أنه "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني". [1] بشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**.

وأمريكا اللاتينية وآسيا، في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

ويتجسد هذا من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وتمت المطالبة بهذه المبادئ أثناء حرب التحرير الوطني عن طريق إصرار حزب جبهة التحرير الوطني على تحرير التراب الجزائري بأكمله، ورفض أي تقسيم أو تجزئة له، وانتهى الأمر بتبني القاعدة القانونية الداعية إلى قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما يتجسد الاستقلال الوطني من خلال استقلالية القرار السياسي، ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية، يتكرس أيضا من خلال معارك مستمرة ومتجددة تتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية، والدعم غير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحررها الوطني، وكذلك من خلال المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

محاربة الاستعمار والإمبريالية: نصت المادة 92 من الدستور نفسه على ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة. [1] عن طريق المساندة غير المشروطة للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال، إن هذه المساعدة تعد من القواعد الأساسية للنشاط الخارجي، وستستمر في التضامن مع الحركات التحررية والقوى التطورية في العالم، إلى غاية القضاء التام على البقايا الأخيرة للاستعمار، والعنصرية والإمبريالية.[2]

السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية: أشارت المادة 88 من الدستور إلى أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

وقد تم التصريح بهذا المبدأ علانية في النصوص المذهبية لحزب جبهة التحرير الوطني وتم تكريسه في الميثاق الوطني لعام 1976، "إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته"،[3] ويتضح هذا المبدأ جليا من خلال إبداء الجزائر رغبتها في تحقيق العديد من القرارات الداخلية في المجال الخارجي، الإرادة الجزائرية في استرجاع الموارد الطبيعية والمحروقات الذي تم في 21 فيفري 1971.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **المرجع نفسه**.
[2] خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشر للثورة الجزائرية.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1985، ص142.

المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد: أكدت الجزائر بإصرار وبصورة متكررة على دمقرطة العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية تشارك فيها البلدان النامية، "إن خوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو إحدى المهام الأساسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي، إن الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية... إنه يلتزم تنظيما ديمقراطيا للعلاقات الدولية ويفترض توفر إرادة حقيقة في إجراء تغيير عادل على العلاقات بين البلدان وبلدان العالم الثالث".[1]

تبني مبدأ عدم الانحياز: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر طبقا للمادة 90 من الدستور من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 على انتماء الجزائر إلى حركة عدم الانحياز يدخل في إطار الرغبة في الحصول على الاستقلال: "إن عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر وهي سياسة تمثل على المستوى الخارجي، أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني..تشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة تعمل لعمل تضامني تخوضه ضد أي تسلط أجنبي".[2]

ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار: إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أي ما بعد نيل الاستقلال، ووفق إتفاقية إفران 1969/01/15، وإتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 172/06/15، تم معالجة مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ثم بعدها التفتت إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها، فتم التوقيع على إتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا في 1983/12/13، ومع مالي يوم 1983/05/08.

ومع النيجر يوم 1983/01/05/ أما الحدود الليبية الجزائرية فضبطت بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، ص 145.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**.

النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود وحسب "فاتيل Vattel" فإن أي مساس مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتب عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل بتحقيق التفاعل من خلالها.[1]

مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

اكتسى هذا المبدأ أهمية كبيرة إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا الجماهيرية الليبية عبر تونس.

في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في

[1] محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار "الحالة الجزائرية-التونسية"، **رسالة ماجيستير"**(دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990)، ص ص 302.304.

الاتجاهين،[1] هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: المادة 87 تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية، وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، [2] وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيها ما يلي:" يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية، [3] بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظيرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر، وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد موقف الصحراء الغربية، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية

[1] محمد قجالي، **المرجع السابق**، ص ص 304-307.

[2] Khalfa Mameri, "Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie", **Revue algérienne des internationales** 04 (1986), pp 16-18

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، مرجع سبق ذكره.

الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان.[1]

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع "جبهة البوليزاريو" يوم 1979/08/05، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعد إلى مجراها الطبيعي إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.[2] وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بطرق سلمية وعدم اللجوء إلى القوة: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا للمادة 89 ولمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كما جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع

[1] محمد قجالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 308-309.
[2] محمد قجالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 309-310.

سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها، وفقا للمبدأ الثاني فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية [1] لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون "وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية.[2]

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود بين الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربة، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك

في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع.[3]

---

[1] بلقاسم لحلوح، **"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، رسالة ماجيستير في القانون الجنائي الدولي** ، (دراسة غير منشورة، جامعة البليدة، 2004)، ص 55.

[2] **المرجع نفسه**، ص 56.

[3] بلقاسم لحلوح، **المرجع السابق**، ص57.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة: نصت المادة 86 على "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة 93 إلى: "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية".[1]

ويتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات الفرعية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، [2] وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.[3]

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود

هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة، وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **1976**، مرجع سبق ذكره.
[2] ميثاق الأمم المتحدة، **منشورات الأمم المتحدة**، ص ص 10-11.
[3] بلقاسم لحلوح، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

المطلب الثاني: المبادئ الحديثة في السياسة الخارجية الجزائرية

مبدأ المعاملة بالمثل: إن مبدأ المعاملة بالمثل هو قاعدة أقرتها جميع القوانين الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بمعنى أن هذه السياسة بدت متأثرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية اتجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها، فلم تكن الجهود الموجودة بالمطلق في التعامل معها رغم الخطابات التضامنية التي كانت، ولذا فإن مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية، فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس "بوتفليقة" ومع ذلك فقد تم التعامل معها بمنطق التجاهل الذي تعاملت به هذه الدول مع الأزمة الأمنية في فترة سابقة.

وإن كان هذا المبدأ في حد ذاته محل جدال عميق، إذ هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن التاريخ العريق للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات قد صنفت موقف الجزائر اتجاه الأزمات العربية الأخيرة باعتباره نوعا من الحياد السلبي، مقارنة مع دولة صغيرة، وبالتالي فإن صانع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات الداخلية العربية، كان بين التعامل بمنطق التجاهل الذي عملت به الأزمة الداخلية الجزائرية، ومثال على ذلك ما أعلن عنه وزير الداخلية السابق "يزيد زرهوني" أن بلاده ستطبق مبدأ المعاملة بالمثل بحق الأمريكيين والفرنسيين، إذا اقتضت الضرورة ذلك بعد إدراج المسافرين الجزائريين في القائمة السوداء التي تشدد من خلالها إجراءات الدخول والخروج.

مبدأ تجنب المخاطرة: وهذا المبدأ أيضا له علاقة بتأثيرات الفترة السابقة والتي اتسمت بوضع أمني منهار وأزمة سياسية ودستورية حادة، وهذا المبدأ يفهم من حيث أن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا، والتي أبدتها الجزائر اتجاه غياب العدالة الدولية في التعامل الدولي مع بعض الدول العربية، قد وضعها في موقف الاستهداف من القوى الكبرى المسئولة عن هذا الوضع، وتظهر في

هذا السياق تلك المقارنة الصريحة بين موقفي الجزائر من التعامل الدولي مع العراق بين سنة 1991-2003 والتي عرفت في الحالتين حرب خارجية على العراق.

[1] محمد قجالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

فالموقف الجزائري من الحرب الثانية كان أقل حدة من الموقف الأول في الحرب الأولى، وإذا كانت الجزائر من الدول العربية القليلة التي عزفت عن مجاراة الحملة العسكرية الدولية لإخراج القوات العراقية من الكويت فإن ذلك قد وضعها في موضع الاستهداف تحملت جزئا من تبعاته في الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر فيما بعد، ومع تطور الأحداث فهم أن الموقف الجزائري لم يكن معترفا به عربيا رغم أنه كان تطبيقا فعليا لمبدأ التضامن العربي.

بالتالي فإن مبدأ تجنب المخاطرة قد صار إحدى المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة اتجاه الدول العربية، والتي قد تؤدي إلى الاصطدام مع الدول الكبرى دون أي رهان حقيقي بقدر ما سيتم تجاهل ذلك عربيا باعتبار الإجماع العربي على التطبيق الوهمي لمبدأ التضامن العربي، فلم يعد هناك أي مبرر بالنسبة للجزائر للمخاطرة بمواقف سياسية لن تجد أي تقدير عربي بقدر ما تقابل بالتجاهل والتحمل الانفرادي للعواقب، ورغم أن الحرب الأمريكية على العراق لسنة 2003، لم تكن تحمل أي شرعية مقارنة بذلك السجال القانوني والمعياري الطويل حول حرب 1991، ومع ذلك فإن الموقف الجزائري التزم بصورة مطلقة بمبدأ تجنب المخاطرة تجنبا لأي تداعيات مكررة تظهر في الفترة غير المناسبة، أي تلك التي بدأت الجزائر فيها تكسر عزلتها الدولية واندمجت في مسار الانفتاح على العالم الخارجي حيث كان مطلوبا في الجزائر إطلاق العنان لهذا المسار تداركا للتأخر الذي عرفته الجزائر عن الوضع العالمي والذي يجد سمته الأساسية في ظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة.[1]

مبدأ رفض سياسة المحاور: فالوضع العربي اتسم وتحديدا منذ الحرب الأمريكية على العراق بارتسام سياسة المحاور في الوضع الاستراتيجي العام بين ما سمي بمحور الاعتدال ومحور المقاومة، وبغض النظر عن فاعلية كلا من التوجهين، والتي تعود إلى التقديرات السياسية لصناع السياسة الخارجية في كل دولة عربية، فإن الجزائر رفضت الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات استراتيجية ومنها، أن هذه السياسة تعني إجماعا عربيا على التعامل بمنطق المصلحة القطرية والتي قدرت دول معينة على الرهان على التناهي مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، في حين ارتأت دول أخرى كانت محل استهداف أمريكي، أن خيار المقاومة بأشكاله المتعددة هو الخيار الأنسب للتعامل مع التوجهات الأمريكية الجديدة والقائمة على التدخل العسكري المباشر تطبيقا لاستراتيجية الفوضى الخلاقة.

[1] حسين بلخيرات، **"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات"**، من الموقع الالكتروني: http://houcinebelkheirat.maktoobblog.com (22/04/2015), pp 1-6.

ولذا فإن منطق المصلحة القطرية ذاته يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية التعامل بمبدأ رفض سياسة المحاور، وعدم الاندماج معها ومع التوجهات الأمريكية كان سيقضي على تلك الصورة التاريخية الثورية للجزائر المناهضة للاستعمار، والجزائر كانت في موضع الاستهداف في الاستراتيجية الأمريكية وبالتالي كان مفهوما أن لا تسلك الجزائر سلوكا مطابقا للدول التي ارتأت أن تكون من مصلحتها خلق محور للمقاومة، ثم أن التغييب المتعمد لمبدأ التضامن العربي وهو حال الدول العربية في تعاملها مع الأزمة الجزائرية، ومع جميع الأزمات التي لا تجد فيها مصلحة قطرية مباشرة يعني أن بناء خيارات السياسة الخارجية الجزائرية قياسا إلى هذا المبدأ الذي من نتائجه المباشرة وبصورة طبيعية الإندماج في سياسة المحاور لا يعدو إلا أن يكون نوعا من أنواع المغامرة، مادام أن حال الدول العربية في مجملها حددت خياراته في اتباع هذه السياسة على أساس مصالحها القومية المنفردة، وليس على أساس المصلحة العربية المشتركة، ومع خفوت المشروع الاستراتيجي الأمريكي والذي صاحبه خفوت نسبي في حجة الانقسام العربي ظهر أن الموقف الجزائري في رفض سياسة المحاور، كان مبنيا على تقدير سياسي حكيم ولم ترافقه أي تداعيات سلبية على الوضع السياسي الجزائري داخليا وخارجيا.

مبدأ رفض الزعامة المصلحية: وهذا المبدأ في التعامل كان موجها بصورة مباشرة لجمهورية مصر العربية، والحقيقة أن تلك الزعامة المصرية التي أريد لها أن تتكرس في النظام الإقليمي العربي لم تفسر في السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة إلا باعتبارها زعامة مصلحية تهتم بتبرير الخيارات المصرية في سياستها الخارجية اتجاه القضايا العربية والتي تتبنى على أساس المصلحة المصرية صار لها أدوار وظيفية في المشروع الأمريكي المناقض طبعا لأي جهود عربية وحدودية بمعنى أن الزعامة المصرية في النظام الإقليمي العربي لم تعد قائمة على اسس سليمة في حين أنه تم التمسك بهذا المبدأ في الخطاب الرسمي المصري كمحاولة للحفاظ على صورة تاريخية لجمهورية مصر العربية لم تعد تقنع أحدا بقدر ما قدر لها أن تكون زعامة مصلحية تهتم بالالتزام بوظيفة أساسية هي إقناع الدول العربية بالتوجهات الأمريكية تحت غطاء الزعامة العربية وعدم المزايدة على دور مصر التاريخي مع أن هناك تناقضا فاضحا في توجهات السياسة الخارجية المصرية يفسر هذا، فكيف أن الشعار الرسمي الراهن للسياسة الخارجية المصرية هو مصر أولا ومصر أخيرا في ذات الوقت الذي يجب فيه على الدول العربية الأخرى أن تبقى مؤمنة بالزعامة المصرية على العالم العربي.[1]

[1] حسين بلخيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 1-6.

والموقف الجزائري في الحقيقة كان من أجرأ المواقف في التصدي لهذه التوجهات المصرية المتناقضة بداية من المطالبة بضرورة التداول على منصب الأمين العام للدول العربية والذي ترى مصر أنه تستحق احتكاره تماشيا مع منطق الزعامة المصرية على العالم العربي، كما كان للجزائر وقفات مهمة في فضح الزعامة المصرية المصلحية على العالم العربي في أكثر من مناسبة لأنه ليس من مصلحة العمل العربي المشترك الاستمرار في الاقتناع بزعامة مصرية لا تعدو أن تكون إلا محققة لمصالح قطرية مصرية أولا وأخيرا لا دوار يتم الاتفاق عليها مسبقا.

تكريس مبدأ البراغماتية: فإذا كان مبدأ التضامن العربي لم يعد له الحد الأدنى من الوجود في العلاقات العربية البينية، وإذا كانت المصلحة الوطنية وليس المصلحة العربية المشتركة هي الحاكم في التعامل بين الدول العربية، فإن علاقات الدول العربية فيما بينها كما تراه سياسة الرئيس "بوتفليقة" اتجاه العام العربي يجب أن تكون قائمة على نزعة براغماتية، تقضي بعض من المكاسب الوطنية في علاقات هذه الدول فيما بينها وتحديدا ما تعلق بالجانب الاقتصادي، ولذا فإن أحد الجوانب الأساسية في سياسة الرئيس "بوتفليقة" اتجاه العالم العربي هي التركيز على الاستثمارات العربية في علاقات العدول العربية ببعضها البعض، وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة جلب العديد من الاستثمارات العربية، كما كان لها أيضا جهود استثمارية في بعض الدول العربية، وقد قدر لهذه الاستثمارات أن تكون نموذجا لعمل عربي مشترك يتسم بطابع براغماتي، ويشكل أساسا قويا للعمل العربي المشترك، كما يشكل بديلا على ذلك الخطاب التضامني الوحدوي العربي الذي لم تعد له أي أهمية في أي جهود وحدوية عربية، نتيجة التحولات الاستراتيجية الكبيرة الحاصلة عربيا وعالميا، وتماشيا مع ذلك فقد ارتأت سياسة الرئيس "بوتفليقة" اتجاه العالم العربي أن تكون قائمة على هذا الأساس باعتباره المدخل المناسب للمصلحة العربية المشتركة.[1]

المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

[1] **مرجع نفسه**، ص ص 1-6

تعتبر السلطة التنفيذية القوة النافذة في صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطات التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية وأخرى معاصرة، فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير تتجه بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية، وما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية.[1]

1 - **مؤسسة الرئاسة:** ينص الدستور الجزائري صراحة على أن مؤسسة الرئاسة لها دور كبير في صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر على التوالي 1963، 1976، 1989، 1996، أعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تسمح له بالبث في مختلف القضايا التي تهم الدولة سواء داخل الدولة أو خارجها، [2] فقد جاء في المادة 67 من الدستور 1989 على أن "رئيس الدولة وحده يجسد الأمة وهو حامي الدستور ويمثلها داخل البلاد وخارجها"،[3] كما ورد ذلك في المادة 77 من الدستور الحالي أن رئيس الجمهورية هو الذي يقرر ويوجه السياسة الخارجية للبلاد وذلك من خلال الصلاحيات المخولة له في هذه المادة كما يلي:[4]

- رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم.

كما نجد المادة 131، من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية يصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة".

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، "الجزائر، دار هومة، 2012)، ص 67.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر لسنة 1976**، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر لسنة 1989**.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، ص 18.

ونصت المادة 132، هي الأخرى على ما يلي: "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها تسمو على القانون".[1]

وحسب هذه المواد فإن مؤسسة الرئاسة وهي أعلى هرم في السلطة التنفيذية في الجزائر، وتعتبر صاحبة الحظ الأوفر في القرار السياسي الخارجي الجزائري، وهذا ما هو موجود في الواقع خاصة بعد وصول الرئيس "بوتفليقة" إلى سدة الحكم، كما أن المتتبع لمسار الرؤساء في الجزائر نجدهم يلعبون دور كبير في صياغة القرار السياسي في السياسة الخارجية، وخاصة الرئيس الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي لعبت خبرته دورا في ذلك بالنظر إلى توليه منصب وزير الخارجية لمدة 15 سنة، بداية من سنة 1963، إلى غاية وفاة الرئيس "هواري بومدين" في سنة 1978، وهو ما يفسر اهتمامه بالسياسة الخارجية منذ توليه الحكم سنة 1999، محاولا بذلك تحسين صورة الجزائر الخارجية مستغلا في ذلك علاقاته الخارجية التي اكتسبها سنوات توليه حقيبة الخارجية في عهد الرئيس بومدين.[2]

2 - **وزارة الشؤون الخارجية:** تعتبر وزارة الشؤون الخارجية بمثابة الجهاز البيروقراطي المهيمن على جل مستويات السياسة الخارجية مثل ما تهيمن بقية البيروقراطيات على وظائف السلطة التنفيذية (الاقتصاد، الصحة، التعليم، ...)، وعادة ما تفوض بعض السلطات الفعلية لوزير الشؤون الخارجية إلا ما تعلق منها بالقضايا ذات الأهمية الكبرى والحساسية العالية.[3]

أما في الجزائر فبالإضافة إلى رئاسة الجمهورية نجد وزارة الشؤون الخارجية كجهاز رسمي في السلطة التنفيذية، له مساهمة فعالة في القرار السياسي الخارجي في الجزائر، خاصة في فترات السبعينات والثمانينات أين كانت تشارك بصورة فعالة في صناعة القرار في السياسة الخارجية خاصة أيام "محمد الصديق بن يحيى" و"طالب الإبراهيمي" و"الأخضر الإبراهيمي".

غير أن هذا الجهاز تقلص دوره في عهد الرئيس "بوتفليقة" عند وصوله إلى سدة الحكم أين استحوذ على القرار الخارجي بصورة كبيرة وجعل من هذا الجهاز جهازا صوريا، وأصبح دور وزارة الخارجية في الجزائر دورا وظيفيا لا غير، نظرا لاستفراد مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر بصنع القرار في السياسة الخارجية، فلم يبقى لوزارة الخارجية التي من المفروض أن لها دور هام في

[1] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 240.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره** ص ص 68-69.
[3] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68-69.

هذا القرار إلا دورا وظيفيا، فوزير الخارجية خاصة في السنوات الأخيرة بعد تسلم الرئيس "بوتفليقة" الحكم أصبح موظفا يؤدي ما يطلب منه صناع القرار وينفذ سياسات فوقية لا غير.[1]

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بيد السلطة إنه مؤسسة للآمة وليس للنخبة الحاكمة شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء مثلا أو الرئاسة، وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المحددة دستوريا.[2]

الجيش منذ الاستقلال كان المركز العصبي للسلطة السياسية في الجزائر، وعملية تأسيس أو دسترة السلطة السياسية لم تغير من هذه الحقيقة الأساسية في شيء، فقد كانت القيادة العليا العامة للأركان في الجيش هي التي استولت على الحكم والسلطة في سنة 1962، لحساب "أحمد بن بلة" وهي التي سحبتها منه في جوان 1965،[3] واستمر بعدها دور الجيش بارزا إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يمكن اعتبارها بداية تحول من حيث بروز قوة من المدنيين لتحتل عددا من الحقائب الوزارية في جهاز الدولة، على عكس مرحلة الرئيس "بومدين". والواقع أن هذا التحول تجسد أكثر في دستور 23 فيفري 1989، والذي قلص من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بحصر دور الجيش في بعده الكلاسيكي التقني،[4] إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع من خلال تعيين "قاصدي مرباح" كوزير أول وبعده "مولود حمروش" وهو ما يوضح مرة أخرى الدور البارز والمتواصل والحضور والتمثيل المستمر للمؤسسة العسكرية في دواليب السلطة.[5]

وقد برز أكثر من خلال تولي الجنرال "اليامين زروال" سدة الحكم عام 1995، وهكذا نلاحظ أن المؤسسة العسكرية كانت وما زالت تراقب بصفة أو بأخرى مختلف بنيات السلطة السياسية وتواصل ضمان حضورها في مختلف هذه البنيات، والتأثير فيها، ومشاركتها بفعالية في عملية صنع القرار السياسي عموما والقرار السياسي الخارجي على الخصوص ومقولة الرئيس "هواري بومدين"، في هذا السياق تؤكد هذه الحقيقة ولا تنفيها "فالجيش الجزائري إذن ليس بالجيش الذي يحصر دوره ونشاطه في

---

[1] محمد طاهر عديلة، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية**، 1999-2004، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005)، ص 55.

[2] عبد الإله بلقزيز، **"السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة"**، في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 15.

[3] مولود حمروش، **الظاهرة العسكرية في إفريقيا**، (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1989)، ص ص 66-73.

[4] Mohamed Tahar Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien** (Alger, éditions E.N.A.L, 1992), p 101.

[5] Encyclopédie-Universalise, **France S.A. 1989**, Paris, v.A.P, p 780.

الثكنات لأننا نعتقد بأن فكرة الجيش المحصور والقائم صفة دائمة بين الأسوار والذي لا يقوم بأي نشاط هي فكرة تجاوزها الوقت".[1]

فهذه المؤسسة رغم أن دورها غير ظاهر للعيان إلا أنها تقوم بدور كبير خلف الستار في صناعة القرار السياسي في الجزائر، وذلك نظرا للنفوذ الواسع للعسكر داخل دواليب السلطة، وحسب التركيب النظري البيروقراطي فإن المؤسسة العسكرية تعتبر المؤسسة الأقوى بين المؤسسات الأخرى، وبالعودة إلى نظرية النظم فإن هذه المؤسسة تعتبر مؤسسة كوربوراتية أي أنها مؤسسة ذات سيطرة ونفوذ، حيث أن قادة المؤسسة العسكرية في الجزائر ومنذ الاستقلال حسب السيد "عبد الحميد مهري" لديهم اعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة وسلامتها، استنادا إلى التجارب السابقة أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة منوطة بالجيش الوطني الشعبي".[2] فالمؤسسة العسكرية في الجزائر ترى أنها الأولى بصناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ورسم العلاقات مع الدول، ونظرا لأن معظم قادة الجيش هم من النخبة الثورية فلذا ما زال الاعتقاد السائد عندهم بأنهم الأولى بصناعة القرار الخارجي وتوجيه مسار السياسة الخارجية.

كما لعبت التحديات التي تواجه الجزائر على مستوى نظامها الإقليمي، دورا بارزا في استمرار نفوذ الجيش في رسم القرار الخارجي بالنظر إلى الطبيعة الأمنية لتلك التحديات، على غرار الأزمات التي تعرفها دول الجوار مثل "النيجر، ومالي، وليبيا" حيث سيطر البعد الأمني في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثالث: السلطة التشريعية

يعتبر البرلمان في الجزائر مجلسا صوريا بأتم معنى الكلمة، فالبرلمان الجزائري منذ إنشائه في عهد التعددية سنة 1997، لم يقم بأي وظيفة تشريعية الأكثر من ذلك أنه لم يقترح منذ سنة 1997، أي بداية عمله إلى يومنا هذا إلا قانونا واحدا، وهو قانون منع استيراد الخمور الذي تقدمت به كتلة حركة النهضة في رمضان سنة 2002، والذي تم إلغاؤه فيما بعد بسبب شروط المنظمة العالمية للتجارة للتفاوض مع الجزائر، فالبرلمان الجزائري لم تكن له لا سلطات تشريعية ولا سلطة الرقابة على الحكومة أو الهيئة التنفيذية، لا في السياسة الداخلية ولا السياسة الخارجية للجزائر ، أما فيما يخص صنعه للسياسة الخارجية فهو أبعد ما يكون على ذلك، إذا استثنينا فقذ الزيارات البرتوكولية التي يقوم بها رئيس البرلمان

[1] رئاسة الجمهورية، **التصريحات الصحفية للرئيس الجزائري هواري بومدين**، مديرية الإعلام، مارس 1973، ص2.
[2] جميل مطر وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 70.

أو بعض النواب للبرلمانات الخارجية، في إطار ما يعرف بالتعاون البرلماني بين الدول أو بعض التكليفات التي يخص بها رئيس الجمهورية رئيس البرلمان لتمثيله في بعض المحافل الدولية.

فالبرلمان في الجزائر هو هيئة فاقدة لكل الصلاحيات وعلى كل المستويات، وفي كل الميادين كما أن الدستور الجزائري لم يحدد أي وضعية أو دور في مجال السياسة الخارجية، عدا مادة واحدة منحه فيها الدور الاستشاري فقد حسب المادة 130 من الدستور: "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، يمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية".[1]

كما أن البرلمان الجزائري مكون في غالبيته من الأحزاب الموالية للسلطة، والتي لا تخرج عن طوعها مثل حزب جبهة التحرير الوطني والحزب الآخر الذي ولد من رحمها بعملية سياسية قيصرية نتيجة تعنت المرحوم "عبد الحميد مهري" وعدم قبوله بالتضحية بثوابت وقيم الحزب آنذاك، إلى أن استردته السلطة بعد ذلك بانقلاب على المرحوم "عبد الحميد مهري" نفذه الموالون للسلطة بقيادة "عبد الحق بن حمودة"، وإضافة إلى هذين الحزبين توجد أحزاب تدعي المعارضة، وهي في الأصل تابعة لا تعرف من المعارضة إلا اسمها مثل الحزب الثالث في الإتلاف الرئاسي حركة مجتمع السلم، ذو التوجه الإسلامي وبقية الأحزاب الأخرى التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فكيف لها أن تطلب لعب دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وهي لم تستطع لعب دور حتى في السياسة الداخلية للدولة.

هذا هو واقع البرلمان الجزائري رأس السلطة التشريعية، فأي دور لمؤسسة فاشلة بأحزاب مصلحية لا تهمها مصلحة الوطن بقدر ما تهمها مصالحها الخاصة، وللسلطة كل الحق بأن تفعل ما تشاء في الداخل والخارج في ظل ضعف واستكانة سياسية مفرطة فالبرلمان الجزائري هو برلمان رفع الأيدي لا أكثر ويبقى دوره في حالة انتظار إلى إشعار آخر.

[1] عبد الله بوقفة، **القانون الدستوري** (الجزائر، دار الهدى، 2008)، ص 397.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال عرضنا للإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية نستنتج ما يلي:

- تتأثر السياسة الخارجية بمجموعة من المحددات المتمثلة أساسا في: المحددات الجغرافية المرتبطة بالموقع الجغرافي، الذي يعد عاملا حاسما في ضعف أو قوة أي دولة، وكذا المساحة والتضاريس، فالمساحة توفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام أي غزو أجنبي، بالإضافة إلى المحددات الجغرافية نجد المحددات الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط والغاز عالميا، غير أن هذا الامتياز لا يوفر لها هامش الحركة في السياسة الخارجية، مادامت عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، أما المحددات السياسية والاجتماعية فنلاحظ أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري هي التي تحدد التوجه العام للسياسة الخارجية، كما أن هذه الأخيرة تتأثر بالنسق الدولي، الذي يعتبر هو الآخر كمحدد للسياسة الخارجية لأي دولة، في حين تعتبر المحددات العسكرية الركيزة الأساسية لقوة الدولة وبقائها، ولهذا فالجزائر تولي أهمية كبيرة لتطوير قوتها العسكرية لمواجهة التهديدات، معتمدة في ذلك على نظرية التحول إلى الجيش الذكي، بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية.
- تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ منها، المبادئ التقليدية والمتمثلة في: تحقيق الاستقلال الوطني ومحاربة الاستعمار والإمبريالية، المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تبني مبدأ عدم الانحياز، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، دعم الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات بين الدول المجاورة بطرق سلمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أما المبادئ الحديثة، فتتمثل في: مبدأ المعاملة بالمثل، تجنب المخاطرة، رفض سياسة المحاور، رفض الزعامة المصلحية وتكريس مبدأ البراغماتية.
- فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية نلاحظ، هيمنة السلطة التنفيذية على صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا فقط.

الفصل الثالث

دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صياغة السياسية الخارجية الجزائرية

الفصل الثالث: دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صياغة السياسية الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : نشأة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و مسيرته.

أ) **النشأة** : عبد العزيز بوتفليقة سابع رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية – ولد في ثاني من مارس 1937 ب وجدة المغربية من عائلة ذات أصل جزائري بتحديد مدينة تلمسان، الأب: أحمد بوتفليقة ، الأم: منصورية غزلاوي. التحق الطفل الأنيق البكر بالابتدائية سنة 1940 (مدرسة سيدي زيان) ثم واصل تعليمه في مدرسة الكشافين "الحساينية" ليتم دراسته بثانوية عبد المؤمن بمدينة وجدة كان يتردد على زاوية"القادريين" لتلقي تعاليم شريعة الإسلامية.[1]

- يتميز الرئيس بوتفليقة بالإيمان الراسخ و حب الوطن و التضحية من أجل سلامته و الإخلاص في خدمته كما له خصال الشجاعة ، الصدق و التواضع و ذكاء و الفطنة كما يمتاز بقدرة كبيرة على التنظيم و التخطيط ظهرتا في سن مكبرة. شغوف بمطالعة الكتب بالغتين العربية و الفرنسية في مختلف المجالات، يهوى مشاهدة الأفلام خاصة الحربية منها.[2]

- كما يهوى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الفنون الجميلة المتنوعة، و سماع الموسيقى بمختلف طبوعها[3] ذو عزيمة قوية يقدس الكلمة و الوفاء بالعهد، يتميز بالتسامح و قبول الحوار دون السعي للإقصاء حتى في ظل الرؤى المختلفة.[4]

ب) عمله الثوري: انخرط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سن مبكرة تناهز التسعة عشر سنة ضمن صفوف جيش التحرير الوطني، الذي تزامن الإضراب الطلابي الذي نظمته جبهة التحرير 1956 مع إنهائه لدراسته الثانوية في المنطقة الحدودية بين الجزائر و المغرب (الولاية الخامسة). كلف بمهمة مراقب 1957 – 1958 .

- ارتقى إلى رتبة ضابط بالمنطقة خامسة و سابعة، عين بمركز القيادة في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الغربية ثم مركز القيادة لقيادة الأركان للمنطقة الغربية، ثم أحد أعضاء قيادة الأركان العامة تحت قيادة العقيد هواري بومدين. و في عام 1960 كلف " سي عبد القادر " و هو الاسم الثوري المستعار للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتوسيع النضال المسلح من خلال فتح جبهة مالي بهدف إفشال

---

[1] El Watan**, no. 5039, jeudi 09 Aout 2007**, p. 02.03.

[2] قوراية أحمد ، **بوتفليقة بين الموهبة و القيادة** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية) ،2005 ، ص 25-26..

[3] عبد العزيز بوتفليقة، **تصريحات وأحاديث صحفية (04 فيفري – 13 أكتوبر 2000)** (الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001)، ص 132.

[4] Bachir Lahrech, Bouteflika une chance pour l'algerie pour la Mediteranee pour la paix (France : La Nouvelle Imprimerie Laballery, 2004), pp, 328-329.

مخططات الإستعمار الفرنسي التي كانت تسعى إلى فصل الشمال الجزائري عن الصحراء، و في هذا الإطار أدى بوتفليقة عدة زيارات إلى العديد من الدول الإفريقية بالأخص دولتي " مالي " و " غينيا ".

- و في سنة 1961 قام بمهمة استطلاع أراء الزعماء التاريخيين المحتجزين في مدينة " أولنوي " الفرنسية بغية تقريب وجهان النظر بينهم و بين العقدي هواري بومدين في الداخل بخصوص إنشاء تحالف بهدف الوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، حيث تمكن من إقامة جسور بين أحمد بن بلة وهواري بومدين لمواجهة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

- ونشير هنا أن المرحلة الثورية وما تمثله من أهمية في رسم معالم وتوجيهات شخصية الرئيس خاصة منذ التحاقه بصفوف الجيش الوطني 1956، حيث شكلت إطارا للعلاقات بين الأفراد من انسجام وتفاهم وربط السلوكيات بالأخرى، واكتساب المهارات التنظيمية والاتصالية وتنمية النزعة القيادية بفضل العمل العسكري، كثرة التنقلات التي ساعدته على التفتح نحو العالم الخارجي، تطوير قدراته في التكيف مع الظروف والمواقف والاعتماد على النفس والاعتداد بالرأي خاصة في المواقف المصيرية.

- الطموح نحو بلوغ أعلى مراتب القيادة الممكنة من خلال تحليه بالانضباط واحترام الوقت.[2]

1- الوظائف والنشاط: بعد الاستقلال تقلد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منصب ممثل ولاية تلمسان في الجمعية التشكيلية، ثم وزيرا للشباب والرياضة والسياحة 27 سبتمبر 1962.[3]

- ثم وزيرا للخارجية بالنيابة بعد اغتيال وزير الخارجية "محمد خميستي" ليعين رسميا وزيرا للشؤون الخارجية عام 1963، أين شغل هذا المنصب لمدة ستة عشر سنة حتى سنة 1989، بقي عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للـ FLN، ساهم في الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، رفقة العقيد هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة.[4]

- في ماي 1965 سعى الرئيس بن بلة إلى استغلال صلاحياته الدستورية كرئيس حكومة من خلال تعيين وإقالة الوزراء، والبداية كانت بوزير الخارجية آنذاك بعبد العزيز بوتفليقة، حيث اعتبر هذا الأخير أن إقالته أمر تعسفي، وعمل على الاتصال مباشرة بوزير الدفاع هواري بومدين المتواجد "بمصر" (القاهرة)، في إطار رؤساء الحكومات العرب من جهة وكذلك شخصيات وطنية فاعلة على ساحة السياسة أمثال: أحمد مدغري، بشريف بلقاسم، قايد أحمد، حاج بن علة، بشير بومعزة.... وغيرهم،

[1] Achour Cheurfi**, La Classe PolitiqueAlgerienne de 1900 à nos jours** (Alger ; Casbah editions, 2001), p 131.

[2] محمد شفيق، **القيادة تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة** (الإسكندرية: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009)، ص ص 61-70.

[3] Mhamed Yousfi**, Le Pouvoir, 1962 – 1978,** (Algerie : serra Graphic, 1992), p 89.

[4] Cheurfi**, op.cit**, p 132.

ونتيجة لهذه الاتصالات تمكن بوتفليقة من كسب تعاطف هذه الشخصيات الموالية لبن بلة حيث راجعوا هذا الأخير بشأن إقالته لوزير الخارجية باعتبار أن الظروف لا تسمح.

- ومن خلال كل هذه الأحداث وكشف نوايا بن بلة في التفرد بالسلطة من طرف بوتفليقة وقطع علاقة الوصل التي يمثلها في منصبه وبين تحركات الرئاسة والمؤسسة العسكرية وبالتالي الحد من الرقابة على الرئيس.

- كذلك سعى بن بلة إلى الظهور كزعيم وطني على غرار "كاسترو" و "جمال عبد الناصر"، والانتقادات الموضوعية لسياسته على المستوى الدولي باعتباره المسؤول الأول الذي زج بالجيش الجزائري الفتي في حرب غير متكافئة على الحدود المغربية مع الجيش المغربي المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ضرورة الإطاحة بأحمد بن بلة، قبل انعقاد قمة الآفرو-آسيوية، فكان 19 جوان 1965 يوم تنفيذ الانقلاب على بن بلة حيث مدة الانقلاب لم تتجاوز 21 يوما بفضل الدقة التنظيمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي اتسم بها والتأويل الجيد لأهدافه مكنت السلطة الجديدة من فرض سيطرتها على الأوضاع.[1]

2- عمله الدبلوماسي: خلال الفترة التي عين بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و زيرا للخارجية من سنة 1963 حتى 1979 و لمدة ستة عشر سنة – سعى للدفاع عن المصالح العليا للبلاد عن طريق تنشيط عمل دبلوماسي فعال حقق للجزائر مكانة دولية مرموقة ممثلة في الاعتراف الدولي بالحدود الجزائرية و توطيد علاقات حسن الجوار، الدعوة لبعث الوحدة العربية و تفعيل دور منظمات العالم الثالث (اجتماع قمة منظمة السبعة و السبعين ، منظمة الوحدة الإفريقية) المنعقدتين بالجزائر، كما تمكن من كسر الحصار الذي حاولت فرنسا شنه ضد الجزائر بعد إعلانها عن تأميم المحروقات [2] (ص 49) بصفة المفوض الرئيس في الحوار مع الطرف الفرنسي بخصوص مراجعة اتفاقيات "إيفيان" و تأميم المحروقات خلال سنوات 65 و 71.

- نظرا للدور الدبلوماسي الذي لعبه عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى للجزائر مهابة دولية و سمعة أهلتها لتكون أحد أقطاب العالم الثالث. حيث انتخب بوتفليقة بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة و العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة و كذلك الدورة الاستثنائية السادسة لنفس الهيئة.

[1] Yousfi, **op.cit**, pp, 62-74.

[2] إبراهيم رماني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ط1، 2003)، ص ص 861-862.

- شارك في تحديد التوجهات الكبرى للجزائر في مختلف الميادين، إلا أنه لم يوافق الرئيس هواري بومدين فيما يتعلق بالثورة الزراعية، و التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو مشروع بناء حزب الدفاع المتقدم يتكون من المناضلين الاشتراكيين فقط ، حيث كان بوتفليقة يسعى إلى نظام حكم مرن جعله يقدم على أنه رجل الغرب أو الليبرالية.[1]

- و في الفترة الممتدة بين سنة 1965 إلى غاية 1975 بقيادة الرئيس هواري بومدين و وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة شهدت تميزا للسياسة خارجية الجزائرية، بتحديد مبادئها العامة و أهدافها انطلاقا من الأهداف الداخلية و الظروف الدولية. و كانت جملة المبادئ التي وردت في بيان 19 جوان 1965 كالتالي:

1. الدفاع عن الاستقلال الوطني. 2. استعادة الهوية الوطنية. 3. رفض كافة أنواع التدخل الأجنبي.

4. إلغاء القواعد الأجنبية. 5. نبذ سياسة الكتل و الأخلاق العسكرية. 6. التضامن الفعال مع حركات التحرر و القوى الديمقراطية. 7. المساهمة في محاربة التخلف و الهيمنة الاقتصادية الأجنبية).[2]

- كذلك عرفت السياسة الجزائرية الخارجية خلال تلك الفترة نشاطا دبلوماسيا كثيفا مثل التوقيع على معاهدة الأخوة و حسن الجوار، الدعم المادي و المعنوي لحركات التحرر خاصة الشعب الصحراوي و غيرها، كذلك رفضت الجزائر كل أنواع التقسيم مثل: نيجيريا و السودان – حاربت كل أشكال و أنواع التمييز العنصري.

- كذلك أسهمت الجهور الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا العربية العادلة مثل القضية الفلسطينية.

- امتداد مجال السياسة الخارجية إلى الفضاء المتوسطي و قارتي آسيا و أمريكا كقضايا الأمن و التعاون بين أوروبا و دول البحر المتوسط (مؤتمر هلسنكي) ومكافحة الإمبريالية مثل " فيتنام " و شعوب أمريكا اللاتينية " بنما " " فنزويلا ".

- و كانت الجزائر حاضرة و أدت دورا مهما في المجال الاقتصادي و نذكر مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز 1973 و قبله ميثاق الجزائر لمجموعة السبعة و السبعين 1967 التي اختيرت الجزائر فيها كمنظم لأكبر قمة ضمت أكبر تجمع لرؤساء الدول و الحكومات مثلوا أكثر من نصف البشرية .

[1] Cheurfi, op.cit, p 132.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جهود السنوات العشر** (الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش)، ص 42.

- الذي كان الهدف منها من خلال الأفكار المطروحة من طرف الجزائر إقامة نظام دولي جديد يقوم على الحوار لا على القوة و منطق التكتلات والأحلاف [1] بالإضافة إلى قمم أخرى "بلغراد" "قمة القاهرة" التي ناقشت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بين الدول المتطورة والدول النامية ومطالبة الدول المنخرطة في حركة منظمة الأمم المتحدة في قمة "لوساكا" 1970، إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. وخلال قمة 1973 بالجزائر حاولت ضم جميع مطالب القمم السالفة هندسة 1960 حيث صرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة: "إن قمة الجزائر الرابعة تشكل وصول الشعوب إلى درجة اتفاق مقالي قصد الوقوف ضد مستغليهم، كما تمثل أيضا نقطة انطلاق لمرحلة جديدة تهدف إلى رد العلاقات غير المتكافئة وتمثل التصدي للمحاولات الاستغلالية للدول الكبرى وحلفائها، كما تسعى القمة لبناء سلام حقيقي في العالم من خلال القضاء على بؤر التوتر والنزاعات إضافة إلى ترشيد استغلال ثروات مناطقنا.[2]

- كذلك من بين أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة وزارة الرئيس بوتفليقة، تمكنها من إقناع البلدان المنتجة للبترول بضرورة الدفاع عن موادها الأولية (دورة استثنائية سابعة لمنظمة الأمم المتحدة خاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي سبتمبر 1975)، مؤتمر وزارة الخارجية للدول المصدرة للنفط جانفي 1976.

- كذلك بهدف تفعيل التعاون العربي ساهمت الجزائر بتأسيس هيئات للتعاون المالي والاقتصادي كصندوق مساعدة الأقطار العربية غير المصدرة للنفط، الصندوق العربي لصالح بلدان إفريقيا 1972.

- كما أبدت السياسة الجزائرية الخارجية موقفا واعيا في مؤتمر باريس للطاقة في أفريل 1974، حيث رفضت اقتصار أشغال المؤتمر على ما يهم الدول المتقدمة بخصوص الطاقة، وإغفال مصالح الدول المختلفة. ومنه يمكن ملاحظة دور السياسة الخارجية الجزائرية في ظل وزارة عبد العزيز بوتفليقة في إبراز وقيادة العالم الثالث كطرف في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية رغم عدم موافقة الدول المتطورة على هذا الدور.[3]

خلاصة:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سابق**، ص ص 49-54.

[2] Salah Mouhoubi**, La Politique exterieure de l'Algerie et leNouvel Ordre Economique Mondial** (Alger : Editions ANEP, 2004), pp 72-73.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سابق**، ص ص 55-65.

مما سبق يتبين أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال فترة رئاسة الدبلوماسية الجزائرية سعى إلى دعم القضايا العادلة في العالم (قضايا التحرر)، كما عمل على تحقيق الاعتراف الدولي بالجزائر، كناطق باسم بلدان العالم الثالث من خلال مناداته بإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر مرونة وعدلا يراعي مصالح الدول النامية، ومن هذا المنطلق انتخب عبد العزيز بوتفليقة بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ودورتها الاستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية، وبذلك يكون الرئيس بوتفليقة قد ساهم طوال فترة وزارته في رسم المعالم والتوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية في مختلف المجالات والميادين.[1]

عند وفاة الرئيس هواري بومدين 27 ديسمبر 1978 كان بوتفليقة من المرشحين لخلافته على كرسي الرئاسة في فيفري 1979، لكنه لم يوفق في ذلك فوضع على الهامش ليبعد نهائيا عن السلطة وعضوية المكتب السياسي ووزير مستشار لدى رئاسة الجمهورية عام 1983.

اتهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة باختلاس ما قيمته 06 ملايير سنتيم جزائري وإيداعه بمصرف سويسري باسم وزارته السابقة إلا أنه بعد سنتين برأته محكمة الجزائر من الاتهامات المنسوبة إليه.

وبعد ستة سنوات خارج الوطن وبتحديد الإمارات العربية المتحدة كمستشار، رجع عبد العزيز بوتفليقة إلى الجزائر شهر جانفي 1987 وبعد أحداث أكتوبر 1988 ظهر على ساحة السياسة من خلال توقيع اقتراح الثمانية عشر الذين طلبوا من الرئيس الشاذلي بن جديد فتح مجال التعددية الحزبية.

في سنة 1989 أصبح بوتفليقة عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، لم يخفي طموحاته في تقلد مسؤوليات عليا في الدولة، كما عرضت عليه مناصب عدة، كوزير مستشار للهيئة العليا للدولة، منصب ممثل دائم لدى منظمة الأمم المتحدة، كما رفض رئاسة الدولة سنة 1994 (المرحلة الانتقالية).

أعلن الرئيس بوتفليقة ترشحه للانتخابات الرئاسية شهر ديسمبر 1998 كمترشح حر.[2]

4- عودة الرئيس بوتفليقة إلى السلطة:

قرر الرئيس بوتفليقة الترشح للانتخابات الرئاسية كمترشح حر التي حددت يوم 15 أفريل 1999، سانده في حملته الانتخابية كل من الأحزاب: حركة النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حركة مجتمع السلم، بالإضافة إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ما

[1] رماني، **مرجع سابق**، ص ص 861-862.

[2] Cheurfi, **op.cit**, p 132.

أعطى مصداقية أكبر على ترشحه ومنحه ثقة شعبية واسعة، وحضوضا أوفر في الوصول إلى سدة الحكم ما جعله مرشحا للسلطة، التي فاز بها بنسبة 73.39%، وبنسبة مشاركة بلغت 60.25%، (ما يعادل 17.5 مليون ناخب) وبذلك أصبح عبد العزيز بوتفليقة سابع رئيس للجمهورية الجزائرية وثانيها في ظل التعددية الحزبية، رغم انسحاب منافسيه عشية الاقتراع 14 أفريل 1999 الذين طعنوا في شرعية الانتخابات، التي جاءت نتائجها موضحة حسب إعلان المجلس الدستوري كالآتي: (20 أفريل 1999).[1]

جدول يوضح نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات 15 أفريل 1999.

المسجلون	17494136	الأصوات الملغاة	454474
المصوتون	10539751	الممتنعون عن التصويت	6954385
الأصوات المعبر عنها	10085277	نسبة المشاركة	%60.25

المرجع 1

جدول يوضح نسبة التصويت لصالح كل مرشح في انتخابات 15 أفريل 1999.

المترشح	نسبة التصويت	المترشح	نسبة التصويت
عبد العزيز بوتفليقة	%73.79	مولود حمروش	%03.09
أحمد طالب إبراهيمي	%12.58	مقداد سيفي	%02.24
عبد الله جاب الله	%03.95	يوسف الخطيب	%01.22
حسين آيت أحمد	%03.17		

المرجع 1

رغم أن البعض رأى عدم إمكانية نجاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ممارسة السلطة باعتباره كان غائبا قرابة 20 سنة وبالتالي عدم استيعاب لتطلعات الشعب خاصة الجيل الجديد لفئة الشباب، لكن نجاح بوتفليقة في إدارة الأزمة منذ توليه السلطة الدليل على تبعه المستمر لخلفيات الأزمات وتطورها طيلة فترة الغياب، حيث أعلن في اليوم الموالي لانتخابه عن مسعاه لوقف الفتنة الجزائرية ومبادرته بقانون الوئام المدني، 13 جويلية 1999 إلى غاية 13 جانفي 2000، كما عفا عن أعضاء الجيش الإسلامي

[1] Chronologie Algérienne 1830-2002 (Alger : Centre National de la documentation de presse et de l'information, 2002) , p 177.

للإنقاذ في 11 جانفي 2000، وشكل في 24 ديسمبر 1999 حكومة برئاسة أحمد بن بيتور الاقتصادي التكنوقراطي بتوجه ليبرالي.

كما كان لخطاباته الفاصلة الفضل في فرص توجهه السياسي، حيث في سنة واحدة تمكن من تحسين صورة الجزائر التي كانت مشبوهة على ساحة دولية جراء سنوات الأزمة.[1]

- إذا فاز عبد العزيز بوتفليقة بطريقة ديمقراطية بنسبة 73% من الأصوات ، وتضمن برنامجه الانتخابي العديد من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

- أدرك الرئيس منذ البداية أن الشرط الأساسي لتجسيد أي إصلاح في كل المجالات يتمثل في ضرورة تحقيق الاستقرار، و وقف العنف من خلال الوئام المدني و المصالحة الوطنية قصد إعادة الدولة هيبتها و مؤسساتها خاصة الجيش الوطني الشعبي، فعرض المشروع على غرفتي البرلمان للمصادقة عليه، لكن لحساسية الموضوع بالنسبة لكل مواطن ارتأى الرئيس إجراء استفتاء شعبي حول تبني مشروع سياسة الوئام المدني الذي لقي دعما كبيرا لعام الشعب...[3]

- كان للاستفتاء الشعبي دورا في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة، و النظام العام باعتباره ساهم في تطوير التربية السياسية للمواطن – تنمية الروح الوطنية و الحس بالمسؤولية – كذلك يهمش دور الأحزاب و البرامج المتضاربة التي تؤثر على الرأي العام الوطني – وسيلة لجمع المواطنين على رأي موحد كونه يسمح بالمشاركة المباشرة للمواطن و خلق نوع من الاستقرار في الحياة السياسية.[4]

- كما كانت سياسة الوئام المدني أحد أهم مشاريع الرئيس بغية القضاء على الأزمة داخلية و قد لقي هذا المشروع ترحابا واسعا من مختلف الجهات الداخلية و الخارجية أمثال الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت عن ارتياحها لمسعى الرئيس بوتفليقة في تحقيق السلام، كما استحسن العديد من العلماء و المفكرين أمثال الشيخ القرضاوي، وأحمد ياسين (سياسة الوئام المدني) في رسالة إلى رئيس الجمهورية 08 جويلية 1999.[5]

- كما أن تحرير الجزائر في نظر الرئيس لا يتأتى إلا من خلال إعادة الاعتبار لمواردها البشرية و توفير وسائل تسمح لها بالتحرك في العالم و رفع التحديات دون خوف أو عقدة، كذلك الأخذ بعين الاعتبار عنصر الشباب و دوره في التحرر من التبعية وكما أن تحرير البلاد لا يكون بالاعتقاد بمذهب

[1] Cheurfi, **op.cit**, p 133.
[2] Lahrech**, op.cit,** pp 328-329.
[3] **Ibid**, pp 328-329.
[4] صالح سليمان الغويل، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية** (بنغازي: منشورات قار يونس، ط1، 2003)، ص ص 182-187.
[5] Chronologie Algerienne 1830-2002, **op.cit**, pp 179-181.

معين و الانغلاق، و إنما عن طريق حل سياسي قابل للتطبيق و يهدف لخدمة الجزائر، و هو مسار واضح و مسؤول و متطور مع الزمن يحقق أمال الشعب و يعطي مكانة للجزائر....[1]

- كما أن المشروع الجديد الذي يعتبر إكمالا لقانون الرحمة الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 1995 كما يدخل حيز التنفيذ مباشرة بل اشترط فيه الرئيس مصادقة للبرلمان إضافة للاستفتاء الشعبي و بالفعل كان له ذلك يوم 12 جويلية 1999 بمصادقة البرلمان، كما عرضه على الجالية الجزائرية خارج الوطن يوم 11 سبتمبر 1999 و في الداخل يوم 16 من نفس الشهر و السنة و كانت النتائج كالتالي:[2]

(جدول يبين نتائج الاستفتاء حول مشروع قانون الوئام المدني في 19 سبتمبر 1999)

المسجلون	17512726	الأصوات الملغاة	105324
المصوتون	14890895	المصوتون ب نعم	14583075
الأصوات المعبر عنها	14785571	المصوتون ب لا	202496

المرجع 2

- حضي مشروع الوئام المدني باستحسان من التيارات السياسية بما فيها الإسلامية و دعم جماهيري فاق 17 مليون جزائري أي بنسبة 98.63 % من الموافقين في حين لم تتجاوز نسبة المعارضة 1.27% ،هذه المشاركة منحت الرئيس بوتفليقة شرعية سياسية و دستورية تؤكد ما كان قد تحصل عليه في الانتخابات الرئاسية السابقة و بالتالي قطع الطريق لكل المشككين في عدم نزاهتها.[3]

- استنادا إلى النتائج الإيجابية التي حققها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال عهدته الأولى أعيد انتخابه يوم 08 أفريل 2004 بنسبة 85% بعد إعلانه للترشح 22 فيفري 2004.

- في سنة 2008 قبلت لجنة " نوبل " أوراق ترشيح الرئيس لجائزة نوبل للسلام، بعد أن وقع على طلب الترشح عدد كبير من الناشطين في قضايا السلام في الجزائر و العالم، حيث صنف ضمن العشرة الأوائل من حوالي 180 طلب.[4]

- قام الرئيس بتعديل دستوري شهر نوفمبر 2008، ثم الإعلان عن ترشحه للاستحقاقات رئاسية مارس 2009، حيث صوت أعضاء البرلمان قصد تعديل المادة 74 من الدستور و التي تحدد فترة الولاية الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، الأمر الذي جسد رغبة الرئيس بوتفليقة البقاء في منصبه لأجل غير معلوم ....[5]

[1] Khaled Chaib, **Bouteflika Le President de son bilan le Défi** (Alger : les Editions El Hikma, 4 edn, 2004), pp 244-249.

[2] Chronologie Algerienne 1830-2002, op.cit, p 185.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي** (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2001)، ص ص 108-112.

[4] جريدة العرب الأسبوعي، **09 فيفري 2008**، ص 04.

[5] جريدة القبس، ع. 12800، **17 جانفي 2009**، ص 41.

ج) بعض خصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

1. امتصاص روح الجماعة:إن القدرة الإدراكية و النضج النفسي لدى الرئيس يتجلى من خلال الاقتناع الذاتي بفكرة الوئام المدني، في المرحلة الأولى – ثم بعد ذلك الإفصاح عنها و إقناع الشعب بها و هذا القدرة الاقناعية للقائد لا تأتي فقط من حدة بصيرة الرئيس بوتفليقة و استشرافه للمستقبل وإنما كذلك من خلال معرفته لماضي الشعب الجزائري المليء بالتجارب وحسن استخلاص العبر منها، كذلك السهر على متابعتها وتجسيد هذه الأفكار و تقييمها استجابتا للتطورات النفسية و الذهنية للقائد.

2. التناغم الوجداني بين الرئيس و الشعب: يظهر جليا هذا التناغم في خطابات الرئيس بوتفليقة منذ توليه السلطة – أو في المشاريع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، أو حق في هباته التضامنية أوقات الكوارث الطبيعية مثل: فيضانات باب الواد – زلزال بومرداس ... و هذا ما يوضح التنافس النفسي بين القائد و مجتمعه.[1]

3. قدرة استشراف المستقبل: من خلال إحاطته بالتاريخ القديم و المعاصر للجزائر استطاع أن يتنبأ الرئيس بأمور كانت تبدوا لدى العامة صعبة المنال أو شبه مستحيلة، فعني خطابات الرئيس بوتفليقة عند ترشحه للرئاسة، وعد بإخماد الفتنة و دفع عجلة الاقتصاد نحو النصر، وهذا ما حدث فعلا بعد تطبيق سياسة الوئام المدني و سياسات تنموية أخرى.

4. التربية العقلية لدى الرئيس بوتفليقة: حيث تميز بالقدرة على الإفصاح عما يجول بخاطره، و هذا يعود إلى البيئة التي تربى فيها و الرصيد المعرفي المعتبر بالإضافة إلى خبراته العديدة التي ساهمت في صقل مواهبه الفطرية، سمحت له بالتعبير عما يشعر به دون ضغط أو قهر، و باجتماع المعرفة و الفصاحة و القدرة الخطابية للرئيس تمكن من حمل العديد ممن حوله و المجتمع الجزائري على السير وفقا التصورات وقناعاته الشخصية.[2]

5. امتلاكه رصيد سياسي و تاريخي و ارتباطه بالعصر الذهبي للجزائر لفترة حكم الرئيس هواري بومدين.

6. الخبرة الدبلوماسية للرئيس منحته إمكانية نجاح أوسع في مجال تحسين صورة الجزائر على ساحة الدولية لارتباطه بعلاقة قوية مع أمراء دول الخليج و له توجهات إقليمية و عربية تساعده على هذه المهمة[3].

---

[1] قوراية، **مرجع سابق**، ص ص 174-177.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 177-181.

[3] رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة** (عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص ص 137-138.

د) أهم السمات الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة: لإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على بعض التصريحات و اللقاءات التليفزيونية التي أجراها الرئيس و خطاباته قصد إبراز أهم خصائصه الشخصية و المتمثلة فيما يلي:

- 1- الثقة بالنفس: تبدو شخصية الرئيس بوتفليقة ذات ثقة عالية نظرا لاستعماله ضمير المتكلم (الأنا) بشكل كبير للتعبير عن مواقفه الشخصية، ونعدد بعض الأرقام التي تفيد هذا الكلام، في 17 فيفري 2002 استخدم الرئيس عبارة "الأنا" 361 مرة أي بنسبة 8.94% خلال الحديث لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة، 90 مرة ما يعادل 8.10% خلال مؤتمر صحفي مع تلفزيون الشرق الأوسط "MBC" في 03 سبتمبر 2000، وتعززت هذه النسبة في إجمالي حواراته وخطبه على غرار صحيفة الشرق الأوسط والإذاعة البريطانية BBC، صحيفة "دير شبيغل" الألمانية، جريدة الوطن الكويتية وغيرها ما بين 4.95% إلى 6.45% عام 2000.من خلال النسب والنتائج يمكن القول أن الرئيس بوتفليقة يتميز بثقة عالية في النفس تجعله يسعى لفرض تصوراته بخصوص قضايا ومسائل السياسة الخارجية وكيفية التعامل معها.

2) النزعة القيادية: تبرز النزعة القيادية لدى الرئيس من خلال استعماله المتكرر لضمير الجماعة في مختلف أحاديثه و تصريحاته الصحفية، حيث ورد ضمير الجماعة ما بين 2.70 % و 5.85 % على لسان الرئيس مع تلفزيون الشرق الأوسط و الندوة الصحفية بالإمارات – و الشيء ذاته مع مجلة " دير شبيغل" الألمانية – صحيفة الشرق الأوسط و تلفزيون الإمارات العربية المتحدة و قناة " أل بي سي " اللبنانية.

- أما على مستوى السياسة الخارجية نجد الرئيس تكلم بضمير الجماعة، في كلمته خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول و حكومات الإتحاد الإفريقي بإثيوبيا في 07 جويلية 2000 بنسبة 5.21% من خلال نتائج التحليل اللغوي المتعلقة بتكرار ذكر المصدر مع المعلومة حيث نلاحظ أن الرئيس عمد إلى ذكر مصدر المعلومة بين 34 و 37 مرة أثناء حديثه لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة، وكلمة ألقاها خلال القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية " ببوركينافاسو " 26 نوفمبر 2004، كما يلاحظ زيادة اهتمام الرئيس بذكر كلمة مصدر المعلومة في إطار التجمعات الدولية على غرار- الدور العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – بتيلاندا – الدورة التاسعة و الخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

- كذلك يمكن التأكيد على النزعة القيادية وروح المبادرة في شخصية الرئيس بوتفليقة بالنظر إلى نتائج تكرار عبارات " بالإمكان " التي تدل على نقص الحزم و ضعف روح المبادرة – حيث لم تتجاوز

نسبة 01 % في أعلى مستوياتها خلال الندوة الصحفية أو اللقاءات التلفزيونية للرئيس م ايدل على الحزم لدى هذا الأخير في توجهاته على مستوى السياسة الخارجية.

- رغم كل هذا إلا إن الرئيس بوتفليقة يتميز بنوع من التردد أو التحفظ خصوصا معالجته لقضايا السياسة الخارجية، حيث تم تسجيل ما نسبته (1.50 % إلى 2.37%)من عبارات " استثناء " أو" تناقص " خلال حديثه لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة و قناة " أل بي سي " اللبنانية و حواراته مع مجلة " دير شبيغل " الألمانية و كذا صحيفة الشرق الأوسط و غيرها.

3) الواقعية و الاتزان: تتجلى هذه الشخصية من خلال استعمال الرئيس عبارات التفسير المتكررة " الشرح – التعليل "، في مختلف الندوات و اللقاءات التلفزيونية و الصحفية، و كذا المؤتمرات الإقليمية و الدولية، ونذكر منها كملة ألقاها في القمة العاشرة للمنطقة الدولة الفرنكوفونية حيث سجلت عبارات التفسير نسبا بلغت 3.73 % ، ز كذا عبارات " الإحسان " " الخيال " " الألوان " التي وردت بشكل ضئيل بنسبة 0.2% إلى 1.08%.

هـ) بعض توجهات و تفصيلات الرئيس بوتفليقة على مستوى السياسة الخارجية:

- بما أن ⟵ يصب في هدف واحد.[1]

- بناءا على ما سبق و قصد تحديد أهم التوجهات السياسية للرئيس بوتفليقة عمدت الدراسة على تحليل بعض خطب ورسائل و تصريحات أجراها الرئيس خلال فترات حكمه " أفريل 1999– 2014 "

- يبدو اهتمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالسياسة الخارجية واضحا خصوصا على قضايا السياسة الخارجية في أغلب خطبه و رسائله التي شملتها الدراسة إذ أن نسبة التصريحات الموجهة ذات الشأن الخارجي بلغت 70% أي حوالي 490 نصا في حين لم تتجاوز خطب الرئيس و رسالاته ذات الشأن الداخلي 30%.

- من خلال الدراسات يتبين أن الرئيس على مستوى السياسات الخارجية يفضل الانخراط في علاقات متعددة الأطراف، حيث سجل التصنيف الذي شمل 560 وحدة تحليل لخطب و رسائل – أن 364 وحدة كانت في إطار العلاقات المتعددة الأطراف أي نسبة 66.66 % و 182 وحدة في إطار العلاقات الثنائية الأطراف اي نسبة 33.33 %.

- و فيما يتعلق بالتوجه الجغرافي في السياسة الخارجية للرئيس نجد أنه يحرص على المشاركة في العلاقات الخارجية ذات الطابع الإقليمي بنسبة بلغت 60.43% أي حوالي 144 وحدة تحليل.

[1] رماني، **مرجع سابق**، ص ص 11-17

- عن التوجه القطاعي أو الميداني في السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة أولى اهتمامه نحو الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ما يفوق 41.75% ثم الميدان السياسي بنسبة 32.14% يليها القطاع الثقافي بنسبة 16.48% و هذا دائما في إطار السياسة الخارجية متعددة الأطراف.

- يتأكد اهتمام الرئيس بالقضايا الاقتصادية لحصول هذا التوجه نسبة 24.77% كمتوسط في مختلف خلط الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

- على مستوى العلاقات الخارجية في إطارها ثنائي الأطراف و على رغم اهتمام السيد الرئيس بالمجال الإقليمي بصفة عامة، إلا أنه يفضل العلاقات الثنائية مع الدول المتطورة (48.35%)، حيث طغى الجانب السياسي حسب توجه الرئيس 65.35% من الخطب و الرسائل، يليها الميدان الاقتصادي بنسبة 20.32%.

- كذلك من خلال التحليل اللغوي لخطب الرئيس نجه غير راض عن الأوضاع و الظروف التي ميزت أغلت اهتماماته في تردد عبارات النفي و تكرارها ما نسبته 5.21% -5.74% ، و استنادا إلى هذا الاستخدام المتكرر لأدوات النفي، يمكن القول أن الرئيس بوتفليقة يسعى من خلال سياسته الخارجية لتغيير الأوضاع باتجاه معين يكون أكثر اتساقا مع نسقه العقيدي .

- **خلاصة:** بناءا على ما سلف شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هي شخصية نشيطة و مستقلة يهتم بالمشاركة في التجمعات الدولية و يحاول فرض توجهه الخاص، كما يأبى الرئيس الدخول في علاقات تبعية مع أية دولة أخرى، كذلك يتصف بدوافع كحب تحقيق التكامل و الاندماج الدوليين وفقا لتصوراته الشخصية إضافة إلى ذلك يتميز بثقة عالية بالنفس و اعتقاده بقدرته على التحكم في القضايا و الأحداث الدولية (تصنيف مارغيت هيرمان).

المبحث الثاني: دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القضايا السياسية:

- أ) دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بعث مكانة الجزائر:

- شهدت الجزائر ركودا دبلوماسيا منذ أحداث أكتوبر 1988، مقارنتا لما كانت عليه سنوات (1962 – 1968) كما أن هذه الأحداث أثرت سلبا على تفاعل الجزائر مع القضايا الدولية، إذ تضائل حضورها و تأثيرها الدبلوماسي في التجمعات و المحافل الدولية، و تناقصت مع ذلك حظوظ الجزائر في الاستفادة من السياق الدولي سواء في إطار علاقاتها الخارجية الثنائية أو متعددة الأطراف و على مختلف المستويات الجهوية منها و الدولية[1].

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريترية** (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004)، ص ص 37-40.

- كذلك تأثرات السياسة الخارجية للجزائر سلبا بالأوضاع الداخلية خلال الفترة (1990– 1999) بسبب رسم الصور السيئة عن الجزائر التي كادت تذهب بمكانتها الإقليمية و الدولية، و انقطاع الزيارات الأجنبية و لم تعد تشارك في صياغة العديد من التحولات العالمية، زيادة على تكرار محاولات التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية [1].

- و بناءا على هذه الأوضاع أدرك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بفضل تجربته الطويلة في ميدان السياسة الخارجية، منذ وصوله السلطة أن استرجاع تلك المكانة التي كانت عليها الجزائر خلال الفترات السابقة مرهون بمدى إمكانية تخطي الأزمة الداخلية و تحقيق درجة من الانسجام و التفاهم الداخلي الذي يسمح للجزائر بالانطلاق نحو الخارج، حيث طرح مشروع الوئام المدني الذي لقي استحسان الجماهير سواء على المستوى الداخلي الخاص بالمجتمع الجزائري، و على ساحة الدولية باعتراف القوى العظمى بأحقية و مصداقية انتخابه للرئاسة، بفضل الدعم الجماهيري المحصن ... [2].

- إذن شكل وصول الرئيس منذ وصوله إلى الحكم عام 1999 منعطفا حاسما في السياسة الخارجية الجزائرية، بفضل خبرته و تتبعه للتطورات الدولية مكانته من استثمار الأزمة الجزائرية بهدف العودة بالبلاد إلى الساحة الدولية، في ظل إدراك العالم لخطورة الإرهاب كظاهرة متعددة المستويات و انها ليست متعلقة بنظام سياسيين، أو مؤسساتي معين ... [3].

- استطاع الرئيس بوتفليقة إعطاء دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية من خلال توليه كل بعض النزاعات المعقدة و القديمة كنزاع الحدود بين " إثيوبيا " و" اريرتيريا " المساهمة في حل نزاع الحرب الأهلية في السودان – كذلك لعب الرئيس الدور الأول في فك قضية " لوكربي " و رفع الحصار على ليبيا كما تمثلت جهود الدبلوماسية لأجل حل قضية الصحراء الغربية ، توسيع وجهة النظر بخصوص مسألة التسوية بالشرق الأوسط ، تكثيف النشاط الدبلوماسي على المستوى الدولي بشأن الحرب على الإرهاب [4].

- تجلت هذه العودة السريعة للدبلوماسية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة وثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر 1999، الذي جمع ما لا يقل عن 42 رئيس دولة ما يشير إلى أنها قد تخلصت من عزلتها الدولية، و كذا كسر الحصار المفروض عليها من قبل الدول الكبرى، و بالتالي إمكانية عودتها

---

[1] بن قبي، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.
[2] يحيى ح زوبير، **"جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا"**، في محمد بجاوي (محرر)، آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور، تر. شوان بوشامة (وهران: دار الغرب، 2003)، ص ص 195-208.
[3] بن قبي، مرجع سابق، ص ص 30-31.
[4] خلادي، مرجع سابق، ص ص 104-105.

للعب دورها الإقليمي على المستوى القاري، الذي تمثل في مشاركة الجزائر بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية و ممثلا للقارة الإفريقية، في العديد من المحافل و التجمعات مثل:

* القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة " سرت " الليبية سبتمبر 1999.

* الدورة الرابعة و الخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بـ " نيويورك " 1999.

* شارع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كممثل للقارة الإفريقية في تجمع " ريميني " للصداقة بين الشعوب بإيطاليا 23 أوت 1999 – القمة الإفريقية الأوروبية بالقاهرة أفريل 2000.

* الندوة السادسة " لمونتريال " بكندا شهر ماي 2000 من أجل مئوية جديدة في إفريقيا و الشرق الأوسط، كما قام الرئيس بعدة زيارات رسمية نحو العديد من الدول الإفريقية و العالم (واحد و ثلاثين زيارة من 1999 إلى 2002) ما يعكس النشاط الدبلوماسي المكثف للرئيس بهدف الدفاع عن القضايا الإفريقية ، و استعادة مكانة الجزائر الإقليمية كناطق باسم دول القارة الإفريقية .. [1].

- اتضحت النزعة الهجومية للدبلوماسية الجزائرية بشكل كبير خلال سنة 2001، حيث قاد الرئيس ما نسبته 82.35 % من الزيارات نحو بعض دول العالم أي حوالي سبعة عشر زيارة، كما كان الاتجاه نفسه سنة 2002 التي عرفت حوالي ثماني زيارات رسمية ركزت فيها على المجال الجغرافي و الإقليمي.

- كذلك دور الوساطة الجزائرية في وقف إطلاق النار بين" إريتريا و إثيوبيا "سنة 2000 [2]مشاركة الجزائر إلى جانب نيجريا و جنوب إفريقيا في إقناع أعضاء دول الثمانية ببرنامج و خطة نشاط إفريقيا أو " الشراكة الجديدة من أجل تطوير إفريقيا " و ذلك في لقاء مجموع الثمانية الكبار "جوان 2002" بكندا – تنظيم الملتقى الإفريقي الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 2002 (حول الإرهاب) – ثم استدعاء الرئيس بوتفليقة للعديد من القمم و التجمعات الدولية، كقمة " كاناناميكس" بكندا في 26 و 27 جوان 2002 التي عرفت استضافة ماركين غير أعضاء في مجموع الثمانية و بذلك شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ إفريقيا نحو بقية العالم، وقد سعى الرئيس بوتفليقة خلال هذه المشاركة تقديم تصوراته حول قضايا التنمية و السلم و الأمن في العالم، و مساعدة الدول الإفريقية على التنمية عن طريق رفع الحواجز الجمركية لسلعها.

[1] بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 37-40.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 315-318.

- و محاربة الأمراض المتفشية في القارة مثل "السيدا" و ظاهرة الأمية، كذلك ضرورة الدعم المادي من خلال المساعدات التي قدرت ستة ملايير دولار سنويا إلى غاية 2006، و مساعدتها على الإندماج ضمن الاقتصاد العالمي (قمة الثمانية بـ "إيفيان" فرنسا".

- كذلك قمة مجموعة الثمانية و إفريقيا المنعقدة " بلاكويلا" (إيطاليا) جويلية 2007 [1]

- كل هذه المؤشرات تدل على توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو محاربة فرض تصوراتها، على المستوى القاري و تمكين الجزائر من لعب دورها الإقليمي الذي أكد عليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الانتخابي و كذا في العديد من خطاباته السياسية[2].

- كذلك عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 حوالي ثلاثة و ثمانين وفدا أجنبيا بنسبة 86.74 %، كما احتضنت سبع تجمعات ذات طابع إقليمي إفريقي، بالإضافة إلى تسجيل حوالي 294 زيارة خلال الفترة نفسها أي بمعدل زيارة واحدة كل ستة أيام، حيث أسفرت هذه الزيارات إلى إبرام لعدة اتفاقيات ثنائية و دولية شملت مختلف القطاعات[3].

ب) التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية:

1) التوجه المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية: منذ وصوله إلى السلطة أدرك الرئيس بوتفليقة أهمية التحرك الجماعي على المستوى الإقليمي ، و من هذا المنطلق سعى الرئيس لبعث الإتحاد المغاربي المجمد من قبل المغرب منذ سنة 1995 نظرا لموقف الجزائر الثابت بخصوص قضية الصحراء الغربية. من جهتها أيقنت الدول العربية الشقيقة صدق نوايا الرئيس لإعادة إحياء النظام الإقليمي المغاربي، و هذا دفع الرئيس المصري "حسني مبارك" إلى طرح وساطته بين الجزائر و المغرب من أجل بعث العلاقة التي ابتدأت ببرقية التهنئة التي أرسلها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الرئيس بوتفليقة، و كانت هذه الرسالة تدور في مضمونها حول إنعاش علاقة حسن الجوار و التعاون بين البلدين، حيث ترقب بعض المتتبعين للعلاقة بين البلدين بلقاء مرتقب بين الرئيسيين غير أن وفاة الملك المغربي حال دون ذلك، ثم تواصلت عملية تطوير العلاقة من خلال الحضور البارز للرئيس بوتفليقة خلال تشجيع جنازة ملك المغرب، و إعلان الجزائر لفترة حداد وطني، و فتح الحدود مع المغرب في 20 أوت 1999، لكن هذا الدفء لم يدو طويلا حيث شهد يوم فتح الحدود مجزرة في

[1] www.el-mouradia.dz. عبد العزيز بوتفليقة، **"الخطب والرسائل"**، (2015/05/31

[2] زوبير، **مرجع سابق**، ص ص 195-208.

[3] Chaib, **op.cit**, pp, 210-211.

الجزائر راح ضحيتها ستة و عشرون مدنيا على يد الجماعات الإسلامية المسلحة، التي تعتقد الجزائر وجود قاعدتها الخلفية في المغرب ...[1].

- رغم أن السياسة الخارجية الجزائرية بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تهدف إلى تحسين الظروف الداخلية والخارجية للبلاد وتنويع مسارات التعاون الإقليمية والدولية، إلا أن المغرب يتابع عن قرب هذه التحركات الدبلوماسية لاعتقاده أنها تنم عن دعم خفي "للبوليزاريو" والقضية الصحراوية.

هذا الشك المفرط للمغرب بخصوص مقاصد الدبلوماسية الجزائرية خلق نوعا من التنافس بين البلدين تمثل في: تخوف المغرب من العلاقة التي تشهدها الجزائر وأمريكا خاصة بعد تبني مشروع "ستيوارت إيزنشتات".

اشتداد التنافس خاصة بعد نجاح صفقة الأسلحة الجزائرية البريطانية تحت وساطة مغربية هذا الأخير الذي سحب سفيره من قطر.

- كذلك قام الملك المغربي بزيارة الهند مباشرة بعد زيارتها للرئيس عبد العزيز بوتفليقة قصد معرفة موقف الهند من القضية الصحراوية، وارتفاع حدة التنافس بين البلدين حول مواقف دول الخليج نظرا للعلاقة الوطيدة للرئيس بوتفليقة مع بعض قادتها، فكل هذا التنافس انعكس سلبا على القضية الصحراوية، فبعد تمكن الجزائر من تحييد دور إيران في دعم حركات الحركات الإسلامية في الجزائر، سارع المغرب من جهته لإقناع إيران بغلق مكتب البوليزاريو في طهران.[2]

- ويضاف إلى هذه الحساسيات بين البلدين مشاكل أخرى تشكل تحديات لاستكمال مسار اتحاد المغرب العربي أهمها: 1- مسألة الهجرة: حيث أن قضية الهجرة ستصبح عامل لاستنزاف القوى المؤهلة والنشيطة في دول المغرب العربي.

2- الحصار على ليبيا: أدى هذا الحصار الذي فرضته الدول الغربية على خلفية قضية "لوكربي" إلى انخفاض الحماس الليبي بخصوص نهج الوحدة العربي والمغاربي، خاصة بعد موقف المتفرج الذي التزمت به دول الإتحاد المغربي، وعدم اتخاذ أي مبادرة لفك هذا الحصار.[3]

3- مشكل الحدود: خصوصا مع الجزائر والمغرب فقضية المخدرات والمشاكل القائمة حول قضية الصحراء خصوصا من الناحية الأمنية.[1]

---

[1] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 116-118.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 78-81.

[3] علي عياد كرير، **"المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي"**، في محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005)، ص ص 171-185.

1/الموقف الجزائري اتجاه القضية الصحراوية:

ورد في تصريحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول موقفه اتجاه القضية الصحراوية بقوله: "موقفي، إن الجزائر بعد ثماني سنوات من الحرب مع فرنسا قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري، إذن لم نستقل إلا بعد ما قال الشعب الجزائري .....يريد الاستقلال، ودافعنا منذ 1962 عن هذا المبدأ في جميع أقطار العالم، في "بلير"...وفي "برونـاي"، ودافعنا...، ودافعنا عليه في الصحراء الغربية..[2]

- وأكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة موقفه الرسمي خلال القضية عندما قام وفد من الكونغرس الأمريكي بزيارة إلى الجزائر شهر ماي 2002، سعيا لإقناع الجزائر بالدخول في تطبيع مع إسرائيل حيث حاول الوفد برئيسه "ريتشارد بوز" مقايضة موقف الجزائر اتجاه إسرائيل مقابل تغيير الموقف الأمريكي حيال النزاع في الصحراء الغربية، لكن الرئيس بوتفليقة رفض مبدأ القضيتين مؤكدا دعم الجزائر للشعب الصحراوي بأحقية تقرير المصير، وعدم ربط العلاقة الجزائرية الإسرائيلية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مصير الصحراء الغربية.

- كذلك أكدت الجزائر على أن دعمها المطلق للقضايا العادلة في العالم، وكذا وقوفها إلى جانب حركات التحرر في إفريقيا، يعتبران من أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية، ويتضح هذا من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة حيث يشبه مسألة الصرحاء الغربية بالقضية الجزائرية خلال ثورتها التحريرية، وبالتالي فهي قضية تصفية استعمار لابد لها حسب اعتقاد الرئيس أن نحل عن طريق تقرير المصير.[3]

- ومن كل ما سبق يبدو أن السياسة الخارجية الجزائرية، في إطارها الإقليمي تتميز بنوع من المثالية في التعامل مع قضايا التكامل وحل النزاعات سواء في إفريقيا أو المغرب العربي، أو من خلال المرافعة لصالح دول العالم الثالث في المحافل الدولية، لكن في الواقع هذه السياسة الخارجية تحمل في طياتها أهداف ومصالح مادية ومعنوية لفائدة الجزائر خاصة من قبل الدول الكبرى حيث عبر الرئيس بوتفليقة بقوله: "كل هذه المواقف المبدئية تعطيك وزنا معينا في العالم العربي ووزنا معينا في القارة الإفريقية، وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية.

---

[1] بوتفليقة، تصريحات وأحاديث صحفية، **مرجع سابق**، ص 213.
[2] **المرجع نفسه**، ص 236.
[3] جريدة الخبر، ع.5657، 04 جوان 2009، ص 02.

- فمخاطبة هذه الدول تجعلك تشعر بأنني ناطق بلسان ثلثي البشرية، وبالتالي حاجتك مقضية، إذن هي سياسة مبادئ ومصالح، وهذا ما يعكس سمة الواقعية للرئيس بوتفليقة، وكذا الروح الوطنية التي يتميز بها.[1]

2/ البعد العربي في السياسة الخارجية الجزائرية:

سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعتمادا على خبرته الدبلوماسية في إعادة العلاقات السياسية مع دول الخليج العربي التي تربطه مع قادتها علاقات شخصية متميزة، لاسيما المملكة العربية السعودية التي رأى فيها الرئيس بوتفليقة أهم إطار للتحرك الدبلوماسي الذي سوف يمكنه من تطويق الأزمة الأمنية الداخلية، باعتبار أن الجماعات الإسلامية الناشطة بالجزائر كانت على علاقة بالمملكة العربية السعودية.

إضافة إلى ذلك اضطلع الرئيس بوتفليقة بدور تنشيط العلاقات الجزائرية العربية، والعربية العربية استنادا لقناعة شخصية مفادها أنه الرئيس العربي الوحيد الذي لا توجد اتجاه حركاته أي مواقف مسبقة، وبالتالي فهو المؤهل الأول للقيام بدور المصالحة العربية.[2]

وعلى مستوى العلاقات الثنائية عمل الرئيس على دخول الجزائر إلى حاظرة دول المشرق العربي، حيث طورت الجزائر علاقات التعاون مع كل من الأردن وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحد .

وأما على المستوى الجماعي حاولت الجزائر تجسيد هذا التوجه خلال قمة منظمة جامعة الدول العربية المنعقدة في الجزائر (22 و23 مارس 2005) التي طغى عليها الطابع الدولي حيث لم تعالج القضية العراقية ولا الملف السوري اللبناني بشكل مقنع، وتجاوزها مسألة "دارفور" ومسألة الصحراء الغربية.

وكان من أهم نتائج قمة الجزائر لمنظمة جامعة الدول العربية في دورتها السابعة عشر في مارس 2005 المصادقة على بعض التوجهات الإصلاحية الآتية:

1. إضافة مادة جديدة لميثاق الجامعة تتضمن إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه أساسي.
2. تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة المتعلقة بالتصويت في حالة الاعتداء على دولة عضو.

[1] بوتفليقة، تصريحات وأحاديث، **مرجع سابق**، ص ص 121-122.
[2] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 120-122..

3. تكييف نص المادة السابعة من الميثاق الخاص بآلية اتخاذ القرارات.
4. تشكيل لجان متخصصة تعمل على إعداد مشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي.
5. تسريع عملية تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تنفيذ قرار الجامعة رقم 280 الصادر بتاريخ 23 ماي 2004.[1]

وبما أن جل القرارات كانت مقتبسة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومن خلال تحليل مضمون نص البيان الختامي للقمة المنعقدة بالجزائر، تتبين هيمنة التوجهات الشخصية للرئيس في السياسة الخارجية، وكذا توجيهه لأشغال القمة التي ركزت على المسائل الاقتصادية والاجتماعية بنسبة تجاوزت 39%، حيث كان الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتجارية بنسبة تقدر بنحو 25.35%، أما قضايا التكامل الإقليمي والدولي فقد احتلت المركز الثاني في المناقشات بنسبة فاقت 18%، في حين حظيت مسائل الاحتلال الأجنبي للأراضي العربية نسبة 17%، 12.67% خصصت لبحث سبل حل النزاعات في الوطن العربي، أما عن قضية إصلاح آليات ومؤسسات التفاعل الإقليمي والدولي فقد حظيت بنسبة 9.85%، وعن قضية الإرهاب لم يخصص لها نقاش الجامعة سوى 14% ذلك راجع إلى اعتقاد الرئيس بوتفليقة أن الجامعة لا تمثل الإطار الأنسب لطرح سبل محاربة الإرهاب، والتي يجب أن تعرض على مستويات عالمية أشمل. جدول يوضح نسبة تكرار القضايا التي ناقشتها قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في الجزائر بين 22 و23 مارس 2005.[2]

طبيعة القضايا		تكرارها (فكرة)	نسبتها	المجموع
سياسية	التكامل الإقليمي والدولي	13	%18.30	%45.07
	الاحتلال الأجنبي	12	%16.90	
	إصلاح آليات التفاعل	07	%09.85	
اقتصادية واجتماعية	اقتصادية وتجارية	18	%25.35	%39.43
	اجتماعية	10	%14.08	
أمنية	حل النزاعات	09	%12.67	%14.08
	مكافحة الإرهاب	01	%01.40	

- **دوافع تحريك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار جامعة الدول العربية:** يرجع اهتمام الرئيس بجامعة الدول العربية كإطار إقليمي لتنسيق الجهود العربية إلى الدور التاريخي الذي لعبته الجامعة في دعم الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، فالرئيس أكثر يقينا و اعترافا بالمجهودات المادية و

[1] جامعة الدول العربية، **الأمانة العامة**، نص البيان الختامي للقمة العربية السابعة عشر التي انعقدت بالجزائر في 22-23 مارس 2005.
[2] جامعة الدول العربية، **مرجع سابق.**

المعنوية لجامعة الدول العربية، و فيما يتعلق بالدعم الدبلوماسي أو التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث أصدرت الجامعة ستة و عشرين قرارا خاصا بالجزائر خلال الفترة ما بين 1955 و 1964 وأبرزها مساندة التوجه الاستقلالي الجزائري و الاعتراف بالحكومة المؤقتة كعضو مراقب في اجتماعات الجامعة منذ سنة 1959، إضافة إلى مقاطعة الدولة المستعمرة، و دعم مسار التنمية في الجزائر بعد الاستقلال [1].

- **الموقف الجزائري حيال القضية الفلسطينية:**

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة – و في موقفه الرسمي اتجاه القضية الفلسطينية – فضل الالتزام بما حققته المسيرة النضالية للسياسة الخارجية الجزائرية في دعم الشعب الفلسطيني، حيث صرح خلال ندوة صحفية عقدها يوم 16 أفريل 1999 بأنه يرفض أي تطبيع مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الجولان و جنوب لبنان و القدس الشرقية، وكذا اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر بشكل فعال في اقامتها و رعايتها [2].

و يجد هذا الموقف تفسيرا له في الماضي النضالي للرئيس بوتفليقة بصفته كان وزيرا للشؤون الخارجية الجزائرية، حيث تراس في سبتمبر من عام 1974 الدورة التاسعة و العشرين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، و كان له الفضل في استصدار قرارين مهمين تمثل أحدهما في إشراك فلسطين كعضو ملاحظ و لأول مرة ضمن أشغال منظمة الأمم المتحدة، إذ شارك السيد ياسر عرفات رئيس حركة منظمة التحرير الفلسطينية بك البروتوكولات التي تخصص لرؤساء الدول.(1)[3]

كذلك يمكن تفسير هذا الموقف في السياسة الخارجية الجزائرية استنادا إلى ماضيات الثوري و النضال يصد كل أشكال الاستعمار، حيث تم كريس هذا المبدأ ضمن محددات السياسة الخارجية الجزائرية التي نص عليها بيان 19 جوان 1965، كانت الجزائر أو دلو دعت الفلسطنيين للاقتداء بتجربتها الخاصة حين أنشأت حكومة مؤقتة في الخارج، و التي بواسطتها كانت تمثل الشعب الجزائري، و ترافع عن حقه المشروع في الاستقلال في مختلف المحافل الدولية. من جهة أخرى كان الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين من أشد المتحمسين لإقامة سلطة فلسطينية تكون بمثابة خيارا ضروريا في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، و ذلك انطلاقا من مبدأ تدويل التجارب الوطنية. زيادة على ذلك كالرئيس هواري بومدين يطمح لأن تقوم الدولة الفلسطينية فوق الأراضي الجزائرية، إيمانا منه بواجب

[1] بشيري، **مرجع سابق**، ص ص 168-198.
[2] محمد تامالت، **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية** (الجزائر: شركة دار الأمة،ط1،2001)،ص ص 208-212.
[3] رماني، **مرجع سابق**، ص ص 56-57.

الدعم الذي تلتزم به الجزائر – من خلال سياستها الخارجية – حيال القضايا العادلة و مسائل تصفية الاستعمار في العالم.

واصل الرئيس الشاذلي بن جديد على نهج سلفه في دعم القضية الفلسطينية ، حيث بادر إلى دعوة الدول العربية للاجتماع في قمة طارئة بالجزائر في 07 جوان 1988 يكون خلالها الإعلان عن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، و بهذا تكون الجزائر قد التزمت بأحد أهم محدداتها في السياسة الخارجية عندما أعلن السيد ياسر عرفات من قصر الأ[مم بالجزائر غن قيام دولة فلسطينية في 15 نوفمبر 1988، و كانت الجزائر أول المعترفين بالدولة الجديدة، كما عملت الجزائر على حشد الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية إذ وصل عدد الدول التي اعترفت بها إلى ست و سبعين دولة خلال شهر واحد فقط بعد إعلان قيامها.

و نظرا للأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائري فيما بعد – أي منذ سنة 1992 – فإنها ام تتمكن من متابعة مفاوضات السلام بين الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني، لكن هذا لم يمنع الجزائر من مواصلة دعم السلطة الفلسطينية، حيث أعلن سفير الجزائر السابق بالولايات المتحدة الأمريكية السيد نور الدين يزيد زرهوني عن منح الجزائر مبلغ عشرة ملايين دولار موزعة على ثلاث سنوات لفائدة الفلسطينيين، رغم أن المبلغ كان يساوي نصف المخصصات الجزائرية لفلسطين خلال عقد الثمانينيات.(2)[1]

و عموما يمكن تفسير هذا التوجه العربي في السياسة الخارجية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة استنادا إلى خلفية تاريخية للرئيس تعود إلى فترة وزارته للشؤون الخارجية الجزائرية، إذ تضمنت السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك توجهات عربية مماثلة لما هي عليه اليوم، حيث قال الرئيس هواري بومدين في أحد خطاباته:" إن المغرب العربي أو فكرة المغرب العربي، يجب ألا تقودنا إلى التقوقع على النفس و العزلة و إنما يجب علينا دوما النظر نحو العالم العربي، باعتبار أن مشاكله ، و تحركاته، و آلامه تخصنا نحن أيضا. كما لا ننسى أبدا أن إخواننا في العالم العربي كانوا إلى جانبنا، و أن جل اهتمامهم كان موجها إلى الجزائر الثائرة. و اليوم فإن إخواننا في المشرق يعيشون في ظروف صعبة، ويواجهون مشاكل استعمارية صعبة".

و يبدو أن هذا التصور الذي عبر عنه الرئيس هواري بومدين مازال قائما إلى اليوم، كما أن الموقف الجزائري لم يتغير كثيرا، حيث تبقى الجزائر تعتبر القضية الفلسطينية مسألة تصفية استعمار، و بالتالي يجب أن تلقى الدعم المادي و الدبلوماسي من طرف الجزائر. و رغم ذلك تقبة التحركات الجزائرية اتجاه القضايا العربية في الشرق الأوسط مسبوقة بنوع من الحذر، و عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

[1]- تامالت، **مرجع سابق**، ص ص 208 – 212.

صراحة عن ذلك بقوله: ' في كل الأحوال، مهما يكن من الآن فصاعدا في المنطقة، فإن الجزائريين لن يكونوا أكثر فلسطينيين من الفلسطينيين، و لا عراقيين أكثر من العراقيين، و لاسعوديين أكثر من القرشيين"، و هذا يعني أن الدول العربية يجب أن تنظم أنفسها من الداخل و تعمل على تجاوز الخلافات البينية ثم التكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، و بعد يمكن التخطيط لعمل جماعي عربي مشترك.(1)[1]

و يعكس هذا الموقف سمة التحفظ التي تتميز بها شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في معالجته لقضايا السياسة الخارجية. كذلك يمكن إرجاع هذا التعديل في مواقف السياسة الخارجية الجزائرية إلى طبيعة السياق الدولي الذي تغير باتجاه الأحادية القطبية، و بالتالي فإن تشبث الجزائر بمواقف قد تتعارض مع توجهات الدول الكبرى – و على رأسها الولايا ت المتحدة الأمريكية التي تتولى إدارة الصراع في الشرق الأوسط – سوف يؤثر على مصالحا الوطنية.

و من جهة أخرى يجسد هذا الاعتدال في مواقف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضايا العربية الطبع الواقعي في شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و كذا الروح الوطنية التي تمثل أحد محددات السياسة الخارجية الج زائرية. أيضا يجد هذا الموقف المحايد للرئيس بوتفليقة حيال القضية الفلسطينية تفسيرا له في طار مبدأ عدم الانحياز الذي ينص على عدم الدخول في قضايا دولية تكون من اهتمام القوى الكبرى.

3 / البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية:

بدى البعد الإفريقي واضحا في السياسة الخارجية الجزائرية منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، حيث شهد النصف الثاني من سنة 1999 حوالي ست و عشرين زيارة رسمية قام بها الرئيس أو بعض مساعديه، كان من بينها أربع و عشرين زيارة باتجاه أكثر من أربعين دولة إفريقية، أما سنة 2000 فقد سجلت هي الأخرى حوالي خمس و عشرين زيارة إلى الخارج، قاد منها الرئيس بوتفليقة إحدى عشرة زيارة، و في حين تولى القيام ببقية الزيارات ممثلين عنه. و كانت نسبة الوفود الدبلوماسية الجزائرية الموجهة نحو الدول الإفريقية حوالي 80 % ، و هي نسبة تؤكد أهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، كما تبرز عقيدة الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر على المستوى القاري.[2]

و تجلى أيضا التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي استضافتها الجزائر في جويلية 1999، كما شاركت الجزائر بصفتها

---

(1) – Bousselham, **op.cit**,p p. 288-289.

2- بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 309 – 315.

رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية وممثلة للقارة الإفريقية في العديد من المحافل و التجمعات الدولية، مثل القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة " سيرت " الليبية في سبتمبر 1999، و الدورة الرابعة و الخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المنعقدة " بنيويورك" (عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية) خلال شهر سبتمبر و أكتوبر من سنة 1999، كذلك شارك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بصفته ممثلا للقارة الإفريقية مع تجمع " ريميني" بين الشعوب بإيطاليا في 23 أوت 1999، و كذا أشغال القمة الإفريقية – الأوروبية المنعقدة بالقاهرة خلال شهر أفريل 2000، من جهة أخرى قام الرئيس بوتفليقة بعدة زيارات رسمية إلى العديد من الدول في إفريقيا و العالم ساعدت الجزائر بشكل كبير على إنجاح دور الوساطة في القرن الإفريقي حيث قام الرئيس – منذ توليه السلطة و إلى غاية سنة 2002 – واحد و ثلاثين زيارة خارج الوطن، و هو ما يعكس النشاط الدبلوماسي المكثف للرئيس بوتفليقة بهدف الدفاع عن القضايا الإفريقية في العالم.[1]

على المستوى المؤسساتي بد التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية جليا في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك من خلال قراءة المرسوم الرئاسي رقم 404 – 02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، و الذي أعاد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، حيث خصص التنظيم الجديد " مديرية عامة لإفريقيا" تتمثل مهاما – حسب ما جاء في المادة الرابعة من المرسوم – في تنسيق و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا من خلال دفع مبادرات التعاون، و متابعة تنفيذ مخططاته.[2]

(و يمثل الشكل رقم 04 ضمن قائمة الملاحق الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لإفريقيا).

أيضا يظهر اهتمام السياسة الجزائرية بالقضايا الإفريقية في استحداثها لوزارة الشؤون الإفريقية، و في مساهمتها لإنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب الذي اتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا له، حيث كانت الجزائر قد احتضنت – في هذا السياق – الاجتماع الحكومي المشترك لدول الإتحاد الإفريقي لمحاربة الإرهاب في أكتوبر 2004. ويضاف إلى الدور الجزائري في القارة الإفريقية ذلك التقارب بين الجزائر و جنوب إفريقيا و الذي تجسد في العمل المشترك بين البلدين في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، و في تمثيل القارة لدى مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، أيضا تمكنت الجزائر بفضل هذا التنسيق الدولي من كسب موقف جنوب

---

(2) المرجع نفسه، ص ص 37 – 40.

(3) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**رئاسة الجمهورية**، المرسوم الرئاسي رقم 404-02 المؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002/ المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

إفريقيا حيال القضية الصحراوية و تعليق عضوية المغرب في الإتحاد الإفريقي الذي أبقى على اعترافه بالجمهورية الصحراوية بأغلبية حوالي ثلاثين دولة إفريقية.[1]

و أما على المستوى الميداني فقد أبدى الرئيس بوتفليقة إرادة قوية لاستعادة مكانة الجزائر و جعلها محورا أساسيا في التفاعلات الاقتصادية و التجارية في إفريقيا، و ذلك من خلال إقامة بنيات تحتية مهمة في الصحراء الجزائرية، و إعادة تهيئة طريق الوحدة الإفريقية الذي أنشئ في عهد الرئيس هواري بومدين ليربط كلا من " باماكو" و "نيامي" و "كانو" بالسواحل الجزائرية و من ثم القارة الأوروبية و مختلف النقاط في العالم، و من جهة اخرى شيدت الجزائر الطريق السريع " شرق – غرب " على مسافة 1200 كيلومتر و الذي يربط بين مدينتي الدار البيضاء المغربية و تونس. و ترمي الجزائر من وراء هذه الإنجازات لتسهيل التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول إفريقيا جنوب الصحراء و التعاون المغاربي، أو التعاون الإفريقي بصفة عامة.[2]

إذن تمثل القارة الإفريقية – حسب تصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة – مجالا ملائما لتجسيد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث إن إدراك الرئيس للوضع السياسي و الاقتصادي المتردي للقارة مع نهاية القرن العشرين، و الناتج أساسا عن العجز الذي أظهرته منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع كبريات المشاكل التي تعانيها الشعوب الإفريقية فإطار هذه المنظمة. ذلك أن الوحدة تعني الجمع بين أشياء مختلفة و متباينة و حتى متناقضة بهدف تشكيل كيان موحد، و الوحدة بمعناها السياسي هب محاولة لتجمع كل توجهات القوى الاجتماعية بغية تحقيق ازدهار المجتمع المحلي، و كذا تشكيل قوة قادرة على إسماع صوتها في الخارج و الدفاع عن مصالحا المشتركة. و منه فاعتماد مفهوم الوحدة في اقامة التكتلات الاقليمية خاصة على المستوى القاري، يعني محاولة تجاوز الخصوصيات الثقافية و السياسية و الإيديولوجية لمختلف الدول الإفريقية، و من هذه القناعة بضرورة الحفاظ على خصوصيات الشعوب اضافة إلى صعوبة – إن لم نقل استحالة – تحقيق الوحدة بمعناها السالف الذكر.

كانت مبادرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الى جانب رئيسي كل من جنوب افريقياو نيجيريا قصد اعادة النظر في مضمون وشكل الوحدة في افريقيا من خلال السعي لتكييف منظمة الوحدة الإفريقية من حيث الشكل والمضمون، فكان طرح مبادرتي الاتحاد الإفريقي و الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا

---

(4) – بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**،ص ص 81 -82.

(5) Bousselham, **op.cit** ,p p. 287.

من قبل الرؤساء الثلاثة، و المبادرتين ترميان إلى البحث في سبل تحقيق شراكة بين الدول الإفريقية بدلا من التشبث بهدف الوحدة الذي يبقى طرحا مثاليا في ظل التنوع الطبيعي الذي تتميز به القارة الإفريقية.[1]

الرعاية الجزائرية بمبلدرة الاتحاد الإفريقي:

خلال عقد القمة العادية الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في جويلية 1999 حرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أن يخصص محاور النقاش لدراسة أوضاع القارة الإفريقية، و مختلف التحديات التي تواجهها في مطلع الألفية الثالثة، حيث كانت دعوة الرئيس بوتفليقة إلى ضرورة تحمل القارة لكامل مسؤولياتها بهدف دفع التنمية، ومواجهة هذه التحديات، وفي هذا السياق جاءت المبادرة بضرورة إعادة تنظيم الجهود الإفريقية في مجال التنمية من خلال ت حسين مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية باستحداث إطار تنظيمي جيد يكون أكثر فعالية أطلق عليه اسم الاتحاد الإفريقي.[2]

و بدى التصور الجزائري بهدف تحقيق التنمية في إفريقيا واضحا في برامج الإتحاد الإفريقي الذي حرص بشكل كبير على مواجهة الصراعات و الحروب في القارة باعتبارها خيارا لابد منها قصد بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أخذ الإتحاد في التعامل مع الأزمة في" دارفور"(السودان) ، و النزاع "الإثيوبي الإريتري" ، و الصراع في ساحل العاج ، كما ناقش الاتحاد الوضع المتأزم في الكونغو الديمقراطي و البحيرات العظمى ، كذلك نبهت لقاءات الإتحاد الإفريقي للأوضاع المتأزمة في كل من الصومال و بوروندي و إفريقيا الوسطى ، و غينيا الاستوائية ، و غينيا بيساو ، و ليبيريا و جزر القمر.[3]

- **الوساطة الجزائرية في القرن الإفريقي:**

جاءت الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا و اريتريا في سياق تفعيل مبادرة الاتحاد الإفريقي، و تعني الوساطة تلك الجهود التي تبذلها دولة معينة بهدف إيجاد حلول لخلاف قائم بين دولتين، حيث يقترح الوسيط شروطا للوساطة قد لا يقبلها الطرفان المتنازعان. و بالتالي فنجاح الوساطة متوقف أساسا على الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لدى الطرف الوسيط لإقناع طرفي النزاع بقبول الوساطة و الحلول الوسطى التي يقترحها.[4]

---

[1] Methia, ***réconciliation avec soi ; regards sur la réconciliation nationale en Algérie , vol. 3*** (Bejaia : Editions Methia),p. 189.

[2] - محمد عاشور و أحمد علي سالم **دليل المنظمات الإفريقية الدولية** (القاهرة :معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط.1 ، 2006)،ص ص 21-22.

[3] - **المرجع نفسه** ، ص ص.33-34

[4] - مهنا، **مرجع سابق**، ص 238.

بالنسبة للجزائر و رغم الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي كانت لا تزال تعرف عدم استقرار حقيقي غداة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس السلطة في ابريل 1999 ، إلا أن هذا الأخير أخذ على عاتقه حل المشكل الحدودي بين إثيوبيا و اريتريا ،و هذا الموقف يثير العديد من المفاوضات مثل حشد الجهود المادية و البشرية الجزائرية بهدف إحقاق السلم في منطقة القرن الإفريقي في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر ذاتها عدم الاستقرار داخلي، اي إن الجزائر هي في امس الحاجة لمواردها البشرية و المادية قصد تحقيق التنمية و الوئام على المستوى المحلي، كذلك يمكن القول أن تدخل الجزائر في نزاع بعيد – من الناحية الجغرافية – عن إقليمها الطبيعي، و في منطقة لا تتمتع بإمكانيات و موارد طبيعية يمكن أن تعوض بها الجزائر عن مجهوداتها المبذولة جراء الوساطة، يجعل الجزائر قد تخسر أكثر مما يمكن أن تربحه من هذه المبادرة.[1]

رغم ذلك شكلت الوساطة الجزائرية في القرن الإفريقي أداة دبلوماسية فعال في السياسة الخارجية الجزائرية بهدف فك الحصار الخارجي – غير المعلن – المفروض من طرف القوى الكبرى على الجزائر منذ بداية أزمتها الداخلية عام 1992 ، حيث نجحت الجزائر في التحول من موقف الدبلوماسية الهجومية الدفاعية التي تسعى لتبرير مواقف داخلية أو الرد على اتهامات خارجية نحو الدبلوماسية الهجومية التي تدافع عن قضايا السلم و التنمية في إفريقيا، و تطالب القوى الاستعمارية التقليدية بتحمل مسؤولياتها التاريخية في تخلف القارة، و تدعو إلى ضرورة تعويض هذه الدول عن مخلفاتها الاستعمارية في إفريقيا من خلال المساهمة في تنميتها و تطويرها.

إذن تهدف الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا و اريتريا إلى استعادة مكانة الجزائر و هيبتها على الساحة الدولية و الإقليمية، و التي تعبر عن قناعة راسخة لدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بطبيعة الدور الإقليمي – و خاصة في إطار القارة الإفريقية – الذي يجب أن تلعبه الجزائر بناء على عدة اعتبارات تاريخية و جغرافية، و مادية و بشرية.[2]

- **الخلفية التاريخية للوساطة الجزائرية**:

تتبع مبادرة الوساطة الجزائرية في منطقة القرن الإفريقي من تجربة تاريخية تمثلت في تعامل الجزائر مع قضية الحدود بين المغرب و الجزائر مباشرة بعد استقلالها، أو ما اصطلح عليه " بحرب

[1] - بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص08.07

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص .42-43.

الرمال " سنة 1963، حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إدارة النزاع الحدودي و التوصل إلى إبرام معاهدة حسن الجوار التي أنهت النزاع. أما فيما يخص التجربة الجزائرية في ميدان الوساطة في مختلف النزاعات و الأزمات في العالم فإن للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إبان فترة وزارته للشؤون الخارجية الجزائرية تجربة في عدة قضايا مماثلة، و هو ما يمنح للقائمين على الوساطة في القرن الإفريقي – بصفة عامة – إمكانية اكبر التعامل بنجاح مع النزاع. و تبرز خبرة الرئيس بوتفليقة من خلال مشاركته في الوساطة الجزائرية بين تونس و ليبيا بهدف إعادة تسوية العلاقة بين البلدين نتيجة لفشل مشروع الوحدة بينهما عام 1974. كذلك يحسب للدبلوماسية الجزائرية وساطتها الناجحة لوقف الحرب المصرية – الليبية في سنة 1977.[1]

من جهة أخرى قادت الدبلوماسية الجزائرية عدة وساطات ناجحة على المستوى الدولي مثل تسوية النزاع الحدودي بين العراق و إيران ، و الذي انتهى بالتوقيع على اتفاق الجزائر 06 مارس 1975 و الذي قرأ بيانه الختامي وزير الخارجية الجزائرية آنذاك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما توسطت الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وغيران في قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين الاثنين و الخمسين في السافرة الأمريكية بطهران لمدة 444 يوما (أي من نوفمبر 1975 إلى غاية جانفي 1981)، و انتهت الوساطة الجزائرية بتحرير الرهائن،

كذلك تدخلت الجزائر لتسوية الخلاف بين " باكستان " و بنغلاديش "و بالتالي انضمام هذه الأخيرة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في سنة 1974. كما كانت الجزائر قد تدخلت من قبل قصد تسهيل انضمام جمهورية موريتانيا إلى كل من جامعة الدول العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969.[(2)]

و أما على المستوى الشخصي فإن التجربة المعتبرة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة – خلال وزارته للشؤون الخارجية الجزائرية – و مساهمته في حل قضايا مماثلة أهلته للتعامل مع مشكلة الحدود في القرن الافريقي بالشكل الذي يرضي الطرفين، حيث كلف الرئيس بوتفليقة عددا من الشخصيات بدور الوساطة في النزاع الأثيوبي – افريتري، مثل وزير العدل أحمد أويحي، و تعد هذه هي المرة الأولى في الجزائر التي يؤول فيها الدور الأساسي في الوساطة إلى شخص غير وزير الخارجية، حيث قاد أويحي عملية الوساطة خلال أصعب مراحلها، و تولى متابعتها من الجزائر طيلة سنة كاملة، كذلك أسندت للوزير المنتدب لدي وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية السيد عبد القادر مساهل مهمة متابعة

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص 133-136.
[2] رماني، **مرجع نفسه**، ص ص 56-57.

القضية حتى بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، اضافة إلى ذلك كان هناك تفاعل مستمر مع الموضع من قبل البعثة الدبلوماسية الجزائرية الدائمة في إثيوبيا.

رغم هذا التوزيع للأدوار بقي رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الكلمة العليا في القيام بعملية الوساطة حيث أن الرئاسة ظلت متحكمة في جميع قنوات الاتصال بين كل من البعثة الدبلوماسية في إثيوبيا ووزارة الخارجية وكذا وزير العدل من جهة، والأطراف المتنازعة من جهة أخرى، بل إن الرئيس بوتفليقة أخذ بصفة شخصية زمام المبادرة الجزائرية عندما شعر بإمكانية فشل الوساطة، حيث تنقل الرئيس إلى كل من إثيوبيا وإريتريا بهدف تجديد ثقتهما في الوساطة الجزائرية وحثهما على مواصلة المفاوضات لوقف إطلاق النار، ومن هنا يبرز دور العامل الشخصي للرئيس بوتفليقة في توجيه وإنجاح عملية الوساطة الجزائرية في القرن الإفريقي.[1]

مبادرة النيباد:

يجمع العديد من الدارسين في مجال العلاقات الدولية، على أن التنمية في ظل الظروف الدولية الراهنة متوقفة على مدى إمكانية نجاح التكامل الإقليمي، باعتبار أن الاستثمار الأمثل لمعطيات البيئة يتطلب إمكانات لا تتوفر عليها كل دولة على حدى، ومن هذا المنطلق كانت المبادرة الإفريقية نحو التكامل بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، ثم جاءت قمة "أبوجا" بنيجيريا عام 2001 كخطوة مهمة في هذا السياق، حيث كان اقتراح مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، وتركز هذه المبادرة على بحث سبل حل مشكلات التنمية في القارة بالاعتماد على الذات، ومحاولة الاستغلال الأمثل للموارد الإفريقية المتاحة.[2]

وكانت هناك عدة مبادرات إفريقية سبقت "النيباد" إلى طرح مسألة الإصلاح السياسي كشرط أساسي من شروط تحقيق التنمية، ومن أمثلة هذه البرامج "الإطار البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي والاقتصادي" أو "إطار إفريقي بديل" الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا عام 1991، وكان من أهم نتائج هذه المبادرة الأممية إن الظروف السياسية والاجتماعية التي تعيشها إفريقيا كغياب المشاركة السياسية، وانتهاك الحريات الفردية الأساسية هي التي تحول دون تجسيد محاولات التنمية في القارة، كذلك عالجت قمة القاهرة قضية التحول الديمقراطي والحكم الرشيد كشروط أسياسية للتنمية، أي محاولة جعل الدول الإفريقية أكثر جاذبية

[1] بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 130-133.
[2] شوقي عطا الله الجمل، **"التكامل الإقليمي في إفريقيا"**، في محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي في إفريقيا (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005)، ص ص 27-51.

للاستثمارات الخارجية وهو التوجه الذي أكدته القمة الإفريقية "بـ أديس أبابا عام 1995.

جاءت المبادرة من طرف خمس دول هي الجزائر، ومصر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، حيث قدمت قمة "لوساكا" بزامبيا في جويلية 2001 "النيباد" التي وحدت بين مبادرتي "أوميغا" Omega التي طرحها الرئيس السنغالي بهدف تطوير البنية التحتية والاقتصادية في إفريقيا و"ماب" Map التي تقدم بها رؤساء كلا من الجزائر، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا قصد تحقيق الظروف الداخلية والخارجية الملائمة لدفع التنمية، وبهذا لم يكن من الصعوبة دمج المبادرتين في إطار موحد نظرا لأن كلا منهما تكمل الأخرى، وبشكل عام تهدف "النيباد" لمواجهة التحديات الكبرى التي تعاني منها القارة الإفريقية كمشكلة الفقر، والتخلف الاقتصادي، والاجتماعي والتهميش السياسي.

وتضمنت مبادرة النيباد إرادة قوية، رافقها عمل جاد، في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وبعض الدول المتقدمة، خاصة في مجال حل النزاعات الداخلية أو البيئية في القارة وبالتحديد في كل من "إريتريا"، و"ليبريا"، و"سيراليون"، و"جزر القمر"، و"مدغشقر"، و"إثيوبيا"، و"كوت ديفوار"، و"السودان"، و"الصومال"، أما فيما يتعلق بتحقيق الحكم الديمقراطي فقد أنشأت المبادرة "نظام التقييم الذاتي الإفريقي"، أو ما يعرف "بآلية مراجعة النظراء" التي تعمل على تتبع وتقييم مدى احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا الالتزام بالبرامج الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، وهنا نلمس حساسية الدول الإفريقية للتدخل الأجنبي بشكل عام، ومحاولة اعتمادها على التقييم الذاتي.

وقصد تفعيل المبادرة تضمن برنامجها السياسي ضرورة الالتزام بقواعد الحكم الرشيد، وهو مصطلح ظهر من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين في خطابات الدول المانحة خاصة البنك الدولي الذي تطرق إلى هذا المصطلح عام 1989، في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث عرفه بأنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة".

وفي سنة 1992 حاول خبراء البنك الدولي تدقيق هذا التعريف باعتبار الحكم الرشيد هو "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"، كما عرفته منظمة التجارة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 1995 على أنه "استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

كان هناك اختلاف بين الدول الإفريقية حول تبني طرح الحكم الرشيد حيث اعتبره البعض عبارة عن نوع من المشروطية التي تفرضها الدول والمؤسسات المانحة، وبالتالي فهو تأكيد لمحتوى مدرسة التبعية

التي ترى أن تبني أنظمة اقتصادية وسياسية مستوردة يعتبر خدمة لمصالح الدول الغربية أو دول المركز.

أما الطرح الثاني فهو يؤكد على أن اعتماد الحكم الرشيد ما هو إلا تعبير عن نظرية التعلم التي تصب في تطوير الدول الإفريقية من خلال اقتباسها لنماذج حكم من الدول الغربية ومحاولة تكييفها بحسب الظروف المحلية للبلدان الإفريقية، وهذا التصور الأخير هو الذي تبنته الدول الإفريقية من خلا اعتمادها "لآلية مراجعة النظراء" لكي تتمكن من تكييف معنى الحكم الرشيد.[1]

ونظرا للدور الفاعل الذي لعبته الجزائر إلى جانب كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا في مبادرة النيباد كان تفويض أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية لرؤساء الدول الثلاثة (بوتفليقة وأمبيكي وأوباسانجو) قصد تمثيل إفريقيا في اجتماع دول مجموعة الثمانية الكبار المنعقد في شهر جويلية سنة 2000 باليابان حيث كان هدف ممثلي القارة هو إقناع الدول الثمانية بضرورة إسقاط ديون القارة الإفريقية. وفي إطار المداولات كان التنويه من قبل أعضاء المجموعة إلى حاجة إفريقيا لبرنامج متكامل يوافق بين حاجيات القارة والتطورات الحاصلة على المستويين السياسي والاقتصادي.[2]

رحبت الدول الثمانية بمبادرة النيباد خلال قمة "جنوا" الإيطالية في 20 جويلية 2001، وذلك بعد أن حثت الدول الإفريقية على ضرورة تبني إصلاحات سياسية واقتصادية تسمح لها بالاستفادة من الإعانات الخارجية، غير أن المبادرة طغى عليها الجانب الدبلوماسي على حساب الممارسة والتطبيق، إذ أن سبعة مشاريع استثمارية فقط تم تنفيذها من ضمن ثلاثة وستين مشروعا مقترحا، كما أن ثمانية عشر مشروعا خاصا بالبنى القاعدية تمت مناقشته في حين لم تجسد منها إلا ستة مشاريع فقط.[3]

ومن كل ما سبق يمكن ملاحظة التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو ما أظهرته نتائج تحليل خطابات ورسائل الرئيس في الفصل الأول، زيادة على ذلك يجد هذا التوجه الإفريقي تفسيرا له في السياق التاريخي لتكوين شخصية الرئيس بوتفليقة، حيث عرفت قضية التحرر الجزائرية دعما منقطع النظير من قبل الدول الإفريقية المستقلة آنذاك، إذ أقر مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بالعاصمة الغانية "أكرا" خلال 08 و13 ديسمبر 1958 تضامن الشعوب الإفريقية مع الشعب

[1] توفيق راوية، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا** (القاهرة، مشروع دعم التكامل الإفريقي، ط1، 2005)، ص ص 25-27.
[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق** (الجزائر، وزارة الثقافة، 2004)، ص 75.
[3] رزيق المغامدي، **مرجع سابق**، ص ص 265-268.

الجزائري في نضاله في سبيل الاستقلال وتقرير مصيره، كما ألح المؤتمر على تدخل الأمم المتحدة قصد إصدار توصية صريحة لحل المشكلة الجزائرية.[1]

أما فيما يتعلق بمبادرة الاتحاد الإفريقي والتأكيد على عامل السلم والاستقرار السياسي كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيمكن تفسيره بناء على خبرة الرئيس بوتفليقة في الميدان السياسي بحيث تشكل لديه اعتقاد راسخ بأهمية السلم كشرط ضروري لتحقيق التنمية وهذا ما تجلى في طرحه لمشروع الوئام المدني كأهم برنامج سياسي خلال عهدته الرئاسية الأولى، وبما أن عقيدة السلم تعتبر من أبرز السمات التي تميز شخصية الرئيس بوتفليقة، فإنه يرى من المستحيل أن تقوم أية تنمية على المستوى القاري في ظل كل الحروب والأزمات السياسية التي تعيشها إفريقيا، ومنه فإن تحقيق السلم والأمن في القارة يعد شرطا ضروريا لأجل إيجاد الظروف المناسبة لدفع عجلة التنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب الإفريقية.

إضافة إلى ذلك فالسياق السياسي في إفريقيا ساهم في بلورة تصور الرئيس بوتفليقة بشأن دور الاستقرار السياسي في دفع عجلة التنمية في القارة، حيث "تميزت السياسة الإفريقية بعد نجاح حركات الاستقلال باحتكار السلطة السياسية من طرف طبقة صغيرة عملت على تحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية، وهو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحوال عنيفا، ويأخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية.

وتؤكد الدراسات أن إفريقيا شهدت منذ عام 1952 حتى عام 1991 سبعين انقلابا عسكريا ناجحا، وقد بلغ عدد التغييرات العنيفة في القيادة السياسية الإفريقية حتى جوان 1992 نحو ثمانين حالة، والواقع الحالي يشهد وجود أنظمة ديكتاتورية عسكرية في حكم العديد من دول إفريقيا، فهناك حوالي ثلاث وعشرين دولة من أصل اثنتين وخمسين دولة وهي نسبة تقارب النصف، وهو الأمر الذي يوضح مدى شيوع هذا النمط من الحكم"، من هذا المنطلق حرص الرئيس بوتفليقة على إقامة أنظمة ديمقراطية تساهم – حسب تصوره – في تجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وتجلى هذا التصور أيضا من خلال سعي الرئيس بوتفليقة على تضمين البيان الختامي لقمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في جويلية 1999 بندا ينص على "منع الحكام العسكريين من حضور القمم الإفريقية إذا لم يتخذوا خطوات جادة لاستعادة الحكم المدني في بلادهم".[2]

[1] بشيري، **مرجع سابق**، ص ص 130-132.
[2] الجوهري، **مرجع سابق**، ص ص 231-235.

ومن هذه المبادرة يبدو أن الرئيس بوتفليقة لا يعارض – بصفة مطلقة – إمكانية الوصول إلى السلطة بطرق غير ديمقراطية باعتبار أن الظروف السياسية قد تفرض القيام بانقلابات عسكرية بهدف تصحيح أو تعديل المسار السياسي بما يتماشى مع المصلحة العليا للدولة، ولكن يجب بعث الطابع الديمقراطي للعملية السياسية وهذا التوجه مستقى من تجربة شخصية للرئيس بوتفليقة حين ساهم بصفة فعالة في ترتيب انقلاب 19 جوان 1965 ضد الرئيس أحمد بن بلة.

وفيما يخص مبادرة الرئيس لمعالجة مشكلة الحدود في القرن الإفريقي فهي تستند إلى أحد محددات السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في السعي لتدويل التجارب الخاصة، فالرئيس من خلال مشاركته في معالجة العديد من النزاعات الحدودية في إفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة توقيع اتفاقية حسن الجوار بين الجزائر والمغرب، عمل على تحويل هذه التجارب نحو بلدان القرن الإفريقي، كذلك زاد عامل الممارسة لدى الرئيس بوتفليقة من ثقته بالنفس، واعتقاده بقدرته على السيطرة على الوضع ومعالجته وهذا ما عجل في تبني الرئيس لحل قضية الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، زيادة على ذلك نرى أن الرئيس بوتفليقة استفاد من استعداد القوى الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – لدعم قضية تسوية الحدود بين البلدين، وهذا الاستغلال الحسن للبيئة الدولية هو نتاج عن خبرة الرئيس بوتفليقة في ميدان السياسة الخارجية، كما يعكس تصوره للبيئة الخارجية باعتبارها توفر فرصا للتحرك الدبلوماسي.

ت- إستراتيجية تنويع الشركاء وأثرها على تفعيل الدور الخارجي للجزائر:

حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استغلال الانتماءات وهي الاتحاد لمغاربي، والفضاء المتوسطي والوطن العربي، والقارة الإفريقية بهدف إعادة سمعة الجزائر على المستوى الخارجي، إضافة إلى تحسين علاقاتها مع دول أخرى ذات قدرات تبادلية ومستعدة للتعامل مع الجزائر كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وروسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية وفرنسا.

يهدف الرئيس بوتفليقة من وراء سياسة تعدد الشركاء الأجانب إلى عدم الاقتصار على شريك وحيد مهيمن قد يسعى لأن يفرض شروطه على الجزائر في إطار علاقات تبعية. حيث سعى الاتحاد الأوروبي – مثلا – للضغط على الجزائر قصد قبول لجنة تحقيق دولية خلال سنتي 1995 و1998 بخصوص تدهور الأوضاع الداخلية وذلك نظرا لتركز المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد.[1]

[1] بن القبي، **مرجع سابق**، ص ص 30-31.

وبناء على هذه التجربة الجزائرية سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة – منذ وصوله إلى سدة الحكم – لتخليص البلاد من حالة التبعية، وذلك بإقامة سياسة خارجية تعتمد على تعدد الشركاء الأجانب وعدم الاقتصار على شريك واحد تقليدي وهو فرنسا، ومن خلال انتهاج هذه السياسة تزايد النفوذ الأمريكي في الجزائر خاصة في ميدان الطاقة وهذا على حساب المصالح الفرنسية.[1]

أيضا عمل الرئيس بوتفليقة على استغلال رصيد الجزائر الدبلوماسي والنضالي لفائدة أغلبية شعوب العالم بهدف تنويع شركائها الأجانب، وفي هذا السياق سعى الرئيس بوتفليقة لاستعادة مكانة الجزائر على المستويين المغاربي والإفريقي، وتأكيد الموقف الجزائري اتجاه القضية الصحراوية، ومسألة التسوية في الشرق الأوسط، إضافة إلى تعزيز مكانة الجزائر بين دول العالم الثالث والقوى النامية كالصين والهند والبرازيل، كذلك حاول الرئيس بوتفليقة بعث علاقات الجزائر الخارجية مع الأقطاب الكبرى في النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشاركة في محاربة الإرهاب الدولي، وإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي.[2]

1) العلاقات الخارجية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

كمؤشر عن المكانة الإقليمية التي تكتسبها الجزائر في نطاقها الجغرافي، وفي تصور صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، صرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى سابقا "روبرت بيلترو" بأن الجزائر هي ثاني أكبر بلد إفريقي، وتلعب دورا هاما في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عموما، وتؤيد الجزائر عملية السلام في الشرق الأوسط، وذات أهمية للمساعي الإقليمية لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار، وفضلا عن المصلحة الجيوسياسية الأمريكية، تشمل المصالح الأمريكية استثمارات عامة، وخاصة لا يستهان بها في قطاع النفط الجزائري، وبناء على هذه المعطيات تعتبر الجزائر دولة محورية في نظر صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وعليه يجب البحث عن سبل لتوطيد العلاقات الجزائرية – الأمريكية وإخراجها عن طابع التقليدي المتمثل في الاستثمارات النفطية.[3]

إن الإدراك الأمريكي لأهمية الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به الجزائر، ساهم في إدراجها ضمن اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وكان ذلك من خلال السعي للحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة

---

[1] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

[2] Bousselham, op.cit, p. 285.

[3] أمينة رباحي، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية ما بعد الحرب الباردة** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص 448-449.

واستبداله بالنفوذ الأمريكي، كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستعانة بورقة الإرهاب – باعتبارها كانت تمثل أحد القواعد الخفية لتمويل الظاهرة الإرهابية في الجزائر – للضغط على المنافس الفرنسي وبعض الأطراف المناوئة داخل النظام السياسي الجزائري. وباستمرار ظاهرة الإرهاب في الجزائر تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على أهم الثروات النفطية في البلاد إذ أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستفيد من عقود الاستثمار في مجال المحروقات بالجزائر، كما أن الاستقرار الأمني الذي ميز منطقة الجنوب أو منطقة الاستثمارات النفطية يؤكد الطرح القائل بوجود تورط أمريكي في العمليات الإرهابية التي تستهدف مناطق الشمال التي لا تزال ثرواتها الطبيعية محل صراع بين القوى الاستثمارية.[1]

وفي هذا السياق وصف السفير الأمريكي بالجزائر "ريشارد إيدمان" الجزائر باعتبارها "شريكا مهما في بناء عالم يسوده الأمن، السلم، والديمقراطية"، وأضاف بأن الجزائر تمثل عنصرا فاعلا في الشرق الأوسط، وإفريقيا، والأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الخروج الجزائري من دائرة المجال الأوروبي وإدخالها السياق العالمي خاصة في الميدان الاقتصادي حيث أعلن نائب كتابة الدولة الأمريكية "وليام بيرنس" خلال زيارته إلى المغرب في أكتوبر 2003 أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت الجزائر مساعدات تقنية أثناء مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة بهدف إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر.[2]

منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم فإنه حاول اغتنام هذا الاهتمام الأمريكي بالجزائر، حيث عمل على بعث العلاقات الجزائرية – الأمريكية وسد الفجوة التي حصلت بينهما منذ حرب الخليج الثانية حيث ساندت الجزائر الطرف العراقي بتحفظها على قرار مؤتمر القمة العربي في أوت 1990 وخاصة أن قوى عربية سعت لإجهاض كل محاولات التقارب الجزائري – الأمريكي بهدف تأليب الموقف الأمريكي المناهض للنظام السياسي الجزائري والداعم في بعض الأحيان للجماعات الإسلامية الأصولية وخصوصا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 1997 عن الجزائر " أن قوات الأمن كانت مسؤولة عن عدد كبير من الاعتداءات الكبيرة على حقوق الإنسان".[3]

ونتيجة للجهود الدبلوماسية التي نشطها الرئيس بوتفليقة عرفت العلاقات الأمريكية – الجزائرية انتعاشا على مستوى مختلف الأصعدة، حيث ابتدأ الرئيس بوتفليقة ببعث العلاقات بين البلدين من خلال

[1] بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص 13-63.

[2] Zoubir and Ben Abdellah-Gambier**, op.cit**, pp, 181-202.

[3] الجاسور، **مرجع سابق**، ص 121.

الزيارة التي قادها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001، كذلك ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر نظرا للدور المتزايد لهده الأخيرة ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي عوضت بمنظمة الاتحاد الإفريقي وكذا تنامي دور محور الجزائر – نيجيريا – جنوب إفريقيا في القارة الإفريقية من خلال مشروع الشراكة الجديدة من أجل تطوير إفريقيا، خاصة بعد فشل مبادرة "أوميغا" المقدمة من قبل الرئيس السنغالي "عبدولاي واد" المدعوم من طرف فرنسا، ويضاف إلى ذلك إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية الدور الجزائري في حل قضية الصحراء الغربية.[1]

عرفت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا خاصة في مجال الاستثمارات الضخمة للشركات الأمريكية في استخراج النفط من الحقول الجزائرية، حيث فاقت قيمة هذه الاستثمارات أربعة ملايير دولار أمريكي.

كما أن بعث مشروع الشراكة الأمريكية – المغاربية، بعد حل أزمة "لوكربي" بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا عودة الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر، ساهما في توسيع مجالات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للدخول في علاقات عسكرية مع الجزائر حيث قام نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا الأميرال "تشارلز ستيفن سون أبوت" بزيارة إلى الجزائر أين استقبله الرئيس بوتفليقة، وخلالها أعرب الأميرال عن ارتياح "واشنطن" ودعمها لجهود الحكومة الجزائرية بشأن الإصلاحات المتخذة، ونشير هنا إلى الليونة التي عرفها الخطاب السياسي الأمريكي اتجاه الجزائر منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة، وبالمقابل يلاحظ عدم اعتراض هذا الأخير على مسار التسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. أما في الميدان العسكري فقد استفادت الجزائر من خدمات أمريكية متمثلة في مراقبة بعض المناطق الجزائرية عن طريق أقمار صناعية أمريكية، وهذا يدخل في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج الجزائر ضمن منظومتها الأمنية لمنطقة جنوب البحر المتوسط.[2]

من جهة أخرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد منفذ لها في دول الإتحاد المغاربي وبالتحديد في الجزائر التي وقفت في غير صفها في العديد من القضايا لسنوات عديدة، خاصة عندما كان الرئيس بوتفليقة يشغل منصب وزير الخارجية، حيث كانت الجزائر تناهض السياسية الإمبريالية الأمريكية وتدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس أكثر عدلا، كذلك نددت الجزائر بالمواقف

[1] Yahia Zoubir, **"La Politique Etrangère Américaine au Maghreb: Constances et Adaptations"**, Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient, vol, 01, no, 01, (Juillet 2006), pp, 115-133.

[2] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 122-123.

الأمريكية الموالية للنظام الاستعماري والعنصري في إسرائيل، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وجودها في المنطقة ومنافسة دول الضفة الشمالية للمتوسط وعلى رأسها فرنسا التي تستند إلى ماضيها الاستعماري لتأكيد حضورها القوي في الجزائر على مختلف الأصعدة السياسية، والثقافية والاقتصادية، ومما زاد من اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالجزائر هو تفتحها على العديد من الأسواق العالمية مثل إيطاليا وإسبانيا بعدما كانت جل تعاملاتها الاقتصادية محصورة على فرنسا، بالإضافة إلى ذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء علاقاتها مع الجزائر إلى محاصرة مد انتشار الحركات الإسلامية المتطرفة المناهضة للنظام الأمريكي ومصالحه الحيوية في المغرب العربي وفي إفريقيا.[1]

وتتمثل الرؤية الأمريكية للعلاقات بين واشنطن والإرهاب في كون هذه الأخيرة هي الدولة الوحيدة في المنطقة المغاربية التي عانت من الإرهاب، وبالتالي فالجزائر تعتبر أكثر الدول المغاربية استعدادا للانخراط في المشروع الأمريكي لمكافحة هذه الظاهرة، ويضاف إلى هذا خبرة الجزائر في التصدي للأعمال الإرهابية، وكذا الموقع الجيوسياسي المهم للجزائر المطل على المنطقة المتوسطية، ومنطقة الصحراء والساحل حيث تمثلان هذان المنطقتان بعدان أساسيان في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لضمان تدفق الغاز والنفط ومكافحة الإرهاب، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة اتفاقيات تعاون مع الجزائر خاصة في المجال الأمني، حيث زودت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية، إضافة إلى تقديم دعم لوجيستي يتمثل في تحديد مواقع التحرك الجماعات الإرهابية خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر، وهذا من منطلق أساسي مفاده أن الجزائر دولة محورية في نظر الخبراء الأمريكيين.

من جهتها الجزائر – فبعد أن انضمت إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية – كانت من بين الدول التي تبنت دعوة مؤتمر "شتوتغارت" بألمانيا في أفريل 2004، أين دعت الولايات المتحدة قادة أركان جيوش دول منطقة الساحل (مالي، النيجر، السنغال، وموريتانيا، وتشاد، والمغرب، والجزائر) لتنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب، غير أن هذا لا يعني سير الجزائر المطلق وفقا للإستراتيجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا توافق الجزائر "واشنطن" على سياستها التي تدعم وبشكل مطلق إسرائيل في الشرق الأوسط على حساب حركة التحرير الفلسطينية التي تعتبرها

[1] قيرة، مرجع سابق، ص ص 296-297.

الولايات المتحدة الأمريكية إرهابا تجب محاربته، كذلك عبرت الجزائر عن رفضها لمشروع القرار الأمريكي بخصوص أزمة "دارفور"، لأنه مجحف في حق الحكومة السودانية.

وتظهر أيضا النظرة المغايرة للرئيس بوتفليقة بخصوص مكافحة الإرهاب من خلال تبنيه للحلول الوسطى وابتعاده عن الطرح الاستئصالي، حيث أن مشروع الوئام المدني وسياسة المصالحة الوطنية لا يرميان إلى إقصاء القوى الإسلامية من الساحة السياسية بصفة نهائية، بل يعملان على تحسين دور القوى الإسلامية وتفعيل نشاطها في المجتمع والسلطة.[1]

ميدانيا دخلت الجزائر مع حلف شمال الأطلسي في مناورات عسكرية في إطار حوار المتوسط، حيث جرت مناورات عسكرية مشتركة بين القوات الجزائرية والقوات الأمريكية في ربيع 1999، ثم تم تجديدها في ربيع عام 2000، وهذا ما يعني أن مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم قد أعطى من خلال توجهه الواقعي دفعا لعلاقات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكد الممثل الأمريكي "إيزينستات" في لقاء جمعه مع وزير المالية الجزائري في 30 أفريل 1999 – وكان ذلك على إثر فوز الرئيس بوتفليقة في انتخابات أفريل 1999 – أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم دعمها للجزائر قصد تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، إضافة إلى عمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين صورة الجزائر لدى المؤسسات المالية الدولية بهدف الحصول على قروض وامتيازات تساعد الجزائر على تسوية اختلالاتها الاقتصادية ومديونيتها الخارجية.[2]

وخلال يومي 13 و 14 مارس 2006 قام مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "دافيد وياش" بزيارة إلى الجزائر، حيث ثمن الدور الجزائري في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما وصف العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة الحقيقية القائمة على أساس المصالح الاقتصادية، أيضا أبدى الممثل الأمريكي استحسانه لتطور العلاقات بين البلدين خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.[3]

- **تصور الرئيس بوتفليقة لسبل بعث العلاقات الجزائرية – الأمريكية:**

لا يمكن فهم تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية دون الرجوع إلى مواقف هذه الأخيرة من الثورة التحريرية الجزائرية التي كان الرئيس بوتفليقة أحد قادتها، وكذا طبيعة العلاقات التي سادت بين البلدين

[1] بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 73-75.
[2] الجاسور، مرجع سابق، ص ص 175-177.
[3] Qlgeriq Todqym op.cit p 02.

مباشرة بعد استقلال الجزائر، باعتبار أن الرئيس بوتفليقة كان من بين أهم صناع السياسة الخارجية الجزائرية خلال تلك الفترة، فخلال الثورة التحريرية كان توجه السياسة الخارجية الأمريكية نابعا من قناعة مادية تفرض عليها عدم دعم حليف متورط في حرب تستنزف قواها الاقتصادية والعسكرية، ورغم ذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساندة مطالب جبهة التحرير الوطني في حين منح الرئيس "إيزنهاور" مساندته الكاملة لفرنسا خاصة بعد تأكيد هذه الأخيرة على أن الثورة الجزائرية مدعومة من قبل الاتحاد السوفييتي وتهدف لضرب الاستقرار داخل المعسكر الغربي.[1]

كان أول اتصال مباشر بين جبهة التحرير الوطني وممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية بعد مفاوضات "إيفيان" في شهر أفريل 1962، حيث أسفر اللقاء عن قناعة لدى ممثلي الشعب الجزائري أن الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب سياسية وإستراتيجية وقفت إلى جانب فرنسا ضد الثورة التحريرية، وبالتالي فهذا لا يمكن أن يشكل أساس لعلاقات جزائرية – أمريكية في المستقبل. وتبلور هذا الموقف من خلال تبني الجزائر للنظام الاشتراكي، وانضمامها لحركة عدم الانحياز، ووقوفها ضد القوى الاستعمارية بواسطة دعمها لحركات التحرر في العالم، إضافة إلى تهجماتها الدبلوماسية ضد القوى الإمبريالية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

وبعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى سدة الحكم في جوان 1965، واصل على نهج سلفه في اتباع سياسة مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث فهمت هذه الأخيرة أن الموقف الجزائري يستند إلى خلفية إيديولوجية ثابتة لا تعدل بتغير القيادات، فكان في سنة 1967 قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جراء الصراع العربي الإسرائيلي الذي شكل خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية 1973 محورا أساسيا في السياسة الخارجية الجزائرية والأمريكية، وبالتالي المتغير الأساسي في العلاقات بين البلدين، حيث اعتبرت الجزائر أن الصهيونية هي امتداد للاستعمار التقليدي، كما تمثل جسرا بين الإمبريالية الغربية ومصالحها في المنطقة العربية.

ساهمت دبلوماسية المجيء والذهاب التي قادها "كيسنجر" في إعادة بعث العلاقات السياسية بين البلدين، حيث استقبل هذا الأخير أربع مرات في الجزائر خلال سنتي 1973 و1974، كما أن شكوك الجزائر في قدرة الإتحاد السوفييتي في مواصلة لعب دور الحليف الإستراتيجي أدى بها إلى إرسال سفيرها إلى "واشنطن" سنة 1977، كما بدأت ضخ الغاز الطبيعي باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] علي تابليت وآخرون، **العلاقات الأمريكية – الجزائرية 1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ**، تر. سمير حشاني (الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007)، ص ص 416-419.

من جهة قانية حاولت الجزائر تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع شريكتيها التقليديتين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) من خلال طرح مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي قاده الرئيس هواري بومدين بصفته رئيسا بالوكالة لمؤتمر عدم الانحياز خلال سنوات 1973 إلى غاية 1976، لكن طغيان التصور الأمريكي للعلاقات الاقتصادية الدولية حال دون تحقيق ذلك المشروع.[1]

واستنادا إلى هذه التجربة التاريخية، يلاحظ أن الرئيس بوتفليقة فضل الاعتماد على المدخل الاقتصادي في بعث العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أنه – خلال وزارة الرئيس بوتفليقة للشؤون الخارجية الجزائرية – ورغم تباين المواقف السياسية بين البلدين بشأن العديد من القضايا الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي وفيتنام، والصحراء الغربية، ونيكاراغوا، وكوبا وغرينادا، إلا أن الدولتين حافظتا على علاقات اقتصادية متميزة ومستمرة، كذلك يرجع تركيز الرئيس بوتفليقة على العامل الاقتصادي إلى قناعته الشخصية بدور هذا المحدد في تحقيق التنمية الوطنية.[2]

كذلك يمكن تفسير توجه الرئيس بوتفليقة في السياسة الخارجية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على السياق السياسي الداخلي، والمتمثل في هيمنة المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية في الجزائر، مع العلم أن هذا لا يتناسب مع القناعات السياسية للرئيس بوتفليقة الذي كان يسعى منذ توليه السلطة للاستئثار بها كاملة، وبدى ذلك واضحا حين ربط الرئيس بقاءه في السلطة بضرورة حصول مشروع الوئام المدني على تزكية شعبية مطلقة. ونظرا للضغوطات التي تعرض لها الرئيس بوتفليقة من قبل بعض إطارات المؤسسة العسكرية فيما يخص توجهاته في السياسة الخارجية مثل مسألة بعث التقارب الجزائري – المغربي عمل الرئيس بوتفليقة على تعويم مؤسسة الرئاسة على الساحة الدولية خاصة لدى القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت عن دعم بعض جنرالات الجزائر باعتبار هذا التصرف لا يتناسب وأهداف الحرب المعلنة على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، كذلك تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن مطالبها المتكررة للنظام السياسي الجزائري قصد تسريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لأن العملية الإصلاحية تتطلب وقتا أطول.[3]

ومن جهة أخرى يمكن تفسير سعي الرئيس بوتفليقة لتوطيد العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال اعتقاده الراسخ بطبيعة الدور الإقليمي الذي يفترض أن تلعبه الجزائر، وفي

---

[1] علي تابليت وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 420-428.

[2] Zoubir and Ben Abdellah-Gambier**, op.cit**, pp 181-202.

[3] Robert Hugh**, "Demilitarizing Algeria", Carnegie Endowment For International Peace, ,no, 86** (May 2007), pp 01-27.

هذا الإطار كان عمل الرئيس لأجل تحقيق نوع من الموافقة والدعم من قبل قوة عظمى على نمط ما كان أثناء الحرب الباردة مع الإتحاد السوفييتي، لكن نلاحظ أن الرئيس بوتفليقة لا يوافق الطرف الأمريكي حول العديد من القضايا، وذلك يعود إلى النزعة الاستقلالية التي يتميز بها الرئيس بوتفليقة.

وأما فيما يخص الطرف الأمريكي، وسعيه إلى توطيد علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الجزائر ومحاولة دمجها ضمن الاقتصاد العالمي، فهو راجع إلى إدراك أمريكي بما يمكن أن تشكله توجهات الرئيس بوتفليقة – خاصة فيما يتعلق بمطالبته بضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية – من نتائج غير مرغوبة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2) العلاقات الخارجية بين الجزائر وفرنسا:

ترى فرنسا في المغرب العربي والجزائر على وجه التحديد منطقة نفوذ تاريخية، لكن فرنسا أصبحت تستشعر خطر المنافسة الأمريكية للاستحواذ على المنطقة، وهو ما دفعها لتوظيف جميع القوى الموالية لها في الجزائر من خلال إثارة بعض القضايا المتعلقة بالهوية والثوابت الوطنية، حيث تمكن "محبو فرنسا" في الجزائر من تجميد قانون استعمال اللغة العربية عام 1993 قصد مساومة النظام السياسي حول بعض الخيارات السياسية والاقتصادية، والمطالبة بإعادة النظر في المنظومة التربوية باعتبارها مصدرا للتعصب والإرهاب، كذلك رافع هذا التيار الفرنسي لصالح دستة اللهجة الأمازيغية وتدريسها للضغط على النظام السياسي لإبقاء اللغة الفرنسية ضمن منظمة التعليم الجزائرية.[1]

عرفت العلاقات بين فرنسا والجزائر نوعا من الجمود منذ توقف الشراكة بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي عام 1997، وتعزز هذا الشرخ في العلاقات بين البلدين بعد الموقف الفرنسي إزاء الانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999 وتعبيرها عن عدم ارتياحها للظروف السائدة آنذاك، وهو ما اعتبرته الجزائر تدخلا صارخا في شؤونها الداخلية. وكان أول تقارب للطرفين الفرنسي والجزائري من خلال اللقاء غير الرسمي (حول طاولة إفطار) الذي جمع الرئيس بوتفليقة ورئيس الوزراء الفرنسي "ليون جوسبان" في الأمم المتحدة، حيث أعرب الطرفين عن نيتهما في بعث العلاقات النموذجية بين الدولتين، لكن سرعان ما اصطدم هذا التقارب بمشروع الشراكة الأمريكية – المغاربية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في تنافس مع فرنسا حول مناطق نفوذها التقليدية.[2]

[1] بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص 13-63.
[2] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 124-125.

وتطفو طبيعة العلاقات التاريخية الاستعمارية بين البلدين في كل محاولة لإعادة صياغة هذه العلاقات وفقا لمبادئ تحقق مصلحة الطرفين، ورغم ذلك عملت الجزائر من خلال عدة مبادرات من طرف الرئيس بوتفليقة لتجاوز الحساسيات التاريخية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، والسعي نحو تحقيق تعاون حقيقي بين الأجيال الحديثة. لكن السلطة الفرنسية زادت من تعنتها واعتزازها بماضيها الاستعماري في الجزائر خاصة بعد إصرار هذه الأخيرة على عدم نسيان جرائم فرنسا في الجزائر، وكذا مطالبتها بضرورة الاعتراف بانتهاكها لحقوق الجزائريين إبان حقبة الاستعمار، إضافة إلى اعتماد علاقات تقوم على مبدأي الندية والمساواة في التعامل بين البلدين دون محاولة فرنسا لفرض هيمنتها. كذلك ألحت الجزائر على وجوب احترام خصوصياتها الثقافية والدينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية.[1]

من هذا المنطلق كان من أهم ملفات السياسة الخارجية الجزائرية – في عهد الرئيس بوتفليقة – إعادة النظر في طبيعة العلاقات الفرنسية – الجزائرية، ومحاولة إخراجها عن سياقها المعهود القائم على علاقات التبعية في مختلف المجالات، وإقامة علاقات شراكة خصوصا في ظل المنافسة القوية للولايات المتحدة الأمريكية على منطقة المغرب العربي، والإدراك المتزايد لدى جميع الأطراف بتأثير العلاقات التجارية والمنفعية في تطوير العلاقات السياسية.[2]

ونتيجة لذلك عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تطورا ملحوظا في عهد الرئيس بوتفليقة خاصة إذا قورنت بما كانت عليه في عهد الأنظمة السياسية السابقة، حيث كانت عدة محاولات للمصالحة بين الطرفين كما أن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتوسطية مثل إسبانيا وإيطاليا لم تعد تقلق فرنسا، لأن زيارة الرئيس بوتفليقة إلى فرنسا جوان من عام 2000 أعطت دفعا قويا للعلاقات بين البلدين، حيث صرح الرئيس بوتفليقة عن رغبته في إقامة علاقات استثنائية بين الجزائر وفرنسا، كما طالب من فرنسا لعب الدور الوسيط بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكان الهدف من هذا هو جلب الاستثمارات الأوروبية عامة والاستثمارات الفرنسية بصفة خاصة نحو الجزائر.

من ناحية أخرى اعتبرت زيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى الجزائر في ديسمبر 2001 أي مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية – كتأكيد للأهمية التي توليها فرنسا للجزائر، كذلك بدى التقارب واضحا بين الدولتين من خلال تلاشي انتقادات الحكومة

[1] خليفة بن قرعة، **الجزائر... والصديق اللدود** (الجزائر، وزارة الثقافة، 2007)، ص ص 39-40.
[2] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 114-115.

الفرنسية الموجهة ضد النظام السياسي الجزائري بشأن عدم نزاهة الانتخابات الرئاسية لعام 1999، وأيضا تخليها عن دعم التوجه الانفصالي لمنطقة القبائل حيث لم يسجل موقف فرنسي يدعو لمقاطعة الانتخابات التشريعية في شهر ماي 2002.[1]

كذلك حاولت فرنسا بعث العلاقات الثنائية المتميزة مع الجزائر حتى في الميدان العسكري، حيث أرسلت فرنسا وزيرة الدفاع "ميشال أليو ماري" للجزائر في شهر جويلية 2004، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ استقلال البلاد. واتفق الجانبان الجزائري والفرنسي على توقيع معاهدة صداقة وإقامة شراكة في مجال الدفاع تسمح بتبادل الخبرات والتقنيات والمعلومات وتزويد الجزائر بالأسلحة والمعدات لمكافحة الإرهاب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا كانت قد منعت بيع أبسط الأسلحة مثل ذخيرة بنادق الصيد للجزائر وهي في أوج الأزمة الأمنية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، عبرت الجزائر من جهتها عن هذا التقارب من خلال مشاركتها ولأول مرة بفرق من القوات البحرية في احتفال إنزال جنوب فرنسا (طولون) الذي يعود إلى وقائع الحرب العالمية الثانية.[2]

وفي هذا السياق التنافسي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قصد إقامة علاقات مع الجزائر ظلت فرنسا – نظرا لأسباب تاريخية – تعتبر أن الجزائر منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي لا ينازعها فيها أحد، حيث بقيت باريس تنظر إلى جل المشاريع في الجزائر حكرا على فرنسا لوحدها، لكن هذا الاعتقاد اصطدم بسياسة مغايرة تبناها الرئيس بوتفليقة في حملته الانتخابية لعهدة ثالثة إلا أن قانون المالية التكميلي في سنة 2009 جمد العلاقات السياسية بين البلدين، ورغم دعوة "الإيليزي" للرئيس بوتفليقة إلى فرنسا وموافقته على ذلك، ورغم انتعاش العلاقات التجارية بين البلدين، إلا أن التوتر أصاب العلاقات الثنائية إذ لم يلتق وزيرا الخارجية الجزائري مدلسي ونظيره الفرنسي "كوشنر" حتى في "نيويورك" نظرا لأن فرنسا رأت في قانون المالية التكميلي تخلي الرئيس بوتفليقة عن وعوده لها بحصة الأسد من برنامج 155 مليار دولار أمريكي.

وفي ظل هذه الظروف حاولت بعض الدول الأوروبية اغتنام الفرصة لتوطيد علاقاتها مع الجزائر، حيث زار وفد كبير من ألمانيا الجزائر، كما أرسلت بريطانيا وزير الدفاع والمسؤول عن محاربة الإرهاب للجزائر في أكتوبر 2009.[3]

تصور الرئيس بوتفليقة لطبيعة العلاقات الجزائرية – الفرنسية:

[1] Chaib, **op.cit**, pp 213-214.

[2] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

[3] جريدة الخبر، ع 5777، 04 أكتوبر 2009، ص 03.

يتضح مما سبق أن الرئيس بوتفليقة يسعى لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع فرنسا تكون قائمة على أساس الندية والاحترام المتبادل ورفض كافة أشكال التدخل في المسائل ذات الشأن الداخلي الجزائري، ويجد هذا التوجه تفسيرا له في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المتبناة في بيان 19 جوان 1965، والمتمثلة في الحفاظ على الاستقلال الوطني من خلال رفض الهيمنة والتدخل الأجنبيين. كذلك يعكس هذا التوجه الجزائري طبيعة الشخصية المستقلة للرئيس بوتفليقة.

أيضا يبرز هذا التصور الجزائري للعلاقات بين البلدين خبرة الرئيس بوتفليقة في ميدان السياسة الخارجية حيث أن الرئيس يتمسك – مثلا – بمطلب وجوب اعتراف فرنسا بجرائمها الاستعمارية في الجزائر، وفي ذلك مساومة لهيبة ومكانة فرنسا بهدف الضغط عليها وجعلها تقدم مساعدات اقتصادية أكبر لفائدة الجزائر.

أما مصطلح "علاقات على غير العادة" أو علاقات خاصة أو استثنائية بين الجزائر وفرنسا فهو يرجع إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث تضمنت اتفاقيات أيفيان بنودا منحت الجزائر بموجبها بعض الامتيازات لصالح فرنسا، على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مادية وتقنية للجزائر، وفي إطار العلاقات التي طرحها الرئيس بوتفليقة يتضح أنع يسعى لبعث العلاقات الاستثنائية بين الجزائر وفرنسا، وذلك بأن ترافع هذه الأخيرة لصالح الجزائر في المؤسسات المالية الدولية وخاصة الأوروبية منها مقابل أن تحصل على امتيازات اقتصادية أكثر في الجزائر، وهذا ما أكده "جاك شيراك" خلال زيارته للجزائر في شهر مارس 2003، وبذلك تمكنت الجزائر من إقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة إضافة مادة حول مكافحة الإرهاب في اتفاق الشراكة بين الطرفين، وهو الأمر الذي كان يرفضه هذا الأخير قبل أحداق الحادي عشر من سبتمبر 2001.[1]

كذلك يمكن تفسير هذا التقارب الجزائري _ الفرنسي من خلال أن الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" قاد حملة دبلوماسية لم تجد زعماء فيا عالم الثالث على غرار الرئيس بوتفليقة الذي يشاطره الآراء حول العديد من المسائل الدولية، وكذا تشابه القائدين في محاولة التخلص من السياسة الداخلية والتوجه نحو السياسة الخارجية، وهذا ما أعطى للعلاقات بين البلدين دفعا قويا. فبخصوص التدخل الأمريكي في العراق في سنة 2003 كان لفرنسا والجزائر موقفا موحدا تمثل في ضرورة احترام الشرعية الدولية،

[1] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 124-125.

وهذا ما قد يسمى "إنجازا دبلوماسيا مؤجلا". ومنه يمكن القول أن التصور المشترك بين القائدين بخصوص قضايا السياسة الخارجية ساهم في دفع العلاقات بين البلدين.[1]

3) السياسة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

الشراكة هي مفهوم حديث نسبيا، استعمل لوصف العلاقات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعني الشراكة ذلك "التنظيم التعاقدي بين طرفين متكافئين لتحقيق منافع مشتركة"، وتكون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وبين الحكومة والمجتمع المدني، وقد تكون بين هذه الأطراف معا، أي "هي اجتماع الأفراد والمنظمات من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني للدخول في علاقات طوعية ومبتكرة لتحقيق منافع مشتركة للوصل إلى أهداف عامة عن طريق جمع الموارد والكفاءات".

كما يعرف "جون بوسيت" و "جيت لابورت" الشراكة بين دول الشمال ودول الجنوب بأنها: "الالتزام المشترك بالتعامل مع المشكلات التنموية بناء على تقسيم متفق عليه للمهام والمسؤوليات، حيث أن دول الجنوب تتحمل مسؤولية التنمية في حين يفترض أن يكون دور الشمال من خلال المساعدة فقط بهدف الوصول إلى مصلحة مشتركة للطرفين. الشراكة هي أيضا بناء علاقة أقوى من التعاون وأقل من الاندماج أي هي عبارة عن اعتماد متبادل".[2]

سعت الدول الأوروبية – من خلال طرح مشروع الشراكة – لفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها وذلك من خلال عقد اتفاق "لومي" بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي كان هذا الأخير يدرج تعاملاته مع دول شمال القارة الإفريقية في إطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية من خلال عقد مؤتمر "برشلونة" عام 1995، وترمي هذه الشراكة لتحقيق عدة أهداف كحل النزاعات بالطرف السلمية، واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة ظاهرة الإرهاب، وهذا في ظل المساواة في مبدأ السيادة بين الدول الأطراف.

[1] محمد شفيق مصباح، **"الدروس المستخلصة من زيارة الدولة"**، في محمد بجاوي (محرر) آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور، تر. شوام بوشامة (وهران: دار الغرب، 2003)، ص ص 187-193.
[2] راوية، **مرجع سابق**، ص ص 33-34.

وفي المجال الاقتصادي كان التأكيد على دعم الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة، وفتح الأسواق بصفة تدريجية حتى عام 2010. ويعتبر هذا المشروع تأكيدا على التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي.[1]

أما مشروع الشراكة الأوروبية – المغاربية فقد عقدت أولى لقاءاته في عام 1990 ضمن إطار منتدى خمسة زائد خمسة، حيث شاركت الجزائر إلى جانب كل من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا ومالطا.

وكانت المبادرة تهدف إلى إحياء الحوار الأوروبي – العربي، لكن أزمة "لوكربي" وفرض الحصار على ليبيا من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أوقف مسار الحوار إلى غاية 1995 في مؤتمر "برشلونة" الذي كان يهدف إلى توسيع وتعميق الشراكة الأوروبية المتوسطية بشكل عام، ومن أهم الدوافع وراء هذا المؤتمر هو خشية دول الإتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص من تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا نتيجة للتطورات التي شهدتها الجزائر مع بداية التسعينيات، حيث أن قيام نظام إسلامي في الجزائر قد يتبع سياسات مناهضة للثقافة الغربية، ويهدد المصالح الاقتصادية الأوروبية، لذا كانت عملية تكثيف الجهود الأوروبية للحد من انتشار المد الإسلامي المتطرف. يضاف إلى ذلك تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الجنوبية لدول البحر المتوسط وهو ما أنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي.[2]

وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية في شهر ديسمبر عام 2001 وتضمنت الاتفاقية في جانبها السياسي عدة بنود تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال ما يلي:

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامات القانون الدولي.
- تطوير آليات النظام الديمقراطي مع ضمان حق الشعوب في تكييف أنظمتها وفقا لثقافتها.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومحاربة التمييز العنصري.
- احترام التنوع الثقافي والإثني والديني للحد من التعصب.
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء واحترام سيادة كل دولة.
- تسوية الخلافات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة.

[1] رزيق المغامدي، **مرجع سابق**، ص ص 261-262.
[2] الحاج، **مرجع سابق**، ص ص 194-197.

- تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.[1]

دوافع انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

يمكن تعليل انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية من خلال النظر في بنود هذا الاتفاق وأهدافه بصفة عامة، والتي لا تتناقض ولا تختلف عن المعتقدات السياسية للرئيس بوتفليقة خاصة فيما تعلق بتبني الطرق السلمية لحل الخلافات، وتطوير أنظمة حكم ديمقراطية، حيث بدى هذا التوجه واضحا في مبادرتي "النيباد" والاتحاد الإفريقي اللتين كان الرئيس بوتفليقة من بين القائمين عليهما. وأما بخصوص تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية بغرض حل النزاعات فيرجع إلى اعتقاد الرئيس بأن المنظمات الدولية تمثل الإطار الأنسب للعمل الجماعي قصد التصدي للتحديات المشتركة وحل الخلافات بين الدول، وأن أي حياد عن هذا الإطار سوف يكون عبارة عن تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما وفي إطار سياسة تحالفات معينة، وهذا ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في نبذ سياسة الكتل والأحلاف ورفض التدخل الأجنبي، كذلك تضمن الاتفاق بندا حول حقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري، وهو الهدف الذي كرس له الرئيس بوتفليقة نضاله الدبلوماسي في سبيل المطالبة بحق الشعوب المستمرة في تقرير مصيرها وحق بلدان العامل الثالث في التنمية، إضافة إلى مناهضة نظام التمييز العنصري الذي كان قائما في جنوب إفريقيا في السبعينيات من القرن العشرين.

وأما فيما يتعلق بقبول التنوع الثقافي والحضاري، فهو يجد تفسيرا له ضمن مميزات الشخصية الوطنية الجزائرية التي تحترم التنوع الثقافي والحضاري، وبما أن جميع هذه البنود الوارد في الاتفاق تتوافق مع النسق العقيدي والايديولوجي للرئيس بوتفليقة، وبالنظر إلى صلاحياته القانونية الواسعة في السياسة الخارجية، فيمكن القول أن للرئيس بوتفليقة دورا بارزا في صياغة بنود اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوروبية والمصادقة عليها.

4- العلاقات الخارجية بين الجزائر وروسيا:

كذلك عمل الرئيس بوتفليقة على تطوير شراكة إستراتيجية بين الجزائر وروسيا في عدة مجالات عسكرية وسياسية واقتصادية، فزيادة على الجانب العسكري نص الاتفاق على التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والأسلحة، إضافة إلى التعاون القضائي.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 205-206.

وأما الشق الاقتصادي في إطار الشراكة فركز على تبادل الخبرات في قطاعات المحروقات والطاقة والصناعات المنجمية، وكذا نقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الزراعية من خلال تبادل البعثات العلمية والتدريبية بين البلدين، ورغم كل هذا لم يصل الأمر باتفاق الشراكة بين الدولتين إلى درجة الحلف، وهذا ما أكدته الخطابات السياسية للطرفين، وحتى أن الجزائر أكدت ذلك ميدانيا عندما صوتت لصالح لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة ضد روسيا التي خرقت حقوق الإنسان.[1]

ويمكن تفسير الموقف الجزائري الرامي إلى تطوير علاقاتها في شتى الميادين مع روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل سندا قويا للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد وزارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث كان الاتحاد السوفييتي يقاسم الجزائر توجهات السياسة الخارجية خاصة فيما تعلق بمناهضة الإمبريالية والقوى الاستعمارية في العالم. أما بخصوص عدم تطور هذه العلاقات بين البلدين إلى درجة التحالف الإستراتيجي ، فمرده إلى مبدأ نبذ سياسات التكتلات والأحلاف العسكرية الذي تبنته الجزائر كمحدد لسياستها الخارجية عقب انقلاب 19 جوان 1965.

5- **العلاقات الخارجية بين الجزائر وإيطاليا**:

في إطار سعيه لتنويع علاقات الجزائر الخارجية، قام الرئيس بوتفليقة بإبرام اتفاق صداقة مع إيطاليا عام 2003 قصد دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين، وإقامة شراكة متوازنة ودائمة تقوم على التمويل الجزائري لإيطاليا بمادة الغاز الطبيعي من جهة، ومساهمة إيطاليا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية في الجزائر من جهة أخرى، حيث تستفيد الجزائر من نسبة 10% من حجم الاستثمارات الخارجية الإيطالية المباشرة والمقدرة بحوالي 250 مليون يورو، كذلك تسعى الدولتان لتنسيق جهودهما في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا توحيد الرؤى على مستوى منطقة البحر المتوسط.[2]

ويتضح من خلال الاتفاق السابق أن الرئيس بوتفليقة يهدف إلى بناء علاقات مع إيطاليا على أساس الندية وتوازن المصالح، وهو ما ينطبق مع مبدأ رفض الهيمنة الأجنبية الذي تتبناه السياسة الخارجية الجزائرية، كما يتضح من هذا التوجه سعي الرئيس بوتفليقة لإخراج الجزائر من عزلتها، وبعث الدور الإقليمي الذي كانت تتمتع به إبان تولي الرئيس لوزارة الشؤون الخارجية، وذلك عن طريق البحث عن

[1] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص 87.
[2] جريدة الخبر، ع 6056، 14 جويلية 2010، ص 05.

دعم دبلوماسي لتوجهات الجزائر ضمن الفضاء المتوسطي. كذلك تعكس بنود الاتفاق تركيز الرئيس بوتفليقة على قضايا التنمية الاقتصادية واعتقاده بضرورة الدعم الخارجي لتحقيقها.

6- العلاقات الخارجية بين الجزائر ودول العالم الثالث:

يؤكد الرئيس بوتفليقة في العديد من خطاباته على ضرورة انتهاج سياسات تكامل إقليمي تكون كخطوة في إطار تنسيق جهود العالم الثالث لأجل تحقيق التنمية، وتشكيل طرف قادر على إدارة حوار سياسي واقتصادي مع دول الشمال أو الدول المتقدمة، وذلك من خلال اتباع دول العالم الثالث أسلوب الاعتماد على النفس، والاعتماد المتبادل فيما بينها عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة مع ترشيد هذا الاستغلال بواسطة تبني أنظمة سياسية ديمقراطية.[1]

وفي هذا الإطار عمل الرئيس بوتفليقة لأجل دفع العلاقات بين الجزائر والصين ضمن إطار أوسع تمثل في منتدى الصين – إفريقيا، ففي خطاب الرئيس بوتفليقة في هذا المنتدى بالعاصمة الصينية "بكين" في 10 أكتوبر 2000، أشاد بالعلاقات التاريخية المتميزة بين الطرفين، كما نوه بحسن نية الصين في دفع علاقات التعاون بينها وبين دول العالم الثالث، خاصة من خلال مشاركتها في أشغال مجموعة السبعة والسبعين المنعقدة بالعاصمة الكوبية "هافانا"، ويرمي الرئيس بوتفليقة من وراء هذا التنسيق بين إفريقيا والصين إلى مسح مستحقات الصين المترتبة على بعض الدول الإفريقية في شكل ديون خارجية والتي تعرقل تنميتها هذا من جهة، وكذا جلب الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا من جهة ثانية.[2]

وترجع العلاقة التي تربط الجزائر والصين الشعبية إلى مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية وما لقيته من دعم منقطع النظير من طرف جمهورية الصين الشعبية التي وافقت على حضور وفد جبهة التحرير الوطني لأشغال مؤتمر "باندونغ" لحركة عدم الانحياز سنة 1955، ثم استقبال الرئيس الصيني "ماو تسي تونغ" لوفد من عن الحكومة المؤقتة في ديسمبر سنة 1958، حيث أكدت الصين على عزمها لمواصلة دعمها لكفاح الشعب الجزائري في سبيل نيله استقلاله.[3]

وفي هذا الشأن صرح الرئيس بوتفليقة في حديثه لإذاعة الصين الدولية في 13 أكتوبر 2000 بأن العلاقات الجزائرية الصينية " هي علاقات متميزة وخاصة جدا، لأن الصين كانت أعظم دولة اعترفت

---

[1] عبد الله هدية وأخرون، **حوار الشمال والجنوب وأزمة العمل الدولي والشركات متعددة الجنسيات** (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1986)، ص ص 47-53.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل (05 سبتمبر – 31 سبتمبر 2000)**، ج3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001)، ص ص 31-36.

[3] بشيري، **مرجع سابق**، ص ص 139-140.

بنا أيام حرب التحرير والصين زودتنا بالعتاد والمعدات والتدريب إلى غير ذلك من المدربين. وغداة الاستقلال، كانت الصين موجودة إلى جانبنا وزودتنا بمساعدات مختلفة ورسمنا سياسات مشتركة في القارة الإفريقية وفي الوطن العربي وفي العالم الثالث.[1]

7- تصور الرئيس بوتفليقة بشأن سياسة تعدد الشركاء الأجانب:

إن الخلفية الأكثر منطقية في تفسير انتهاج الرئيس بوتفليقة لسياسة تعدد الشركاء الأجانب تتمثل في تفكيره الواقعي، حيث "أن إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق المصالح القومية وإجبار القوى الأخرى على تقديم تنازلات سياسية، أو تغيير في سياستها، هو تبني إستراتيجية التحالفات السياسية فالمعروف في السياسة الدولية أنه لا صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة في العلاقات الدولية". لذا تعمل الجزائر على استغلال المحاور الكبرى في النظام الدولي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ومحور روسيا – فرنسا – ألمانيا – والتقارب الروسي – الصيني – الهندي، وذلك بقصد إيجاد نوع من التوازن الدولي الذي يسمح للجزائر بالتحرك والمناورة على مستوى سياستها الخارجية كما كان الشأن في إطار الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة.[2]

أيضا يمكن تفسير سياسة تعدد الشركاء الأجانب بناء على تجربة الرئيس بوتفليقة، فالجزائر خلال السنوات الأولى لاستقلالها عملت على تنويع الشركاء الأجانب والانفتاح على أسواق جديدة بحيث أصبحت "المصالح الأمريكية، وخاصة في قطاعي النفط والغاز مضمونة، ولم يعد هناك تزاحم فرنسي أمريكي من شأنه دفع الطرفين إلى التصادم، إن المصالح الأمريكية في الجزائر قديمة، وحتى الرئيس بومدين المندد تقليديا بالإمبريالية عمل على تنويع الشركاء الكبار للجزائر وعلى نهجه سار الشاذلي ومازالت الجزائر تقيم علاقاتها الاقتصادية الرئيسية مع الدول الصناعية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا"، وذلك تمسكا بمبدأ الهيمنة الاقتصادية الخارجية الذي أقره بيان انقلاب 19 جوان 1965 الذي كان الرئيس بوتفليقة من أبرز المخططين له.[3]

وأما بشأن خلفيات اعتقاد الرئيس بوتفليقة بأهمية التعاون بين دول العالم الثالث، فيمكن إرجاعها إلى اهتمام الرئيس بقضايا التكامل الإقليمي وأهميتها في تحقيق التنمية بصفة عامة، حيث تشير التجربة

[1] بوتفليقة، **تصريحات وأحاديث صحفية**، مرجع سابق، ص 246.
[2] أحمد سليم البرصان، **"مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانية التأثير والتأثر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 13 (شتاء 2007)، ص ص 09-30.
[3] رشيد حاتم، **الأزمة الجزائرية..إلى أين؟** (الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999)، ص 46.

التاريخية – التي ساهم فيها الرئيس بوتفليقة في تحقيقها – إلى أن التعاون التجاري – مثلا – بين دول العالم الثالث قد حقق نتائج جد إيجابية خلال سنتي 1973 و1974.

كما "تنامت قيمة الصادرات بمعدل متوسط 78% سنويا خلال الفترة (1972-1978)، وفي الوقت ذاته ارتفعت صادرات الدول النامية فيما بينها بمعدل 70% سنويا". وأكد تقرير منتدى العالم الثالث الصادر في عام 1975 بالمكسيك هذا التوجه، حيث جاء التقرير" إن مهمة تنمية مجتمعاتنا من الناحية الجوهرية مسؤوليتنا الخاصة و علينا أن ننفذ بأنفسنا الإصلاحات المؤسسة الداخلية اللازمة لهذا الغرض.

و نحن لا ندعو مجتمعاتنا إلى أن تتخذ من النظام الدولي مبررا مريحا لكل افتقار إلى التقدم من الجبهة الداخلية. كما أننا لا نتوقع أن يحمل العالم الخارجي أعبائنا نيابة عنا. بل نحن نؤمن بأن على العالم الثالث أن ينتهج سياسة الاعتماد على النفس تمتد إلى مختلف مجالات النشاط الاقتصادي و لا يقتصر على التجارة وحدها. و الواقع أن الإصلاحات التي تدخل على النظام الدولي ستكون بلا معنى بل سيكون من المستحيل تحقيقها ما لم تتم إصلاحات مقابلة في النظم القومية.[1]

أيضا عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استثمار فرص البيئة الدولية لتأكيد أطروحاته بخصوص حتمية بعث التعاون الجهوي بين دول الجنوب، حيث أم طبيعة الظروف الدولية أثرت سلبا على نشاط و مشاركة و فعالية دول العالم الثالث التي أصبحت محل إقصاء و تهميش من مختلف دوائر صناعة القرار في العالم، وتجلى ذلك في مؤتمر "سياتل" لمنظمة التجارة العالمية أين "وجدت بلدان الجنوب نفسها مقصية من مسار المشاورات، كما تجلت فيه إرادة الأقوياء في إقصاء تلك المنتوجات الزراعية و النسيجية التي يمكن أن تخدم بلدان الجنوب من حيث المزايا المقارنة في مجال تحرير المبادلات، أضف إلى ذلك الحمايات بمختلف أشكالها المقنعة و المصطنعة منها المطبقة على حساب صادرات الجنوب الذي يؤمر فيما يخصه نفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات الآتية من الشمال".

أما على المستوى السياسي فإن نهاية الحرب الباردة و القواعد التي أصبح يفرضها النظام الدولي أحادي القطب زادت من إقصاء و تهميش دول الجنوب، بل جعلت من ذلك أيضا مجالا رحبا لتنفيذ السياسات التوسعية، وسياسات الهيمنة من قبل الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حق التدخل تحت ذريعة الاعتبارات الإنسانية، وهذا الوضع يهدد استقلال وسيادة دول العالم الثالث التي دفعت أثمانا باهظة لتحقيها. و منه فمن واجب دول الجنوب – حسب تصور الرئيس بوتفليقة

[1] هدية، **مرجع سابق**، ص ص 47-53.

– أن تضم جهودها بهدف تعديل النظام العالمي الجديد الذي لا يزال في طور التشكل بالشكل الذي يحقق نسب انتفاع متساوية بين شعوب العالم، و الذي يضمن تطورا أفضل/ و مشاركة أكثر فعالية بالنسبة لدول العالم الثالث.[1]

8 -إعادة النظر في بعض توجهات السياسة الخارجية:

من خلال تفحصه للعلاقات الإقليمية و الدولية تشكلت رؤى مختلفة لدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بخصوص بعض القضايا كمسار التسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، و الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية و السورية، و الغز الأمريكي للعراق. حاول الرئيس بوتفليقة حل الأزمة الداخلية عن طريق تسويات خارجية حتى وإن اضطره ذلك إلى التخلي عن بعض المواقف و التوجهات على صعيد السياسة الخارجية الجزائرية مثل الاستعداد للدخول في الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، و حتى مصافحة رئيس الوزراء الإسرائيلي " أيهود باراك" من المغرب، و ذلك بعد أن كانت الجزائر من بين الدول العربية القليلة التي رفضت مسألة التطبيع مع إسرائيل، حيث عبرت الجزائر عام 1994 و بصراحة عن دعم قبولها لفتح مكاتب اتصال مع إسرائيل كما فعلت الدول المجاورة تونس و المغرب، كذلك واصلت الجزائر تأييدها شبه المطلق لكل ما تقوم به السلطة الفلسطينية حتى في تلك المواقف التي اتهما فيها البعض بالاستسلامية.

أدرك الرئيس بوتفليقة منذ وصوله إلى السلطة في عام 1999 طبيعة العلاقة بين موقف الجزائر حيال إسرائيل و الحصار الدولي غير المعلن المفروض على الجزائر من طرف الدول الكبرى، لذلك حاول الرئيس إتباع سياسة خارجية مزدوجة يعمل من خلالها على تكييف الموقف الجزائري الداعم للشعب الفلسطيني مع الضغوط الدولية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا بشأن مسألة تطبيع العلاقات الجزائرية مع إسرائيل.[2]

حاول الرئيس بوتفليقة تجاوز الضغوط الأمريكية و الفرنسية بخصوص التطبيع مع إسرائيل من خلال عمله على الاتصال المباشر مع الجالية اليهودية في كل من الدولتين، و التي تشكل – حسب اعتقاد الرئيس – جماعات ضغط مهمة يمكن أن تستعين بها الجزائر في اتصالاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع أكثر الدول أهمية بالنسبة للنظام السياسي الجزائري و هي فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. لأجل ذلك سعى الرئيس بوتفليقة لإقناع اليهود في البلدين بعدم وجود اية مشاكل بين الجزائر و اليهود بصفة عامة، و أن المشاكل القائمة بين الطرفين لا وجود لها إلا في أذهان المتطرفين من

[1] - بوتفليقة، الخطب و الرسائل، **مرجع سابق**.
[2] - تامالت، **مرجع سابق**، ص 211.

الجانبين/ كما حاول الرئيس تبرير موقفه بالاستعانة بالموروث الإسلامي الذي ضمن إمكانية التعايش بين مختلف الديانا مع مراعاة السيادة و الاحترام المتبادل، و في السياق ذاته التقى مسؤولون جزائريون مع ممثلين عن الجالية اليهودية في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك برزت طبيعة العلاقة بين السلطة الجزائرية و الشعب اليهودي عندما طلب المغني اليهودي "أنريكو ماسياس" من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التدخل قصد إنصافه ليتمكن من العودة إلى الجزائر، و كان له ذلك لعد أن رحب به الرئيس الذي أشار في أحد تصريحاته بأنه " سيكسر طابوها مما يخول له في المستقبل الحصول على ثقة العبريين"

و من هذه الاتصالات بين الجزائر و الشعب اليهودي، يتضح أن الرئيس بوتفليقة يسعى لدفع علاقات التعاون بين النظام السياسي الجزائري و الشعب اليهودي عب العالم خاصة في الدول ذات الأهمية بالنسبة للجزائر كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بهدف الاستفادة من الميزة النوعية للجالية اليهودية المتمكنة من هيأت و آليات صنع القرار السياسي في هاتين الدولتين. لكن رغم توجه الرئيس نحو محاولة التقريب بين الشعوب و الثقافتين الإسلامية و اليهودية، إلا أنه التزم في مواقفه الرسمية بتوجيهات الدبلوماسية الجزائرية الثابتة و التي ترفض التطبيع مع إسرائيل باعتبارها دولة استعمارية و عنصرية، حيث انتقد الرئيس بوتفليقة الزيارة التي قام بها وفد الصحفيين الجزائريين إلى إسرائيل في صيف عام 2000، كما رفض الرئيس الحوار مع "هنري هدجنبرغ" ممثل المجلس الاستشاري للمؤسسات اليهودية في فرنسا و الذي يضم ثماني و خمسين منظمة، كذلك تجاهل الرئيس بوتفليقة أثناء زيارته إلى "باريس" في جوان 2000 طلب اللقاء الذي تقدم به سفير إسرائيل بفرنسا " إلياهو بن اليعزر".[1]

لكن هذا بم يمنع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، في ظل الحماس الجماهيري الذي قذف به إلى كرسي الرئاسة، أو ما يعرف بفترة شهر العسل على حد تعبير " مارجريت هيرمان "، من افتتاح مسار التطبيع بمصافحة رئيس الوزراء الإسرائيلي " أيهود باراك" خلال جنازة الملك المغربي " الحسن الثاني" في 25 جويلية 1999، حيث كان أكبر لقاء رسمي علني بين الجزائري و إسرائيل، و دام اللقاء مدة سبع دقائق، ورغم أن الرئيس الجزائري اعتبره مجرد حدث عابر إلا أن الأوساط الإسرائيلية استغلت اللقاء بهدف كسر الحاجز النفسي حول مسألة التطبيع بين البلدين. و اتخذت الاتصالات فيما بعد شكلا موسعا خاصة بعد أصرح الرئيس بوتفليقة لصحيفة " يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية قائلا: أنا مؤمن بالسلام... أنا لست معاديا لإسرائيل" كما أنه أكد على وجوب توفر شرطين رئيسية لإقامة علاقات

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص 233 – 241.

مع إسرائيل، و اللذان يتمثلان في اسنحابها من جنوب لبنان وإعادة هضبة "الجولان" لسوريا، كذلك التقى الرئيس بوتفليقة خلال منتدى "حوض البحر المتوسط عشية الألفية المقبلة المنعقد بمدينة ميروكا الإسبانية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شلومو بن عامي وذلك تحت رعاية رئيس الوزراء الإسباني أزنار، وهذا اللقاء رأى في المتتبعون نتيجة للقاءات سرية سابقة.[1]

ويتبع هذا التوجه في السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة من طابعه الواقعي الذي يسعى لتحقيق أكبر قدر من المنفعة لدولته القطرية وللشعب الجزائري. كذلك يستند هذا التوجه إلى اعتقاد الرئيس أن من واجبه التاريخي إتمام مهمة بناء الدولة الجزائرية التي ساهم في إقامة أساسها السياسي منذ سنة 1956 وبعد تحقق الجانب السياسي لهذه الدولة يجب استكمال تطوير جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كرس له الرئيس بوتفليقة معظم جهوده منذ توليه السلطة عام 1999، حتى ولو كان ذلك على حساب بعض التوجيهات أو المواقف في السياسة الخارجية الجزائرية كالتوجه المعادي لإسرائيل.

[1] الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص 180-181.

خاتمـــــة

من خلال تقصي السيرة الذاتية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وكذا محاولة استخلاص بعض سماته الشخصية وأهم توجهاته على مستوى السياسة الخارجية ، يبرز دور العامل الشخصي للرئيس في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وفي بلورة قراراتها ، وذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي يوليه الرئيس بوتفليقة لقضايا السياسة الخارجية بصفة عامة والمسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على وجه التحديد ، وهذا التوجه هو ناتج عن عناية الرئيس بالمعلومات والقضايا التي توافق معتقداته وأهدافه المسطرة على مستوى السياسة الخارجية ، كذلك يعود اهتمام الرئيس بقضايا السياسة الخارجية إلى طبيعة الذاكرة الجماعية للمجتمع الجزائري وما تمثله السياسة الخارجية كعامل للوحدة الوطنية خصوصا إبان حرب التحرير الجزائرية .

ويتجلى تأثير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها تمثل أحد وسائل الحفاظ على الاستقلال الوطني والتصدي لكل محاولات الاستعمار الحديث بشكليه الاقتصادي والثقافي خصوصا وأن الجزائر كانت محل استعمار طويل وجائر .

كذلك يبرز تأثير الرئيس بوتفليقة على مستوى السياسة الخارجية من خلال اعتماده على الوقائع التاريخية ووزنها النسبي ، وكذا تجاربه الشخصية كمحك للتعامل مع القضايا الراهنة ، حيث يلاحظ أن الرئيس يسعى لأعادة الوقائع التاريخية مثل محاولته لبعث الدور الإقليمي للجزائر ، واعتماد الأحداث التاريخية كمحدد للسياسة الخارجية كتبني الجزائر لمواقف معينة مثل دعم حركات التحرر في العالم ، وعدم الانحياز ، المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد وهذه المواقف أصبحت تشكل حسب اعتقاد الرئيس بوتفليقة محددات في السياسة الخارجية لا يمكن الحياد عنها . ومنه يمكن القول أن هناك انسجام بين سلوك السياسة الخارجية والتقاليد السياسة المؤسسة سالفا مثل تركيز العلاقة الجزائرية الأمريكية على الميدان الاقتصادي ، وكذا طغيان التصورات والأحكام الجاهزة حول الآخر مثل اعتبار اسرائيل قوة استعمارية وعنصرية لا يمكن تطبيع العلاقات معها . ويلاحظ إصرار الرئيس على مواقف سياسية سابقة رغم تعارضها في الوقت الراهن مع الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الجزائرية كما هو الشأن بانسبة للموقف حيال القضية الصحراوية وهدف دفع اتحاد المغرب العربي . واتساق سلوك السياسة الخارجية مع المحددات الايديولوجية للرئيس بوتفليقة وتصوراته ما هو إلا دليل على حجم تأثيره في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

ومن جهة أخرى يتضح دور عامل التاريخ أو التجربة الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمصدر للسلوك الخارجي من خلال اعتقاد الراسخ بنجاح التجربة الشخصية ، وباتالي وجوب تبنيها في الوقت الراهن والدفاع عنها كما هو الحال مع قضية مطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كذلك يتعزز دور التجربة الشخصية من خلال استعمال المصطلحات ذاتها مثل " نظام اقتصادي دولي جديد" ، و " تصفية الاستعمار " ، و " علاقات استثنائية " .

ويظهر أيضا وزن الوقائع التاريخية كمحك للسلوك الخارجي من خلال التشبيه بالأحداث الماضية خصوصا تلك المتعلقة بالتجربة الشخصية إذ نجد مثلا أن الرئيس بوتفليقة يشبه بين قضية الصحراء الغربية وقضية الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي باعتبارهما مسألتي تصفية استعمار تقليدي يتطلب حلهما إجراء استفتاء عام يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره .

ويبرز كذلك تأثير رئيس عبد العزيز بوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال شعوره بمسؤولية تاريخية ، والدور الذي يجب أن يلعبه بهدف اتمام المهمة التاريخية المتمثلة في إقامة الدولة الجزائرية ، واستكمال متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيزا للأسس السياسية لهذه الدولة .

بوتفليقة كان منصبا نحو تغيير الأوضاع بما يخدم أهداف البناء ، وتجلي ذلك من خلال كثافة النشاط الديبلوماسي الذي انبثقت عنه عدة مبادرات حظيت بدعم دولي واقليمي مثل محاربة الارهاب ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (النيباد). ويتجلى أيضا تأثر سلوك السياسة الخارجية الجزائرية بالعوامل الشخصية للرئيس بوتفليقة من خلال طبعه الواقعي الذي يرمي إلى المقارنة بين تكلفة المبادرة أو الموقف على مستوى السياسة الخارجية والنتائج التي يمكن أن تحققها الجزائر ، حيث بدا التوجه الواقعي في السياسة الخارجية للرئيس من خلال سعيه لمساومة الدول الكبرى حول المواقف الديبلوماسية للجزائر مقابل ما يمكن أن تحصل عليه هذه الأخيرة من مساعدات ودعم من لدن هذه الدول ، كذلك يبرز التوجه الواقعي للرئيس في ابدائه لتحفظات حول بعض القضايا والإشارة إلى إمكانية التخلي عن بعض مواقف السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت تعد من المسلمات .

وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن العوامل الشخصية لصان ع القرار دور في تحديد سلوكه الخارجي وبلورة توجهات السياسة الخارجية لدولته بصفة عامة ، لكن تاثر السياسة الخارجية بالخصائص الشخصية للقائد السياسي مربوط بمدى تجذر وثبات النسق العقيدي لدى القائد ، بحيث كلما كانت تصوراته وعقائده ذات عمق تاريخي وإيديولوجي ، كانت لها قوة أكبر للبروز على مستوى قرارات السياسة الخارجية . بالإضافة إلى درجة ثبات النسق العقيدي للقائد ن يسهم السياق السياسي والقانوني الداخلي للدولة في تحديد حجم ظهور المميزات الشخصية للقائد السياسي اثناء صياغته لقرارات السياسة الخارجية حيث أن تمتع القائد بصلاحيات قانونية وسياسية واسعة تمكنه من تجاوز المعارضة وإخراج القرار السياسي عن إطاره البيروقراطي ، وبالتالي استئثار القائد بتوجيه سلوكات الدولة في السياسة الخارجية .

كذلك يشكل اهتمام القائد بقضايا السياسة الخارجية محددا رئيسيا في ظهور خصائصه الشخصية وتأثيرها على مخرجات السياسة الخارجية بصفة عامة ، وذلك راجع إلى أن الاهتمام بمجال معين يجعله يحظى بتركيز مجهود كبيرين من قبل القائد ، وبالتالي إمكانية أكبر لأن يحقق هذا الأخير نجاحا معينا في ميدان السياسة الخارجية وفقا لتصوراته ومعتقداته الخاصة .

زيادة على ذلك يتحدد دور العوامل الشخصية في بلورة توجهات السياسة الخارجية بناءا على خبرة القائد في ميدان السياسة الخارجية ، فالتجارب السابقة التي يكون القائد قد صادفها أو شارك في صياغتها تمنحه تصورا معينا بخصوص القضايا المماثلة كذلك تساهم التجارب التي حقق القائد من خلال نجاحات دبلوماسية في أن تجعل اهتمامه ينصب نحو ميادين محددة بهدف تكرار تلك النجاحات.

ورغم أن اهتمام القائد بقضايا السياسة الخارجية يشير إلى حساسيته تجاه مستجدات البيئة الدولية ومحاولة التكيف معها ، إلى أن نتائج الدراسة التي بين أيدينا تؤكد غير ذلك ، بحيث أن اهتمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالسياسة الخارجية لم يحمله على إعادة النظر في نسقه العقيدي وتكيفه بالرغم من المستجدات التي حدثت على مستوى السياق الدولي ، وذلك راجع لكون هذا الأخير يشكل فرصا يمكن استغلالها لتأكيد صحة نسقه العقيدي .

قائمة البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1985.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976.

2. [1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر لسنة 1989.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر (الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية، المرسوم الرئاسي رقم 404-02 المؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002/ المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.
5. عبد الله بوقفة، **القانون الدستوري** (الجزائر، دار الهدى، 2008).

ثانيا: المراجع

أ - الكتب باللغة العربية

6. عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج. 3 ، مادة (السياسة الخارجية) (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، 1990).
7. عبد الغفار رشاد القصيبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط 2،.2006)
8. مصطفى حميد الطائي، وأبوبكر خير ميلاد، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007)
9. عمار الطيب كشرود ، **البحث العلمي و مناهجه في العلوم الاجتماعية و السلوكية** (عمان : دار المناهج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2007)
10. توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط.3 ، 2006) .
11. محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل ، .2، 2001) .
12. أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008) .
13. -عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج.4 ، مادة (قيادة) (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ،1990) .
14. -سلوى شعراوي جمعة ، **الدبلوماسية المصرية في عهد السبعينيات دراسة في موضوع الزعامة** ، تر .عطا عبد الوهاب (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1،1988) .
15. منى خويص ،**وجوه القائد** (بيروت : دار الساقي ، ط1 ، 2005) .
16. زيد منير عبودي، **القيادة ودورها في العملية الإدارية** (عمان : دار البداية ، ط1، 2007) .

جورج كورتوا ، **الطريق إلى القايدة وتنمية الشخصية** ، تر . سالم العيسى (دمشق : دار علاء الدين ، ط.1، 1999)

17. محمد عبده محجوب ، **التنشئة الاجتماعية** (الأزاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2005) .
18. " سايمنتن دين كينيث" ، **العبقرية والابداع والقيادة** ، تر . شاكر عبد الحميد ، عالم المعرفة ، ع.176(أوت 1993) .
19. روبرت أ.دال، **التحليل السياسي الحديث** ، تر . علاء أبو زيد (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر . ، ط.5 ، 1993) .
20. لويد جينسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ،تر.محمد بن أحمد مفتي ومحمد السليم سيد (الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، ط.1، 1989) .

21. سمير خطاب ، **التنشئة السياسية والقيم** (القاهرة : إيترك للنشر والتوزيع ، ط.1 ،2004) .
22. " ريتشارد داوسون " وآخرون ، **التنشئة السياسية** ، تر. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد زاهر بشير المغيري (بن غازي : منشورات جامعة قار يونس ، ط.2، 1998) .

23. رشاد على عبد العزيز موسى ، **غلم النفس السياسي** (جامعة الأزهر : دار الفكر العربي ، ط.1، 2001) ، ص.24-25.
24. ويليام لامبرت و ويلاس لامبرت، **علم النفس الاجتماعي** ، تر. سلوى الملى و عثمان محمد نجاتي (القاهرة : دار الشروق ، ط.2، 1993)
25. محمد اسماعيل فضل الله ، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث** (أزاريطة : دار الجامعة الجديدة ،2008).

26. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989).
27. السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (بيروت، دار الجيل، 2001).
28. محمد العربي ولد خليفة، **"إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية"**، في: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، 'الجزائر، وزارة المجاهدين، 2007).

29. ميلود لعطري، **"الإطار المفهوماتي والنظري في تحليل السياسة الخارجية، رسالة ماجيستير**، (دراسة غير منشورة، الجزائر، 2006.
30. علي الدين هلال ومسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، القاهرة (مركز دراسات الوحدة العربي).
عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
محمد بن أحمد مفتي وآخرون، **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989.
31. محمد قجالي، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار "الحالة الجزائرية-التونسية"، رسالة ماجيستير"**(دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990).
بلقاسم لحلوح، "دور **الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"**، رسالة ماجيسيتر في القانون الجنائي الدولي، (دراسة غير منشورة، جامعة البليدة، 2004).
32. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، 'الجزائر، دار هومة، 2012)،.
33. سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).
34. محمد طاهر عديلة، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005).
35. عبد الإله بلقزيز، **"السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة"**، في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
36. مولود حمروش، **الظاهرة العسكرية في إفريقيا**، (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1989).
37. رئاسة الجمهورية، **التصريحات الصحفية للرئيس الجزائري هواري بومدين**، مديرية الإعلام،، مارس 1973.
38. جميل مطر وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
39. عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات وأحاديث صحفية (04 فيفري – 13 أكتوبر 2000) (الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001).

40. محمد شفيق، القيادة تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة (الإسكندرية: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 2009).
41. إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ط1، 2003).
42. صالح سليمان الغويل، الاستفتاء وأزمة الديمقراطية (بنغازي: منشورات قار يونس، ط1، 2003).
43. ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2001).
44. محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية (الجزائر: شركة دار الأمة،ط1،2001).
45. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة (عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2000).
46. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريترية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004).
47. يحيى ح زوبير، "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا"، في محمد بجاوي (محرر)، آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور، تر. شوان بوشامة (وهران: دار الغرب، 2003).
48. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
49. علي عياد كرير، "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي"، في محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005).
50. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، نص البيان الختامي للقمة العربية السابعة عشر التي انعقدت بالجزائر في 22-23 مارس 2005.
51. محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية (الجزائر: شركة دار الأمة،ط1،2001).
52. محمد عاشور و احمد على سالم، دليل المنظمات الافريقية الدولية (القاهرة:معهد البحوص والدراسات افريقية،ط.1،2006).
53. شوقي عطا الله الجمل، "التكامل الإقليمي في إفريقيا"، في محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي في إفريقيا (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005).
54. توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا (القاهرة، مشروع دعم التكامل الإفريقي، ط1، 2005).
55. عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق (الجزائر، وزارة الثقافة، 2004).
56. أمينة رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية ما بعد الحرب الباردة (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).
57. علي تابليت وآخرون، العلاقات الأمريكية – الجزائرية 1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ، تر. سمير حشاني (الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007).
58. خليفة بن قرعة، الجزائر... والصديق اللدود (الجزائر، وزارة الثقافة، 2007).
59. محمد شفيق مصباح، "الدروس المستخلصة من زيارة الدولة"، في محمد بجاوي (محرر) آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور، تر. شوام بوشامة (وهران: دار الغرب، 2003).
60. عبد الله هدية وأخرون، حوار الشمال والجنوب وأزمة العمل الدولي والشركات متعددة الجنسيات (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1986).
61. رشيد حاتم، الأزمة الجزائرية..إلى أين؟ (الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999).

ب - الكتب باللغة الأجنبية

1. Annuaire statistique de l'Algérie, **office national des statistiques**, Alger, 2005.
2. Khalfa Mameri, "Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie", **Revue algérienne des internationales** 04 (1986).
3. Mohamed Tahar Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien** (Alger, éditions E.N.A.L, 1992).
4. Encyclopédie-Universalise, **France S.A. 1989**, Paris, v.A.P.
5. .Margaret G.Hermann, "**Assessing Leadership Style: Trait analysis",** in Jerrold(ed) op.cit- [1]
6. 1-R.Bolden and all **, AReview of leadership Theory and cometency frameworks**(hill: centre of leadrship studies university of exeter, 2003) .
7.) 15/204/0202-O.Holsit, " **theory of international relation"** , www.uwm.edu/(

joe d hagan and margaret G. hermann , " international decision making ; leadership matters**" foreign policy,** no.110(spring 1998) .

1. margaret G. hermann, " effects of personal characterisitics of political leaders on foreign policy" , in maurice A. east (ed) , **why nations act , theoretical perspectives for comparative foreign policy studies** .(california : sage publications , 1978)
2. Tanguy struye de swielande, " l' influence de la variable conective dans le processus décisionnel de l'administration BUSH (2001-2005) " **, les cahiers du R.M.E.S**., vol .04 , no.01(eté2007) ,

.2- M.Jerrlod, **psychological assessment of political leaders**(U.S.A: the university of michgan press ,2003)

.3- robert jervis , " post- cold war politics , and psychology". Political psychology , vol.15, no.04(dec.1994)

David G.winter,"measuring the motives of political Acters at dustance", in Jorld (ed.),op.cit. - [1]

2-Kristof talin, valeurs relegirsuse et univers politiques(canada : les presses de L' université LA VAL, 2006).

.El Watan, no. 5039, jeudi 09 Aout 2007 [1]

Bachir Lahrech, Bouteflika une chance pour l'algerie pour la Mediteranee pour la paix (France : La Nouvelle .Imprimerie Laballery, 2004)

.Achour Cheurfi, La Classe PolitiqueAlgerienne de 1900 à nos jours (Alger ; Casbah editions, 2001) [1]

.Mhamed Yousfi, Le Pouvoir, 1962 – 1978, (Algerie : serra Graphic, 1992)

Salah Mouhoubi, La Politique exterieure de l'Algerie et leNouvel Ordre Economique Mondial (Alger : Editions [1] .ANEP, 2004)

Chronologie Algérienne 1830-2002 (Alger : Centre National de la documentation de presse et de l'information, [1] .2002)

.Khaled Chaib, Bouteflika Le President de son bilan le Défi (Alger : les Editions El Hikma, 4 edn, 2004) [1]

Yahia Zoubir, "La Politique Etrangère Américaine au Maghreb: Constances et Adaptations", Journal d'Etudes des .Relations Internationales au Moyen-Orient, vol, 01, no, 01, (Juillet 2006)

Robert Hugh, "Demilitarizing Algeria", Carnegie Endowment For International Peace, ,no, 86 (May 2007).

ثالثا: المقالات والدوريات

62. أسامة أ، "استغلال الطاقات المتجددة لا يزال متعثرا في الجزائر"، جريدة السلام، 2012/10/01.

63. منى قابيل وهيثم نوري، "مليار دولار لا تكفى لإعادة إعمار دارفور، "الشروق اليومي"، 22 مارس 2010.

64. ب بوعلام، "الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، "الجيش، ع 331، 2007.

65. مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2000، ص 13.

66. ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة.

67. جريدة الخبر، ع.5657، 04 جوان 2009.

68. عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل (05 سبتمبر – 31 سبتمبر 2000)، ج3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001).

69. سليم البرصان، "مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانية التأثير والتأثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 13 (شتاء 2007).

70. جريدة العرب الأسبوعي، 09 فيفري 2008.

71. جريدة القبس، ع. 12800، 17 جانفي 2009.

رابعا: المواقع الإلكترونية

72. رتيبة بوعدمة، "الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام"، من الموقع الالكتروني:(25.04.2015) .http://www.elbiladonline.net/modules..ticles&sid=6453

73. حسين بلخيرات، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات"، من الموقع الالكتروني: http://houcinebelkheirat.maktoobblog.com (22/03/2015), pp 1-6.

74. عبد العزيز بوتفليقة، "الخطب والرسائل، (2015/05/31 .www.el-mouradia.dz

الفهرس

مقدمة: 02

الفصل الأول:الاطار المفهومي والنظري للسياسة الخارجية.....12

المبحث الأول:الاطار المفهومي 13

المبحث الثاني:الاطار النظري 17

الفصل الثاني :الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية 37

المبحث الأول :محددات السياسة الخارجية.....38

المطلب الأول: المحددات الجغرافية 38

المطلب الثاني: المحددات الأقتصادية 41

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية 44

المطلب الرابع: المحددات العسكرية 48

المبحث الثاني:مبادئ السياسة الخارجي الجزائرية.....50

المطلب الأول: المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية 52

المطلب الثاني: المبادئ الحديثة للسياسة الخارجية الجزائرية 59

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية 63

المطلب الأول: السلطة التنفيدية.....63

المطلب الثاني :المؤسسة العسكرية 65

المطلب الثالث :السلطة التشريعية 66

خلاصة وإستنتاجات.....67

الفصل الثالث: دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صياغة السياسية الخارجية الجزائرية....69

المبحث الأول :نشأة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و مسيرته.....70

ج- بعض الخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....79
هـ -بعض توجهات و تفضيلات الرئيس بوتفليقة على مستوى السياسة الخارجية.....81
المبحث الثاني: دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القضايا السياسية.....82
أ - دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بعث مكانة الجزائر.....81
ب -التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية.....85
1 - التوجه الصحراوي في السياسة الخارجية الجزائرية.....87
2 - البعد العربي في السياسة الخارجية الجزائرية.....88
3 - البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.....93
ت -إستراتيجية تنويع الشركاء وأثرها على تفعيل الدور الخارجي للجزائر.....102
1 - العلاقات الخارجية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.....104
2 - العلاقات الخارجية بين الجزائر و فرنسا.....111
3 - السياسة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.....115
4 - العلاقات الخارجية بين الجزائر و روسيا.....117
5 - العلاقات الخارجية بين الجزائر و إيطاليا.....118
6 - العلاقات الخارجية بين الجزائر و دول العالم الثالث.....119
7 - تصور الرئيس بوتفليقة بشأن سياسة تعدد الشركاء الأجانب.....120
8 - إعادة النظر في بعض توجهات السياسة الخارجية.....122
الخاتمة.....125
قائمة المراجع.....128
قائمة المحتويات.....132
ملاحق.

قائمة الملاحق

جدول رقم (01) يوضح أسلوب التفاعل بين دوافع القائد و طبيعة المواقف
في قضايا السياسة الخارجية.

التعامل مع القضايا	الانفتاح على المعلومات	الدوافع: التركيز على القضايا	الدوافع: التركيز على العلاقات
تحدي القضايا	منغلق	تركيز الاهتمام على توسيع و زيادة دور القائد أو الحكومة أو الدولة، و تشديد الرقابة.	تركيز الاهتمام على دفع الآخرين نحو قضية معينة، و تحريكهم حول رسالة معينة.
تحدي القضايا	منفتح	تركيز الاهتمام على الحفاظ على استقلال عمل الحكومة و تمكينها من المناورة في عالم ينظر إليه على أنه يحاول الحد من هاذين الخاصيتين.	تركيز الاهتمام حول إقناع الآخرين على تقبل القائد و دولته من خلال المبادرة في أعمال على المستوى الدولي ترفع من هيبة و سمعة الدولة.
يحترم القضايا	منغلق	تركيز الاهتمام على تحقيق تحسن اقتصادي أو أمني بمستويات عليا، مع تجنب العقبات التي تواجه هذا التطور.	تركيز الاهتمام على إقامة علاقات تعاون مع دول أخرى بهدف لعب دور القائد في المجموعة رغم إمكانية ربح الآخر أكثر من دولة القائد.
يحترم القضايا	منفتح	تركيز الاهتمام على تقييم ما يمكن تحقيقه في سياق محدد أو قضية معينة، وما يريده الآخر مع مراعاة ما يريده المجتمع.	تركيز الاهتمام على إجراء مصالحة بين المختلفين و بناء إجماع لتحقيق الهيبة و السمعة من خلال تقوية الآخرين و إشراكهم في المسؤولية .

المرجع : Hermann Margaret G., "Assessing Leadership Style :Trait Analysis" , in M. Jerrold ed. , ***Psychological Assessment of Political Leaders*** (U.S.A the University of Michigan press , 2003), p p. 178 – 212 .

مخطط رقم (02) يوضح العلاقة بين عوامل الاهتمام بالشؤون الخارجية و المميزات الشخصية و الحساسية لمتطلبات البيئة الدولية من جهة و سلوك السياسة الخارجية من جهة ثانية.

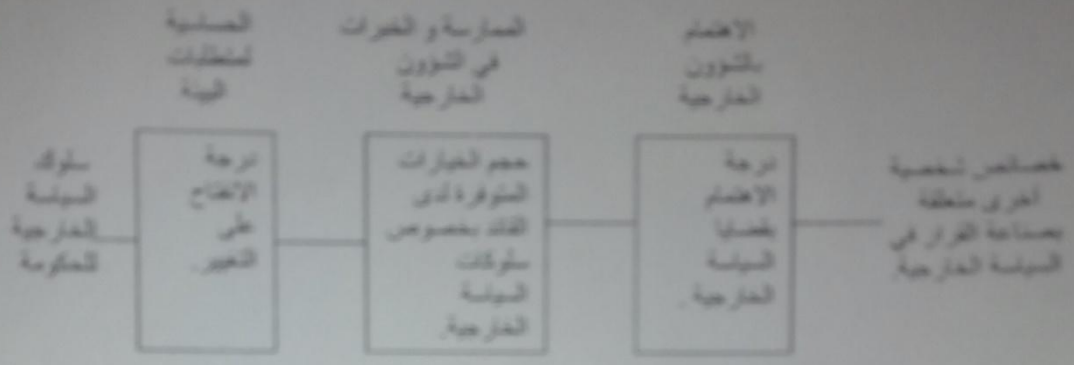

المرجع: Herrmann Margaret G., "Effects of personal characteristics of political leaders on foreign policy", in Maurice A. East , ***Why nations act , theoretical perspectives for comparative foreign policy studies*** (California : Sage Publications , 1978) , p p. 49-65 .

مخطط رقم (3) يوضح العلاقة بين الخصائص الشخصية للقائد السياسي و سلوك السياسة الخارجية لدولته.

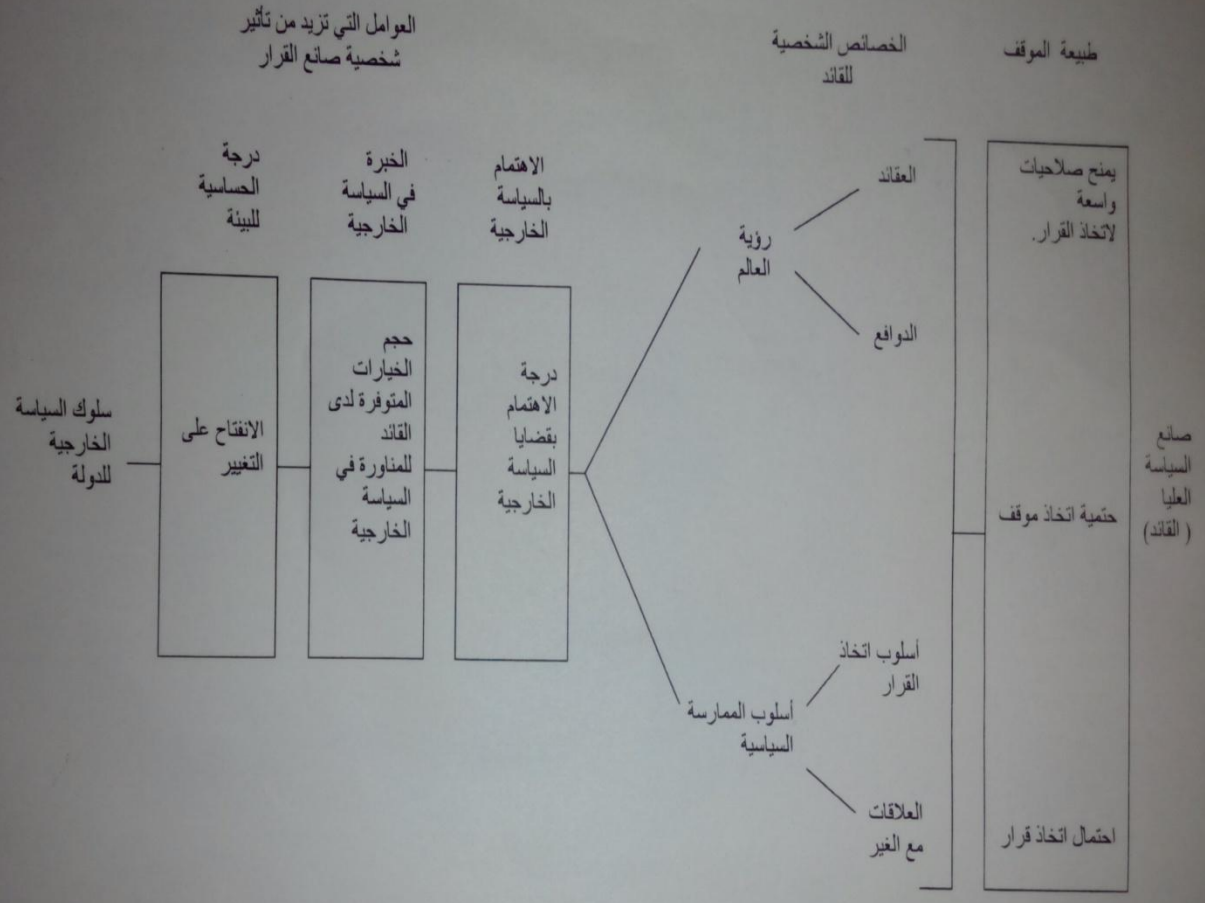

المرجع: Hermann Margaret G., "Effects of personal characteristics of political leaders on foreign policy", in Maurice A. East , ***Why nations act*** , ***theoretical perspectives for comparative foreign policy studies*** (California , Sage Publications , 1978) , p.p. 49-65 .

مخطط رقم (07) يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لإفريقيا و مهامها حسب المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم : 404 - 02 المؤرخ في 2002/11/26 و المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

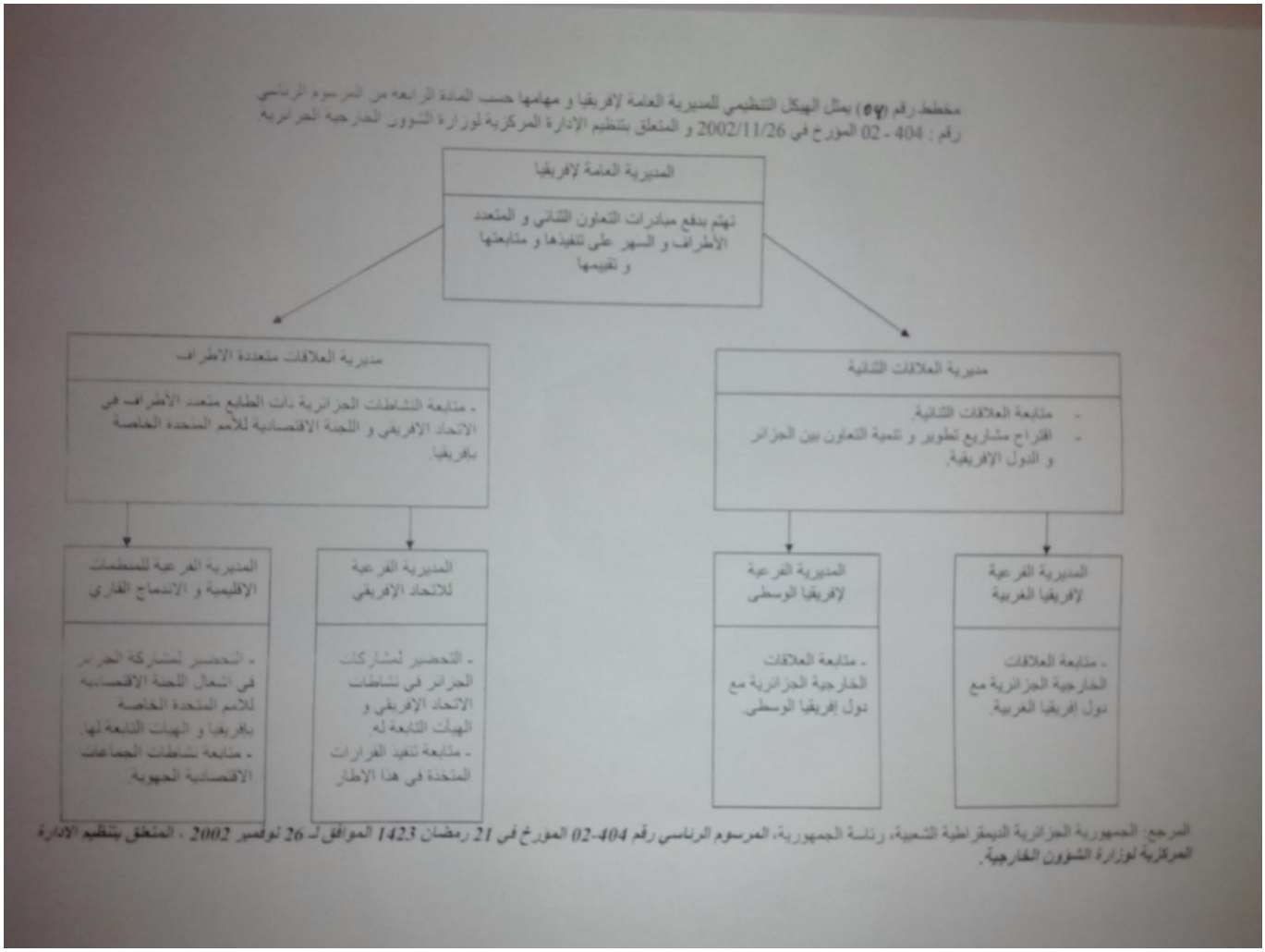

المرجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المرسوم الرئاسي رقم 404-02 المؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002 ، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.